بسم الله الرحمن الرحيم

ما يمتنع اجتماعه في الكلام

دراسة نحوية

دكتور

فتحي أحمد عبد العال

مدرس اللغويات بالكلية

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

مُقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى - بحكمته - يفرق ويجمع ، ويعطى ويمنع ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسله ربه بما يُرضى وينفع ، وعلى آله وسلم . وبعد

فإن الناظر فى تراكيب لغة الضاد يقف على تميز هذه التراكيب بخلوها من الحشو والتكرار الذى لا فائدة منه ، يدلُّنا على ذلك أن العربى قد خصَّ بعض المعانى بأدوات تتفاوت فى المراد بها ، فوضع أدوات للتأكيد والتعدية والجر والاستفهام والنداء وغيرها من المعانى ، وحرصه على أن يُخْلِىَ كلامَه مما يبدو حشوًا أو تكرارًا استعمل لكل معنى من هذه المعانى أداةً واحدةً من أدواته ، ومنع الجمع بين أداتين تؤديان معنى واحدًا ، وقد يحذف بعض هذه الأدوات ويعوض عنها غيرها ، وفى هذه الحالة تراه يمنع الجمع بين ما حذفه وما عوض به ، وحرص كذلك على التوافق بين المعانى فمنع اجتماع أداتين متخالفتين ، تنفى إحداهما معنى الأخرى .

وهذا المنع قد يكون على إطلاقه فى الكلام الواحد ، وقد يكون على سبيل التجاور والتلاصق . فلو فصل بين الأداتين ساغ الجمع بينهما

وهذه كلها سماتٌ ميزتْ لغتَهُ ، وأكد اللغويون على ضرورة الالتزام بها ، فمن أصولهم أنه لا يجوز الجمع بين أداتـي معـنى ، أو الجمع بين متنافيين فى المعنى ، أو الجمع بين العوض والمعوض .

غير أن هذه الأصول لم تَسْلَمْ عند جميع العرب ، فقد نقل لنا النحويون صورًا جاءتْ على خلاف الغالب عندهم ، وحاول بعضهم حمل بعض هذه الصور على التأكيد ، لكن هذا الحمل لا يجرى على قياس ؛ لأن الكلام الفصيح يخلو من إعادة حرف غيرِ جوابى إلا بعد إعادته مع مـا اتصـل بـه ، ومـا جـاء مـن ذلـك فى بـاب التوكيد معدود من الضرورات .

وقد دفع هذا بعضَهم إلى منعِ بعض الكلام أو عـدِّه مـن الضـرورة أو الشـذوذ ، أو القـول بالزيـادة ، أو الحـذف ، أو خلع دلالة أحد المجتمعين .

وبنوا كثيرًا من القواعد على هذه الأصول ، كمذهبـهم فى اسمية بعض حروف الجر ، وكتقوية البصريين لمذهبهم فى إن المخففة ، وإخلاء الكوفيين أم المنقطعة من معنى الاستفهام ، وغير ذلك .

هذا ... والمسائل التى يمتنع فيها الاجتماع منثورة فى تراثنا النحوى ، وقد عقدت العزم على جمع شتاتها ، وكشف وجوه المنـع فيها ، وإيضاح آراء النحويين وتأويلاتهم لما جاء مخالفًا للغالب منها .

ويضم هذه المسائلَ فصلان :

الفصل الأول : ما يمتنع اجتماعه فى باب النظير والمخالف :

ويشمل المباحث الآتية :

المبحث الأول : اجتماع أداتى تعريف .

المبحث الثانى : اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول .

المبحث الثالث : اجتماع تأكيدين .

المبحث الرابع : الجمع بين حرفى التعدية .

المبحث الخامس : اجتماع أداتى استثناء .

المبحث السادس : اجتماع حرفين من حروف الجر .

المبحث السابع : اجتماع خطابين .

المبحث الثامن : اجتماع حرفى عطف .

المبحث التاسع : اجتماع استفهامين .

المبحث العاشر : الجمع بين حرفى استقبال .

المبحث الحادى عشر : اجتماع العدد والمعدود فى واحد واثنين .

المبحث الثانى عشر : اجتماع علامتى تأنيث .

المبحث الثالث عشر : اجتماع ضدين .

المبحث الرابع عشر : اجتماع أربعة متحركات .

الفصل الثانى : ما يمتنع اجتماعه فى باب التعويض :

وفيه عدة مسائل :

المسألة الأولى : الجمع بين حرفى التنبيه .

المسألة الثانية : الجمع بين العوض والمعوض فى باب كان .

المسألة الثالثة : الجمع بين بعض العوامل وما نابت عنه .

المسألة الرابعة : اجتماع واو القسم مع الفعل ومع الضمير .

المسألة الخامسة :الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى باب نعم وبئس

المسألة السادسة:اجتماع التاء والياء فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

المسألة السابعة : الجمع بين يا والميم فى نداء لفظ الجلالة .

المسألة الثامنة : الجمع بين لام المستغاث وزيادة الندبة .

المسألة التاسعة : اجتماع الفاء وإذا الفجائية فى جواب الشرط .

المسألة العاشرة : الجمع بين أمّا وما نابت عنه .

وقد أثبت فى خاتمة البحث أهم النتائج التى توصلت إليها .

والله اسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه .

دكتور
فتحى أحمد عبد العال

الفصل الأول

ما يمتنع اجتماعه فى باب النظير والمخالف

المبحث الأول

اجتماع أداتى تعريف

يمتنع اجتماع تعريفين على مُعَرَّفٍ واحد لإغناءِ أحدهما عن الآخر،

وقد أشار النحويون إلى هذه القاعدة فى غيرِ مسألةٍ ، فمن ذلك : تعريف بعض الأسماء كالاسم الموصول والمنادى ، الجمع بين الألف واللام والإضافة ، الجمع بين يا وأل فى النداء ، واجتماع تعريفين فى وصف المبهم .

أولا : الخلاف فى تعريف الاسم الموصول والمنادى :

أ - الألف واللام فى الذى والتى مختلف فيهما : فالأكثرون على أنهما زائدتان وليستا للتعريف لأن التعريف بصلتهما بدليل أخواتهما نحو : من و ما ، فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان وهو لا يجوز [1] .

---

(١) ينظر : البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن ابراهيم الكردى ص ٥٨٧ - تح د / علاء الدين حموية - دار عمار ، وأسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ص ٣٧٩ تح / محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

ب - اختُلف أيضا فى المنادى المعرفة قبل النداء ، فقيل : تعرف بالنداء وزال عنه تعريفُ العلمية ، ويدل على صحة هذا أن النداء يعرف النكرة المقصودة بالنداء ، فمحال أن يدخل على المعرفة وهى باقية على تعريفها ، لئلا يجتمع فى الاسم تعريفان .

وقيل : هو باق على تعريفه بدليل أنا نُنادى مَنْ لا يشاركه غيره فى اسمه كقولنا : يا الله ، ويا فرزدق ، ولو نكر لصار له نظائر ، فيتعين بالقصد ، وأنَّ يا تدخل على النكرة غير المقصودة نحو : يا رجلا ، ولو كانت تحدث التعريف لحدث ها هنا ، وكذلك المضاف نحو : يا عبد الله ، وتعريفه بالإضافة لا بالقصد .

ثانيا : الجمع بين الألف واللام والإضافة ويشمل

أ - اجتماع الألف واللام مع الاضافة المعنوية

الإضافة نوعان : معنوية ولفظية ، واللفظية هى غير المحضة ، فالمعنوية : يتخصص فيها المضاف إذا كان المضاف إليه نكرة ، مثل : غلام رجل ، ويتعرف إذا كان المضاف إليه معرفة مثل : غلام

---

(١) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ - تح / عبد الإله نبهان وآخر - دار الفكر ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٨٩ تح د / صاحب أبو جناح - منشورات وزارة الثقافة - العراق

زيد ، هذا ما لم يكن المضاف ملازما للإضافة كغير ومثل إذا لم يسرد بها كمال المغايرة والمماثلة [1]

وهذا النوع لا يجوز فيه إدخال الألف واللام على المضاف ، لا يجوز : هذا الغلام زيد ، وهذا الثوب عمرو ؛ لأن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ، ويحال اجتماع تعريفين على اسم واحد [2]

قال ابن عقيل : " لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا تقول : هذا الغلام رجل ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا تجمع بينهما " [3]

والمحضة : هي ما يكون المضاف فيها وصفا بمنزلة الفعل في العمل ، وهو ما أريد به الحال أو الاستقبال من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل .

والإضافة هنا لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لأنها في نية الانفصال ، وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون ، فإن قولك : هذا ضاربُ زيد ، وهؤلاء مكرمو عمرو أخف من قولك : هذا ضاربٌ

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩١٠ ، ٩١١ تح د / عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث

(٢) سورة المائدة ٩٥

(٣) سورة الحج ٩

(٤) البيت من البسيط في شرح ديوانه ص ٤٩٢ – شرح / مهدي محمد ناصر الدين – دار الكتب العلمية ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩١١

(٥) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٦٣ ، ٦٦٤ تح د / مازن المبارك وآخر – دار الفكر – بيروت

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ تح د / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قار يونس

زيدًا ، وهؤلاء مكرمون عمرًا ، ومعنى المضاف في هذا النوع والمتروك الإضافة واحد [1]

ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك : الضاربا زيد والضاربو زيد ، ولا يجتمع في الاسم تعريفان ، وقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [2] ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ [3] ولا تنصب المعرفة على الحال ، وقول جرير :

يا رُبَّ غابطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ ... لاقى مُباعدةً منكم وحِرْمانا [4]

ولا تدخل رب على المعارف [5]

وعلى هذا أيضا جاز : مررت برجل حسن الوجه ، فلو أفادت تعريفًا لم يجز وصف النكرة بحسن ، وامتنع : مررت بزيد حسن الوجه ، لأن زيدًا معرفة وهو لا يوصف بالنكرة [6]

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩١٠ ، ٩١١ تح د / عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث

(٢) سورة المائدة ٩٥

(٣) سورة الحج ٩

(٤) البيت من البسيط في شرح ديوانه ص ٤٩٢ – شرح / مهدي محمد ناصر الدين – دار الكتب العلمية ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩١١

(٥) ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ص ٦٦٣ ، ٦٦٤ تح د / مازن المبارك وآخر – دار الفكر – بيروت

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ تح د / يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قار يونس

ولما كان المضاف فى هذا النوع لا يكتسب تعريفًا ولا تخصيصًا جاز دخول أل عليه ، لأن ذلك لا يؤدى إلى اجتماع تعريفين ، كما هو فى النوع الأول .

قال ابن يعيش : " وقد جاءت الألف واللام فيما إضافته لفظية ... مع قيام أن الإضافة لا تكسوها تعريفًا من حيث كان النية فيها الانفصال ؛ إذ التنوين مراد والمضاف إليه فى نية المرفوع ، إذ كان فاعلا فى المعنى ، فلما كانت الإضافة لا تكسوها تعريفًا ولا تخصيصًا لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف "[1] .

وقد جعل النحويون دخولَ أل هنا على المضاف مشروطًا بوجودها أيضًا فى المضاف إليه ، أو فيما أُضيف إليه المضاف إليه ، أو فى ضمير ما أضيف إليه المضاف إليه . أو أنْ يكون الوصف مثنى أو مجموعًا[2] . فيجوز : الضارب الرجل . والحافظ كتاب الله ، والقوم أنت المكرم بعضهم ، والضاربا عمرٍو ، والضاربو على .

وأجاز الفراء أن يقرن الوصف المجرد بأل وهو مضاف إلى غير ما فيه أل من المعارف ، فأجاز : الضارب محمد ، والضارب هذا ، بخلاف :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ - مكتبة المتنبى بالقاهرة

(٢) ينظر : التصريح لشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٢٩ ، ٣٠ - دار إحياء الكتب العربية .

الضارب رجل[1] ، وأجازه الرمانى والمبرد والزمخشرى فى الوصف المضاف إلى ضمير مثل : الضارى ، والضاربك والضاربه . فالضمير عندهم فى موضع جر بالإضافة ، وقد اعترض عليهم فى ذلك[2] .

فى ضوء ما تقدم يتبين أن الإضافة المعنوية لا تجامع الألف واللام ، لأن المضاف فيها يتعرف بالمضاف إليه ، ولا يجتمع تعريفان على اسم واحد ، أما الإضافة اللفظية فيجوز فيها أن يقترن المضاف بأل ؛ لأنها فى نية الانفصال ، فلا يحصل فيها اجتماع تعريفين .

ب - زيادة الألف واللام فى أى :

تزاد الألف واللام فى الذى والتى وبابهما توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ؛ لأن الجملة نكرة فتوصلوا إلى وصف المعرفة بها بواسطة الذى أو التى تقول : مررت بزيد الذى أخوه منطلق ، وهند التى أخوها منطلق .

وقد منع النحويون ذلك فى أى ، لا يجوز عندهم : مررت بزيد الأى أخوه منطلق ، والعلة فى ذلك عندهم أن أيًا فى أى موضع

---

(١) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام الأنصارى ٣ / ٢٤٩ - تح / محمد محى الدين عبد الحميد - دار الفكر

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩١٣ ، ٩١٤ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٠١ تح / عبد الغنى الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق

وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب ليست منفكة من معنى الإضافة ؛ لأنها أبدًا بعض من كل فلابد من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظًا أو معنى فيها ، فلما شاع فيها معنى الإضافة بعدت عن الصفة فلم توضع موضعًا يُقتصر بها لأجله على الصفة البتة كما فعل ذلك بالذى .

وإنما منعت الإضافة من ذلك لأنها تنافر الصفة فى اللفظ والمعنى :

أما اللفظ : فلأن كل صفة معرفة فلابد فيها من لام المعرفة ، ولام المعرفة لا تجامع الإضافة لأنهما يعتقبان على الكلمة فلا يجتمعان معًا .

وأما المعنى : فلأن الإضافة تكسب التعريف والتخصيص ، والصفة مشابهة للفعل والفعل لا يكون إلا نكرة فتضادا .

هـ - إدخال أل على العدد المضاف والمركب :

أ - العدد المضاف :

عند تعريف العدد المضاف مثل : ثلاثة رجال وثلاث نسوة ، تدخل الألف واللام فى المضاف إليه فتقول : ثلاثة الرجال وثلاث النسوة [٢] ؛ قال سيبويه : " وتدخل فى المضاف إليه الألف واللام :

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ تح د / حسن هنداوى - دار القلم - دمشق .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد للشاطبى ص ٦٥٧ تح د / عبد الوهاب الكحلة - مؤسسة الرسالة ، والتبيع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى ٢ / ٥٩٥ تح د / عبد الحميد الزوى - منشورات جامعة قار يونس

لأنه يكون الأول به معرفة ، وذلك قولك : ثلاثة أثواب ، وأربعة أنفس ، وأربعة أثواب ، وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ، إذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال ..... " [١]

وقال المبرد : " فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ، كما تقول : هذا صاحب ثوب ، فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه ، فيستحيل : هذه الثلاثة الأثواب ، كما يستحيل : هذا الصاحب الأثواب " [٢]

ويشهد لهذا قول ذى الرمة :

وهل يَرْجِعُ التَّسليمَ أو يَدْفَعُ البُكَا
ثلاثُ الأثافى والرُّسُومُ البلاقعُ [٣]

وقول الفرزدق :

مـا زال مُـذْ عَقَـدتْ يَـداهُ إزارَهُ
وَدَنَـا فَـأدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ [٤]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٠٩ تح / عبد السلام هارون - الخانجى .

(٢) المقتضب للمبرد ٢ / ١٧٣ تح / محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

(٣) البيت من الطويل فى ديوانه ص ١٥٥ تح / أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية ، والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٠٣ تح / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف ، وروايته " أو يكشف العبى " ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٨ تح د / عبد الرحمن السيد وآخر - هجر للطباعة والنشر .

(٤) البيت من الكامل فى ديوانه ص ٥٩ شرح / على فاعور - دار الكتب العلمية والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، وشرح المفصل ٢ / ١٢٢

ولا يجوز : الثلاثة رجال ، بإدخال الألف واللام على المضاف ، وهو لا يجوز ، خارج عن أهل البصرة والكوفة ، لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى نكرة [1] ، لأن الأول معرفة بالألف واللام ، ويكون نكرة بإضافته إلى النكرة ، ومحال أن يكون الاسم معرفة ونكرة في حال [2] .

وقد أورد ابن مالك شواهد من الحديث تخرجها دخول أل على المضاف ، نحو ذلك :

- قوله ﷺ : " ثم قيمة الذي كان أعتقه في الألف درهم " [3] .
- وقوله : " حتى أحمل الأقمة الأربع الأرجل المحجل ثلاث " [4] .
- وقول ابن عباس عن الرسول ﷺ : " قام فقرأ العشر آيات " [5] .

وذكر في تأويل ذلك ما نصه :

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٣٦ .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل ص ٥٤٧ .

(3) ينظر : صحيح البخاري ٣ / ٨٠١ - ح ٢ / مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ط الثالثة .

(4) ينظر : صحيح ابن حبان ١٠ / ٥٣١ - ح / شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة ، والأقمة الأعوذ ، والأرنم : ما في وجهه قرحة وهي ما دون الغرة ، والأرنم : من الرجل هو ما بقي في شفته السفلى الغلظ ، والمحجل ثلاث : الذي في ثلاث من قوائمه بياض ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي ٣ / ٤٧٠ - المكتبة التجارية الكبرى - مصر ط الأولى ١٣٥٦ هـ .

(5) ينظر : صحيح البخاري ١ / ٤٠١

١ - أن الكلام على حذف مضاف هو بدل من المعرف بأل ، ثم حذف هذا المضاف وناب عنه المعرف بأل ، والتقدير بالألف ألفِ دينار ، والمحجل بحجل ثلاث ، والعشر عشرَ آيات .

٢ - أن أل زائدة في المضاف ، وعلى هذا لا تمتنع الإضافة .

٣ - أن أصل : بالألف دينار ، بالألف الدينار ، والدينار واحد أريد به جمع ، أي : بالألف الدنانير ، وهو بدل من كلمة " بالألف " وحذفت اللام من الخط لأنها صارت بعد الإدغام دالاً ، فكتب على اللفظ كما كتب : ﴿ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ [1] ، على صورة " وللدار الآخرة " [2] .

وأجاز الكوفيون إدخال الألف واللام عليهما ، فأجازوا : العشرة الأثواب ، شبهوه بالحسن الوجه ، وهذا عند البصريين خطأ من قبل أن الاسم لا يُعرَّفُ من وجهين في أوله ووسطه .

قال ابن عصفور في رَدِّه : " وأهل الكوفة يجيزونه قياسًا على الحسن الوجه ، وهذا خطأ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في

---

(1) الأنعام : من الآية ٣٢ .

(2) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٥٧ - ٥٩ ، ح / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت

باب الحسن الوجه ؛ لأن الإضافة فيه غير محضة ، والإضافة هنا محضة ، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً "[1].

وقال عنه ابن يعيش : إنه ضعيف فى القياس[2] ، ورأى ابن مالك أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[3].

فإن ورد على البصريين شئ من ذلك جعلوه وصفًا فقالوا : العشرة الأثواب ، والخمسة الدراهم[4].

وكلام البصريين غير مقبول لأن ما احتج به الكوفيون مضبوط بجر المعدود بإضافة العدد إليه ، فكيف يعرب العدد صفة لغير المجرور ؟ ومن جهة أخرى كيف يكون المعدود صفة وهو اسم جامد غير مؤول بالمشتق ؟ لأن الذى يكون وصفًا عند الجميع هو العدد بوصف به المعدود قياسًا ؛ لأن العدد جامد مؤول بالمشتق كما فى قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[5] وقوله : ﴿ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ﴾[6] [7].

---

(١) شرح المفصل ٢ / ٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ١٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ .

(٤) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص ٢١٤ ، ٢١٥ بح د / رجب عثمان - الخانجى .

(٥) سورة الفجر ١ ، ٢ .

(٦) سورة الزمر ٦ .

(٧) هذا التعليق للشيخ فضيلة الأستاذ الدكتور / على أحمد أحمد طعمة .

ب - العدد المركب :

عند تعريف العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ، البصريون لا يجوزون إدخال الألف واللام إلا على الاسم الأول فيقولون : عندى الأحد عشر درهما ، وملكت الاثنى عشر دينارًا ، واشتريت الثمانية عشر كتابًا .

ولا يجيزون إدخال الألف واللام فى الاسم الثانى ؛ لا يقولون : الخمسة العشر ، ولا : خمسة العشر ؛ لأنه قد صار الاسمان عندهم بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد يعرف من أوله ، فإذا أدخلوا الألف واللام فى الأول وفى الثانى يجتمع فى الاسم الواحد تعريفان ، وهذا لا يجوز .

وإن أسقطوا الألف واللام من الأول وأدخلوهما فى الثانى ، فهذا غير جائز أيضًا ؛ لأن الاسم لا يعرف من وسطه[1].

والكوفيون يجوزون إدخال الألف واللام على الأول والثانى ، يقولون : الخمسة العشر درهمًا ، وأدخلوهما أيضًا على التمييز ، قالوا : الخمسة العشر الدرهم ، قال ابن السكيت : " وقال الكسائى :

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

إذا أدخلت فى العدد الألف واللام فادخلها فى العدد كله فتقول : ما فعلت الأحد العشر الدرهم ، والبصريون يدخلون الألف واللام فى أوله "[1]

واحتج الكوفيون بأن الأخفش حكى ذلك عن العرب ، فإذا صح هذا وجب الاعتماد عليه[2] .

وهم يجوزون تعريف التمييز مطلقًا ، مع العدد أو مع غيره ، ووافقهم ابن الطراوة[3] ، ومن شواهدهم على تعريفه فى غير تمييز العدد قول الشاعر :

رأيتُكَ لمّا أن عرفتَ وُجوهَنا

صددتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[4]

وقول آخر :

علامَ مُلئتَ الرعبَ والحربُ لم تقدْ

لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمُرُ[5]

فالنفس والرعب تميزان دخلت عليهما أل .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٣٠٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ تح / محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية .

(٣) ينظر : شرح الجوامع للسيوطى ٢ / ٢٦٩ - تح / أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية .

(٤) من الطويل لراشد بن شهاب اليشكرى فى الحماسة ١ / ١٥١ ، ٣٩٤ ، وغير منسوب فى شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ١٥٣ ، ٤٧٩ - تح / عدنان الدورى - العانى - بغداد .

(٥) من الطويل بغير نسبة فى شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٧٩ .

وجاء معرفًا بالإضافة فى قولهم : نفسه زيد نفسه ، وألم رأسه[1] .

ومذهب الكوفيين مردود ؛ لأن إدخال أل فى الاسم الثانى يؤدى إلى اجتماع علامتى تعريف ، أما ما حكاه الأخفش فيحمل على أنه جاء شاذًا عن بعض العرب ، فلا يعتد به لقلته وشذوذه[2] .

كما أن الألف واللام حقهما أن يكونا فى أول الاسم لا فى وسطه[3] .

قال المبرد : " وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية ، لا أنه يُصيبُ له فى قياس العربية نظيرًا . ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافُه ، فرواية برواية "[4] .

وقال أيضًا : " وأما قولهم : الخمسة العشر ، فمستحيل .... لأن خمسة عشر بمنزلة حضرموت وبعلبك ، وقالى قلا ، وأيدى سبا ، وما أشبه ذلك من الاسمين الذين يجعلان اسمًا واحدًا ، فإن كان شئ من ذلك نكرة فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام فى أوله ؛ لأن الثانى قد صار فى درج الكلام الأول ، فهذا أقبح وأشنع "[5] .

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٢٦٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٣١٣ ، ٣١٧ .

(٣) ينظر : المنع فى شرح المنع ٢ / ٥٩٥ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٧٣ .

(٥) السابق ٢ / ١٧٤ .

وإدخال أل على التمييز عند البصريين شاذ جدًا ؛ لأن التمييز لا يكون أبدًا إلا نكرة ، ويتخرج على زيادة الألف واللام فيه [1] .

ملحوظة :

العدد المعطوف وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين . يتعرف بإدخال الألف واللام على الاسمين معًا ، تقول : عندى الواحد والعشرون درهمًا ، وهو جائز بإجماع النحويين [2] ، ومنه قول الشاعر :

إذا الخمسَ والخمسينَ جاوزْتَ فارْقَبَنْ
قُدُومًا على الأمواتِ غيرَ بعيدِ [3]

وأجاز بعض النحويين : عندى الأحد وعشرون درهمًا ، فتزع أل من الثانى ، وهو فاسد ؛ لأن الثانى لا يتعرف بإدخال أل على الأول فلابد من إدخالها فيهما [4] .

تخلص مما سبق إلى أن العدد المضاف تدخل فيه أل على المضاف إليه ، ولا يجوز دخولها على المضاف لإدائه إلى كون الاسم معرفة

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣٨ ، والمقرب ١ / ٣١١ تح / أحمد عبد الستار الجوارى وآخر – العانى – بغداد .

(٣) من الطويل بغير نسبة فى شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣٨ .

ونكرة معًا وهو محال ، ولا يجوز كذلك إدخال أل عليهما معًا لأنه يؤدى إلى اجتماع تعريفين فى الاسم الأول .

والعدد المركب تدخل أل على الاسم الأول ولا يجوز إدخالها على الاسم الثانى فقط لأن الاسم الواحد لا يعرف من وسطه ، وكذلك لا يجوز إدخالها عليهما لأدائه إلى اجتماع تعريفين ، وجوز الكوفيون إدخالها على الاسمين مع التمييز ، وهو مردود عند البصريين .

ثالثًا : الجمع بين يا وأل فى النداء : [1]

الاسم الذى فيه الألف واللام يتوصل إلى ندائه بواسطة أى موصولة بـ " ها " للتعويض عما تضاف إليه ، أو بـ " هذا " ، أو بهما معًا وهو قليل ، كقول الشاعر :

ألا أيُّهـذا النَّابِحُ السَّيدَ إنَّنى
على نأيها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وراتِها [2]

---

(١) مما يدخل تحت هذه القاعدة عدم جواز البدلية فى مثل : يا زيد الحارث ؛ لأنه يمتنع إحلال الحارث محل المنوع ؛ لأن البدل فى نية الإحلال محل المبدل منه ؛ إذ لو قيل : يا الحارث . لم يجز ؛ لأن يا وأل لا يجتمعان . ينظر : شرح شذور الذهب ص ٥٦٣ ، والتصريح ٢ / ١٣٢ .

(٢) البيت من الطويل للأخطل من قصيدة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢ / ٥٨٨ ، وبغير نسبة فى شرح الجمل ١ / ١٧٦ . يقول : أيها المعرض لى السيد أنى على بعدها منى مدافع عنها ودى . فتناء خلق الشرف ودهايا مع الخلة .

و " أى " هو المنادى فى اللفظ ، فلذلك بنى على الضم ، والمعرف بأل بعده صفة له ، وهو منادى فى المعنى [1] .

أما نداؤه دون واسطة فمختلف فيه على مذهبين :

الأول جوز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام مطلقًا ، واحتجوا بالقياس والسماع : أما القياس فحجتهم فيه من ثلاثة وجوه :

أحدها أنه يجوز يا الله بالإجماع ، فيجوز : يا الرجل ، قياسًا عليه ، بجامع أن كلًّا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة [2] .

ثانيها أن يا تدخل على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة فكذلك الألف واللام .

ثالثها أن التعريف بحرف النداء غير حاصل به ؛ لأنهم يقولون : يا رجلًا كلمنى ، فينادى وهو نكرة ، ولو كانت يا للتعريف لم يجز ذلك ، وإنما يتعرف بالقصد ، فالألف واللام تجرى مجرى

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٤٥٥ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٣٧٦ ، وشرح الجمل ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) ينظر : التصريح ٢ / ١٧٣ .

القصد فكما يجتمع فى قولك : يا رجل ، يا والقصد ، يجتمع ههنا الألف واللام و يا [1] .

أما السماع فقول الشاعر :

مِنَ اجْلكِ يا التى تيمت قلبى
وأنت بخيلة بالود عنى [2]

وقول آخر :

فَيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا
إياكما أن تُكسبانا شرًّا [3]

الثانى : منع البصريون الجمع بين يا وأل فى النداء إلا فى ثلاثة مواضع هى :

١ - **اسم الله عز وجل** : يقطع الهمزة أو يوصلها ، تقول : يا الله ، ويا الله ، وجاز إدخال يا عليه لما يلى :

أ - أنه لما كثر فى الاستعمال أجازوا فيه ما لم يجيزوا فى غيره .

ب - أن الألف واللام فيه ليستا للتعريف ، وإنما هما عوض من همزة إله ، فأسقطوا الهمزة من أوله ، وجعلوا الألف واللام

---

(١) ينظر : البيان عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى ص ٤٤٦ تح د / عبد الرحمن العثيمين - مكتبة العبكان .

(٢) البيت من الوافر بغير نسبة فى الكتاب ٢ / ١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، وغيرها من المصادر .

(٣) البيت من الرجز بغير نسبة فى المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، وغيره من المصادر

نوعنا منها ، ويدل على ذلك أنهم جوزوا قطع همزته ، وعلى هذا هما من نفس الكلمة [1] .

حـ - أن هذا الاسم علم غير مشتق ليس له أصل يرد إليه [2] .

٢ - **الجملة المحكية المبدوءة بـ ال** : قال سيبويه : " ولو سميته الرجل منطلق ، جاز أن تناديه فتقول : يا الرجل منطلق ؛ لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام " [3] .

وقاس عليه المبرد دخول يا على ما سمى به من موصول مصدر بالألف واللام مثل : يا الذى قام ، لمسمى به . قال ابن مالك : " وهو قياس صحيح " [4] .

٣ - **ضرورة الشعر** : كما سبق فى البيتين اللذين احتج بهما الكوفيون ، ومنه أيضا قول الشاعر :

عباسُ يا المُلكُ المتوجُ والذى ... عرفتْ له بيتُ العلا عدنانُ [5]

وهناك موضع رابع أجازه ابن سعدان الكوفى وهو :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٣٧٨ ، وأسرار العربية ص ٢٣١ ، والمنع فى شرح اللمع ٢ / ٤٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٩٠ ، وتوضيح العلل فى شرح الجمل للحوارزمى ص ١٧٢ تح / عادل محسن سالم - ط جامعة أم القرى .

(٢) ينظر : الانصاف ١ / ٣٤٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ .

(٥) البيت من الكامل بغير نسبة فى توضيح المسالك ١ / ٣٢ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ ، وشرح الأشمونى ٣ / ١٤٠ - ط. دار احياء الكتب العربية

اسم الجنس المشبه به ، مثل : يا الأسد شدة ، ويا الخليفة جودًا ، وصحح ابن مالك قياسه ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام [1] .

وفى غير هذه المواضع لا يجوز نداء ما فيه أل دون واسطة ، وإنما امتنع ذلك لوجوه :

أحدها : أن يا تفيد التعريف والألف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتى تعريف ؛ إذ لا يجتمع علامتا تعريف فى كلمة واحدة [2] .

فإن قيل: إنهم قد قالوا : يا زيد ، فجمعوا فيه بين تعريفين ، أجيب عن ذلك بأن تعريف العلمية قد زال عنه وحدث فيه تعريف القصد والنداء ، فلم يجتمع فيه تعريفان ، أو يقال : إن تعريف العلمية قائم

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٩٨ ، وجمع الجوامع ٢ / ٣٧ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ ، وشرح الأشمونى ٣ / ١٤٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، والتذكرة للصيمرى ١ / ٣٤٣ تح د/ فتحى احمد مصطفى - ط جامعة أم القرى ، والفوائد والقواعد ص ٤٥٥ ، وشرح اللمع للواسطى ص ١٤٧ ، وأسرار العربية ص ٢٢٩ ، والمنع فى شرح اللمع ٢ / ٤٨٩ ، والبيان ص ٤٤٤ .

واجتمع فيه تعريفان ؛ لأنه لا يمتنع الجمع بين تعريفين إلا إذا كانا بعلامة لفظية ، والعلمية ليست بعلامة لفظية [1] .

هذا ما ذكره الأنبارى فى كتابه " أسرار العربية " لكنه فى كتاب " الإنصاف " منع من اجتماع تعريفين مطلقًا ، وذهب إلى أن العلم يُعرَّى من تعريفه فإذا كانوا قد فعلوا ذلك فيه فلأن لا يجمعوا بين علامتين لفظيتين أولى [2] .

فإن اعترض على ذلك أيضًا بأن اجتماع حرفين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى لقد وألا إنَّ ، فيجاب عن ذلك بأنه ليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك : يا هذا ويا عبد الله ويا أنت ويا الله ، بل الممتنع اجتماع أداتى تعريف لحصول الاستغناء بإحداهما [3] .

ثانيها : أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلم يجمع بينهما لتنافى التعريفين [4] .

---

(١) ينظر : أسرار العربية ص ٢٢٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٣٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) ينظر : اللامات للزجاجى ص ٥١ ، ٥٢ ، واللباب ١ / ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٨ ، ٩ .

ثالثها : أن المنادى إما أن يبنى مع اللام وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين ، فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى ، وإما أن يعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء ، وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الإفراد والتعريف [1] .

رابعها : أنه إذا نُودى لا يخلو أن ينادى نداء تنكير أو نداء تعريف ، وكلاهما ممتنع ، أما الأول فلأن المعرف بأل لا يقبل التنكير ما دام معرفًا ، وأما الثانى فلأن نداء التعريف إنما يحدث عندما يكون الاسم قبل النداء منكرًا ، فيستفيد بالنداء مع الضم التعريف ، والمعرف باللام كما ذكر لا يقبل التعريف ، فإن قيل : فالعلم معرف قبل النداء ومع ذلك يجوز نداؤه ، أجيب : بأنه لا ينادى الا بعد تقدير تنكيره [2] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٣٧٣ .

(٢) ينظر : التحبير فى شرح المفصل للخوارزمى ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ - تح د / عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامى .

الرد على الكوفيين :

رد البصريون ما احتج به الكوفيون بما يلى :

• أما قياسهم على نداء لفظ الجلالة فقد تقدم أن الألف واللام فى هذا الاسم ليستا للتعريف ، أو أنه استعمل كذلك لكثرة استعماله ، أو هو اسم غير مشتق ، وعلى هذا لا يجوز القياس عليه .

• وأما دخول يا على المضاف فلأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا [1] .

• وأما قولهم : " التعريف بالقصد لا بـ يا فجوابه :

١ - أن يا و القصد متلازمان فى المنادى المبنى فـ " يا " أحد جزئى أداة التعريف ، وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتعين ، والألف واللام تعين .

٢ - قد يقال : إن ذلك مُسَلَّم ولكن إنما تدخل يا للتخصيص ، والألف واللام تخصص فلا تحتاج إلى تخصيص آخر (٢) .

• أما احتجاجهم بما جاء فى الشعر فجوابه ما يلى :

أ - أن دخول يا على " التى " جاء على التشبيه بـ " يا الله " لأن الألف واللام فيه لازمتان ، كما هى فى لفظ الجلالة [3] .

---

(١) ينظر : البيان ص ٤٤٧ .

(٢) ينظر : السابق ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، وأسرار العربية ص ٢٣٠ .

ب - أن الأصل فيهما : يا أيها التى ، ويا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه [1] .

وهذا الجواب مردود عند أبى البقاء ، قال : " وقد قيل : التقدير : يا أيها الغلامان ، وهذا ليس بشئ : إذ يجوز أن يقدر مثل ذلك فى : يا الرجل ، ولم يقل أحدٌ به " [2] .

جـ - قيل : هما من ضرورة الشعر ، وما جاء فى الضرورة لا يعتد به .

د - قيل : دخلت عليهما شذوذا فيما حقه ألا يجوز [3] .

هـ - قال الزجاجى : " كان المبرد يرد هذا ويقول : هو غلط من قائله أو ناقله ؛ لأنه لو قيل : فيا غلامان اللذان فرًّا ، لاستقام البيت وصحَّ اللفظ به ولم تدعُ ضرورة إلى إدخال الألف

---

(١) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبى سعد السيرافى ص ١٤٨ ، ١٤٩ تح د / عوض القوزى - دار المعارف . والأصول فى النحو لابن السراج ٣ / ٤٦٢ تح د / عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة ، ٤٦٣ . والتبصرة ١ / ٣٥٥ ، والفوائد والقواعد ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٣٧٨ ، والإنصاف ١ / ٣٣٩

(٢) التبيين ص ٤٤٧

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٩ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٨٣

واللام ، وهذه الآيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون ، وسبيلها الشذوذ "[1] .

بدا مما تقدم أن من أصول مذهب البصريين عدم جواز الجمع بين أداتى تعريف لإغناء إحداهما عن الأخرى ؛ ولذا امتنع عندهم إدخال يا على ما فيه الألف واللام عدا لفظ الجلالة وما سمى به ، والجملة الخبرية المبدوءة بأل ، وضرورة الشعر .

وأن المانع يمكن أن يكون مطلق الجمع بين علامتى تعريف ، أو اختلاف معنى التعريفين ، وقد جاء فى كلام أبى البركات الأنبارى ما يجوز اجتماع تعريفين أحدهما بغير علامة لفظية .

والأصح فى هذا أن الممنوع مطلق الجمع بين تعريفين لأن أحدهما يغنى عن الآخر ، وهذا فى العلامات اللفظية واضح ، أما فى غير اللفظية فلا يجوز إلا بترع تعريف ما دخلت عليه الأداة .

أما الكوفيون فيجوزون الجمع مطلقا بين يا و آل ، ويبدو أنهم لا يقطعون بدلالة يا على تعريف المنادى .

---

(١) اللامات ص ٥٣ .

رابعًا . اجتماع تعريفين فى وصف المبهم :

اسم الإشارة يوصف بالأسماء التى فيها الألف واللام والصفات التى فيها الألف واللام تقول : مررت بهذا الرجل ، وبهذه المرأة ، وبهذا الطويل وبهذه الطويلة [1] .

وإنما اختص المبهم فى الصفة بالألف واللام دون غيرهما ؛ لأن المبهم دخل وُصْلَةً لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور ، فلم يوصف إلا بما فيه الألف واللام [2] .

وقد منعوا أن يوصف المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع تعريفين فى الصفة ، قال الصيمرى : " والمبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام على طريق الجنس ، فلا يجوز أن يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛ لأن المبهم يزيل عما فيه الألف واللام تعريف العهد ، وينقله إلى تعريف الحضرة بالإشارة ، والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه ، فلو وصفت المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لحصل فى اسم واحد تعريفان من

---

(١) ينظر : الكتاب ص ٧ ، ٨ ، والأصول ٢ / ٣٢ .

(٢) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

وجهين مختلفين ، تعريف الإشارة وتعريف العهد وذلك محال ، كما أن تأنيثين فى اسم واحد محال "[1] .

فإن ورد ما ظاهره ذلك حمل على غير الصفة ، قال المبرد : " فلذلك لا تقول : جاءنى هذا ذو المال ، ورأيت ذاك غلام الرجل ، إلا على البدل ، أو تجعل رأيت من رؤية القلب فتعديها إلى مفعولين "[2] .

(١) النشرة والتذكرة ١ / ١٧٢

(٢) المقتضب ٤ / ٢٥٣

المبحث الثانى

اجتماع ضمير الفاعل والمفعول فى الأفعال المؤثرة

لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل فى الأفعال المؤثرة لا يجوز أن تقول : ضربنى ، ولا : اضربك ، إذا أمرتَ ، ولكن تقول : ضربتُ نفسى واضربْ نفسَك ، وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول : ضربَه ، إذا أردت ضرب نفسه "[1] .

وما امتنع فى هذه الأفعال يجوز فى باب ظن وحسب ، تقول : ظننتُنى قائمًا وحسبتُنى منطلقًا ، لأنها أفعال غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك .

وهذه الأفعال بشرط فيها أن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ولا يجوز أن يتعدى إلى الظاهر ، تقول : زيد ظنه منطلقًا ، فتعدى فعل المضمر إلى الهاء ، ولا يجوز : زيدا ظن منطلقًا فتعدى فعل المضمر الذى فى ظن إلى زيد ، فتكون قد عديت فعل المضمر إلى الظاهر "[2] .

وعلة جواز ذلك فى باب ظن أن المفعول فى هذا الباب مبتدأ فى الأصل ، وليس مفعولا فى الحقيقة ، لأنك لو قلت : علمت عبد الله

(١) ينظر : الأصول لابن السراج ٢ / ١٢١ ، ولسان العرب ١٣ / ٣٦٣ - دار صادر

(٢) ينظر : الأصول ٢ / ١٢١ .

منطلقًا ، فالاعتماد بالعلم إنما هو على المفعول الثانى
وهو الانطلاق ، ولهذا جاز فيه ما لا يجوز فى المفعول الحقيقى [١] .

وقد أجرت العرب عدمتُ وفقدتُ مجرى هذه الأفعال ، قالوا :
عدمتُنى وفقدتُنى [٢] .

وإنما جوزوا ذلك فيهما ؛ لأنهما بمنزلة وجدت [٣] ، أو أن الكلام محمول على غير ظاهره وحقيقته ، لأن الأعَلَّ لابد من أن يكون موجودًا ، وإذا عدم نفسه صار عادمًا معدومًا ، فكأنه قال : عدمنى غيرى ، وفقدنى غيرى [٤] .

وعلى هذا جاء قول الشاعر :

لَقد كانَ لِي عَن ضَرَّتَينِ عَدِمتُنِي

وَعَمَّا أُلاقِي مِنهُما مُتَزَحزَحُ [٥]

---

(١) ينظر : منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى ص ٣٢٧ - تح د / حاتم الضامن - ضمن مجلة المورد العراقية - المجلد العاشر - العدد الأول .

(٢) ينظر : المفصل للزمخشرى ص ٣٤٨ - تح د / على بو ملحم - دار ومكتبة الهلال .

(٣) ينظر : التخمير للخوارزمى ٣ / ٢٨٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨٨ .

(٥) البيت من الطويل جزء العود فى ديوانه برواية أبى سعيد السكرى ص ٤ - دار الكتب المصرية ، وانظره فى : منثور الفوائد ص ٣٢٧ ، والمفصل ٣٤٨ .

ولا يجوز القياس على هذين الفعلين فلا يجوز : شَتَمتُنى ، ولا : ضَرَبْتُكَ ، ولكن شتمتُ نفسى ، وضربتَ نفسَك [١] .

وقد جوز بعضهم فى هذه الحالة وضع الضمير المنفصل موضع المتصل ، فأجاز : ضربتُ إياى ؛ لأنه لا يصح : ضربتُنى ، ومنع ضربتُ إياك ؛ لأنه يجوز أن تقول : ضربتُكَ [٢] .

ويؤيد هذا قول الشاعر :

كأنّا يوم قُرَّى إنَّـ ∴ ـما نقتل إيانا [٣]

فقد وضع الضمير المنفصل إيانا فى موضع المتصل فى : نقتلنا ، وكان حق الكلام : نقتل أنفسنا ، وهو أحسن من الضمير المتصل لأنه أشبه بالظاهر [٤] .

بان مما تقدم أن الأفعال المؤثرة مثل الضرب والقتل لا يجوز أن يجتمع فيها ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل لا يجوز ضربتُنى ، ولا قتلتُنى ، وأنت تريد : ضربتُ نفسى وقتلتُ نفسى ، ويجوز ذلك فى باب ظن لأن المفعول فى الأصل مبتدأ ، وقد أجرت العرب عدم وفقد مجرى ظن . وجاء عن بعضهم وضع المضمر المنفصل موضع الظاهر مع الأفعال المؤثرة قالوا : نقتل إيانا .

---

(١) ينظر : المفصل للزمخشرى ص ٣٤٨ .

(٢) لسان العرب ١٥ / ٣٦٤ .

(٣) البيت من الهزج لذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب ٥ / ٢٨٢ ، وانظره فى : الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٤٣٠

(٤) ينظر : خزانة الأدب ٥ / ٢٨١ - تح / عبد السلام هارون - الخانجى .

المبحث الثالث

اجتماع تأكيدين

يمتنع اجتماع تأكيدين متلاصقين ، أمَّا على الانفصال فيجوز ذلك ، وهذا الأصل نبَّه عليه النحويون فى موضعين ، أولهما : اجتماع إنَّ و أنَّ ، ثانيهما : اجتماع إنَّ واللام .

أولاً : الجمع بين إنَّ و أنَّ :

أشار سيبويه إلى أنه لا يحسن أنْ تلى إنَّ أنَّ ، ولا أنَّ إنَّ ، لا تقول : إنَّ أنَّك ذاهب ، ولا : قد عرفت أن إنك منطلق [(١)] .

وعلة ذلك أنهما للتأكيد ويجريان مجرى واحدًا فكرهوا الجمع بينهما ؛ لأنه لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله [(٢)] ، وهو نظير كراهيتهم الجمع بين إن واللام ، وبين تأنيثين ، وبين استفهامين [(٣)] .

فإن فصل بينهما جاز الجمع تقول : إن عندى أنك منطلق ، قال عز وجل : ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى • وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى﴾ [(٤)] [(٥)] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٢٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٢ .

(٢) ينظر : السراق بهامش الكتاب ٣ / ١٢٤ .

(٣) ينظر : الأصول لابن السراج ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) سورة طه ١١٨ ، ١١٩ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٤٢ ، والأصول ١ / ٢٤٣ ، والمفصل للزمخشرى ص ٣٩٤ .

ثانيا : اجتماع إنَّ واللام :

انفردتْ إنَّ من بين سائر أخواتها بجواز دخول اللام فى خبرها ، إذا كان الخبر اسمًا مثل : إن زيدًا لقائم ، أو فعلاً مضارعًا مثل : إن زيدًا ليقوم ، أو جملة اسمية وهو قليل مثل : إن زيدًا لوجهه حسن ، أو فعلاً غير متصرف مثل : إن زيدًا لنعم الرجل ، أو ظرفًا أو مجرورًا مثل : إن زيدًا لفى الدار ، وإن زيدًا لخلفك ، وأما الماضى المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع خبرًا مثل : إن زيدًا قام ، ولا يجوز : لقام ؛ لأنه ليس المبتدأ فى المعنى ولا يشبه ما هو المبتدأ فى المعنى ، واختلف فى دخولها على الخبر ومعموله معًا مثل : إن زيدًا لفى الدار لقائم [(١)] .

وكان حق اللام أن تكون فى أول الجملة ، لأن لها صدر الكلام ، ولأنها كانت تدخل للتوكيد على المبتدأ ، مثل : لزيد أفضل من عمرو ، وما أشبه ذلك ، فيؤكدون بها المخبر عنه ، فأرادوا إدخالها على اسم إن ليزيدوه توكيدًا فلم يجز أن يجمعوا بين تأكيدين فى كلمة واحدة ، فزحلقوا اللام إلى الخبر ، والمراد بها توكيد الاسم ، والدليل على ذلك أنه إذا تقدم الخبر الظرف أو الجار والمجرور أدخلت اللام على الاسم لبعده عن إن ، تقول : إن فى الدار لزيدًا ، وإن خلفك لعمرًا ، وعليه قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [(٢)] [(٣)] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٤٢٩ .

(٢) سورة آل عمران ١٣ ، النور ٤٤ ، النازعات ٢٦ .

(٣) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص ١٩١ ، والتبيين فى شرح اللمع ١ / ٢٨٣ .

ومما يدل أيضًا على أن رتبة اللام قبل " إن " أن العرب قد نطقت هذا الأصل مع إبدال همزة إن هاء ، قالوا : لَهِنَّكَ قائمٌ ، وأصله : لإنك قائم ، فلما زال لفظ الهمزة سهل الجمع بينهما .

وأيضًا إنَّ عاملة نصبًا وهي تقتضي الأسماء لتنصبها ، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها وأن يكون التقدير : إن لزيدًا قائم ، لأن إنَّ لا تليها الحروف ، لاسيما إذا كان ذلك الحرف مما يخص الاسم من العوامل ويشرفه إلى الابتداء [1] ، فاللام بعد إن تعلقها عن العمل [2] .

ولم يؤخروا " إنَّ " ويجعلوا اللام في الأول لأمور :

أحدها : أن " إنَّ " عاملة والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا ، فجعل ما يعمل في الأسماء معها ، واللام ليست عاملة ، والخبر لا يلزم أن يكون اسمًا ، فقد يجوز أن يكون جملة أو ظرفًا ، فلما لم يلزم أن يكون الخبر اسمًا مفردًا وجاز أن يكون مبتدأ وخبرًا ، وفعلاً وفاعلاً وظرفًا جعلت اللام التي هي غير عاملة فيما قد لا يكون مفردًا ، وجعلت إنَّ العاملة قبل الاسم الذي سبيله أن يكون مفردًا [3] .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، والجنى الداني للمرادي ص ١٢٩ - تح د / فخر الدين قباوة وآخر - دار الكتب العلمية .

(٢) ينظر : اللمع في شرح اللمع ١ / ٢٨٣ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

ثانيها : إنَّ عاملة في الاسمين ، واللام غير عاملة ، وتأخير العامل يغير عمله .

ثالثها : إنَّ لا تتصرف لها على ما سبق ، واللام تدخل لتوكيد المعنى ، وقد دخلت على الأفعال في القسم فكان تأخيرها أولى [1] .

وإنما دخلت اللام على إنَّ خاصة لائتلافهما في معنيين :

الأول : إنَّ تكون جوابًا للقسم ، وتكون اللام جوابًا له أيضًا ، فقد اشتركا في هذا الوجه .

الثاني : أن اللام تؤكد الخبر ، وإنَّ تؤكد الخبر ، فقد اشتركا أيضًا من هذا الوجه ، فأرادوا بالجمع بينهما شدة توكيد الخبر [2] .

ولم تدخل على سائر أخواتها لأن " أنَّ " المفتوحة المشددة مع ما بعدها في تأويل المصدر ، فلو دخلت عليها اللام لدخلت على بعض الاسم وهذا لا يجوز ، وأما لكن فهي للاستدراك والتوكيد يضاده فلا يجتمعان ؛ لأن اللام تقطع ما بعدها عما قبلها ، ولكن لا تكون إلا بعد كلام فلو أدخلت اللام لقطعت ، لأن النية في اللام أن تكون قبل إن ، وكأنَّ لا يصح معها اللام أيضًا لما فيها من معنى الفعل ، ولا يصح دخول اللام على الفعل ، فلا يجوز : لضرب زيد عمرا ، وأما ليت ولعل فلم تدخل عليهما لزوال معنى الابتداء بالتمني والترجي ، فلم يبق إلا أن تدخل على " إنَّ " لما فيها من التوكيد [3] .

---

(١) ينظر : اللمع في شرح اللمع ١ / ٢٨٣ .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٢٣٢ .

(٣) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، وشرح اللمع للواسطي ص ٤٩ .

علة امتناع اجتماعهما :

إنما لم يجمعوا بينهما وأخروا اللام ؛ لأن معنى اللام فى التوكيد ووصل القسم معنى إنّ فلم يجز الجمع بينهما [١] ؛ لأنهم لا يجمعون بين تأكيدين ، إذ ليس فى الكلام حرفان لمعنى واحد مجتمعان ، والعلة فى ذلك أن الغرض فى هذه الحروف الدوال على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار ، فـ " هل " تنوب عن أستفهم ، و " ما " تنوب عن ألفى ، فإذا كان الغرض فيها إنما هو الاختصار والاستغناء بالقليل عن الكثير فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد ؛ إذ فى الواحد كفاية عن الآخر وغناء عنه ، ولو جمع معه لانتقض الغرض بتكريره والإكثار باعادته ، فإذا تباعد عنه ولم يجتمع معه فى اللفظ استجير اجتماعهما فى الجملة الواحدة [٢] .

لماذا لم يكتف بتوكيد إن :

إنما لم يكتف بتوكيد إنّ ؛ لأن اللام زيادةٌ فى التوكيد وتشديدٌ له فلذلك جاز الإتيان بها ، وهذا نظائر فى العربية كقولهم : قام القوم كلهم أجمعون ، وأحد التوكيدين يغنى عن الآخر ، وكذلك : مررت بزيد نفسه عينه ، ورأيت الرجلين أنفسهما أعينهما ، كل ذلك تشديد للتوكيد ، وفى واحد منه كفاية .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٤٣ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٣ .

وقال البصريون : لما كانت إن مؤكدة للجملة واللام مؤكدة للخبر جاز الجمع بينهما ؛ لأن إنّ توكيد للخبر عن زيد وقد أكدت الجملة ، واللام تؤكد الخبر فجاز الجمع بينهما لذلك [١] .

دخول اللام على إن دون فصل :

اجتمع اللام وإن فى صورتين :

الأولى :حكى الكسائى عن العرب إدخال اللام على اسم إن من غير فاصل بينه وبين إنّ ، قالوا : خرجت فإذا إنّ لغرابًا ، قال أبو حيان : " وهو شاذ وينبغى تأويله على حذف الخبر ، أى : فإذا إن بالمكان لغرابا " [٢] .

الثانية : حكى سيبويه دخول اللام على إن بعد قلب همزها هاء ، مع لام أخرى فى الخبر أو دون لام ، قالوا : لَهِنَّك لرجلُ صدقٍ [٣] .

واشتمال الجملة على لامين قبيح عند الرمانى ، قال : " وقد يضطر فيأتى بلامين فى قولك : لمنك لقائم ، وهو قبيح " [٤] .

وعند الرضى أنه بلامين هو الأفصح والقليل أن تحذف اللام الثانية ، قال : " وقد تحذف اللام وهو قليل " [٥] .

---

(١) ينظر : اللامات ص ٧٦ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان الأندلسى ٣ / ١٢٦٣ – تح د / رجب عثمان – الخانجى .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ١٥٠ .

(٤) معانى الحروف للرمانى ص ٥١ تح د / عبد الفتاح شلبى – دار نهضة مصر .

(٥) شرح الكافية ٤ / ٣٦٢ .

وردَّ البغدادى ما قاله الرضى قال : " ولا وجه لتقييد الحذف بالقلة ؛ إذْ لم يغلب ذكرها مع إن ولم يكثر حتى يقال إن حذفها قليل ، وإنما تكون معها بحسب اختيار المتكلم ، فإن قصد زيادة التوكيد أوردها وإلا فلا "[1]

ومن دخول اللام مع لام فى الخبر قول الشاعر :

أبانةَ حُبِّى نَعَم وتُماضِر لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ عليا التهاجُرُ[2]

وقول آخر :

لَهِنِّى لأشقَى الناس إن كنت غارمًا لدومة بكرًا صِيغَةَ الأراقِمُ[3]

ثمانين حولًا لا أرى مسلك راحة لَهِنَّك فى الدنيا لباقيةُ العمر[4]

وقول آخر :

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى ١٠ / ٣٣٥ .

(٢) البيت من الطويل بغير نسبة فى شرح الكافية للرضى ٤ / ٣٦٢ ، وعجزه فى شرح الجمل ١ / ٤٣٣ ، وحُبِّى من أعلام النساء غير منصرف ، وكذلك تماضر علم امرأة . ينظر : الخزانة ١٠ / ٣٤٤ .

(٣) البيت من الطويل بغير نسبة فى شرح الكافية للرضى ٤ / ٣٦٢ . والبكر هو الفتى من الإبل وهو مفعول الغارم ، والأراقم مئة أحياء من تغلب . ينظر : الخزانة ١٠ / ٣٤٧ .

(٤) البيت من الطويل بغير نسبة فى الخصائص لابن جنى ١ / ٣١٥ - تح / محمد على النجار - عالم الكتب .

لَهِنَّكِ من عبسيةٍ لوسيمةٌ على هنوات كاذبٍ مَنْ يقولها[1]

ومن دخولها دون لام قول الشاعر :

ألا يا سَنَا برقٍ على قلل الحمى لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ علىَّ كريمُ[2]

وقد اختلف فى تأويل هذا الموضع على أقوال :

الأول : يرى سيبويه أن الهاء بدل من همزة إنَّ واللام قبلها لام قسم ، قال : " وهذه كلمة تكلم بها العرب فى حال اليمين ، وليس كل العرب تكلَّمُ بها ، تقول : لهنك لرجل صدق ، فهى إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : هرقْت ، وخفقت هذه اللام إن كما خففت ما حين قلت : إن زيدًا لما ينطلق ، فلحقت إن اللام فى اليمين كما لحقت ما ، فاللام الأولى فى لهنك لام اليمين ، والثانية لام إن ... "[3]

---

(١) البيت من الطويل بغير نسبة فى الإنصاف ١ / ٢٠٩ ، وشرح الجمل ١ / ٤٣٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١ .

(٢) البيت من الطويل بغير نسبة لرجل من بنى نمير فى خزانة الأدب ١٠ / ٣٥١ ، وغير منسوب فى معانى الحروف للرمانى ص ٥١ ، والخصائص ١ / ٣١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧١ ، والمقرب ١ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١ ، وشرح الكافية ٤ / ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٥٠ ، وينظر : الكنت للأعلم الشنتمرى ٢ / ٧٨٥ - تح / هند الحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت .

وهو مذهب ابن السراج وجماعة ونسب إلى الفارسى [١]

وقوّاه البغدادى قال : " ويدل على ما ذهب إليه سيبويه قول المرار الفقعسى :

وأنى لَبِهْنَكَ من تذكر أهلها

لَعَلَى نأىً بأسٍ وإنْ لم تيأسِ [٢]

ووجه الدليل أن " أنى " بالتخفيف يكثر الإتيان بها قبل القسم " [٣]

الثانى : ذهب الزجاج إلى أن اللام الأولى هى لام إن واللام الثانية زائدة ، وهو اختيار الفارسى فى التذكرة القصرية [٤] ، وتبعه ابن جنى وعلل لدخول اللام على إن ، بأن همزة إن لما أبدلت هاء تغير لفظها فجاز الجمع بينها وبين اللام ، وإنما كانت اللام الثانية هى الزائدة دون الأولى ؛ لأنه قد جاءت اللام الأولى فى الشعر وليس معها لام ثانية فدل هذا على أنها لام التوكيد ، وأيضا كون الأولى زائدة يؤدى إلى تقديم الزائد وهو الصق بآخر الكلام من أوله [٥] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٦٨ .

(٢) البيت من بحر الكامل .

(٣) خزانة الأدب ١٠ / ٣٣٦ .

(٤) السابق ١٠ / ٣٣٧ .

(٥) ينظر : الخصائص ١ / ٣١٤ - ٣١٦ .

وقدّم ابن عصفور هذا الوجه فى شرح الجمل ، قال :

" وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إن إذا أبدل من همزتها الهاء ، فتقول : لهنك قائم ، وكأن الذى سهل ذلك زوال لفظ إن ، فكأنها ليست فى الكلام " [١]

وهو اختيار ابن مالك أيضا [٢]

الثالث : ذهب الفراء إلى أن الأصل : والله إنك ، فخلطتا فصار فيها اللام والهاء من الله ، والنون من إنّ المشددة ، وحذفوا ألف إن كما حذفوا الواو من أول والله [٣] ونسب إليه وإلى قطرب والمفضل بن سلمة أن الأصل : لهْ إنك ، فيها جملتان ، ومعنى له : والله ، وإن جواب القسم ، فحذفت همزة إن تخفيفا فصار لهنك .

وهو اختيار الفارسى فى أحد كتبه [٤] ، وجرى عليه ابن عصفور فى المقرب ، قال : " ولا تدخل اللام على إن نفسها وإن أبدلت همزتها هاءفأما قوله :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لَبِهْنَكَ من برق علىّ كريمُ

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٣٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١ .

(٣) ينظر : النكت للأعلم الشنترى ٢ / ٧٨٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٦٨ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب ١٠ / ٣٣٩ .

فأصله : له إنك ، ثم نقلت حركة الهمزة ، والعرب تقول : له أنت "[1] .

وضح مما تقدم أن حق اللام أن تكون فى أول الكلام لأن لها الصدر ، وأخرت لئلا يجتمع تأكيدان ، وحكى الكسائى عن العرب دخولها على اسم إن ، وأوله العلماء على حذف خبر قبل الاسم ، ودخلت اللام على إن بعد قلب همزها هاء مع دخولها فى الخبر ، وهم مختلفون فى تأويل ذلك ، فيرى سيبويه وجماعة أن اللام الأولى لام قسم دخلت على إن بعد قلب همزها هاء ، والثانية لام إن ، ويرى الزجاج وجماعة أن الأولى لام إن والثانية زائدة ، وجاز دخول اللام على إن لأن قلب همزها هاء سهل الجمع بينهما ، وهو أحسن الأقوال فيها ، وذهب قطرب وجماعة إلى أن اللام بقية لفظ الجلالة ، وإن واقعة فى جواب القسم .

---

(١) المقرب ١ / ١٠٧ .

المبحث الرابع

الجمع بين حرفى التعدية

الأصل عند تعدية الفعل اللازم أن يكون ذلك بأداة واحدة ، ويمتنع أن يعدى بحرفين ؛ ولهذا خطأ الحريرى من يقول : أُدْخِلَ باللص السجنَ ، لأنه عدّى الفعل " دخل " بالهمزة والباء معًا ، قال : " ويقولون أُدخِلَ باللص السجن ، فيغلطون فيه ، والصواب : أن يقال : أُدْخِلَ اللصُّ السجنَ ، أو دُخِلَ به السجن ؛ لأن الفعل يعدى تارة بهمزة النقل كقولك : خرج وأخرجته ، وتارة بالباء كقولك : خرج وخرجت به ، فأما الجمع بينهما فممتنع فى الكلام ، كما لا يجمع بين حرفى استفهام "[1] .

وما ذكره الحريرى مبنى على كون الحرفين لتعدية الفعل معًا ، وذهب الشهاب الخفاجى إلى تجويز كون الباء زائدة كقراءة من قرأ : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ بضم الياء من " يذهب "[2] والباء فى " بالأبصار " زائدة[3] .

---

(١) درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص ٢١ – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربى – القاهرة .

(٢) قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع فى المحتسب لابن جنى ٢ / ١١٤ – تح / على النجدى ناصف وآخر – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٣) ينظر : شرح درة الغواص للخفاجى ص ٣٥ – مطبعة الجوائب بالقسطنطينية .

وهذه الصورة التى حوى فيها الكلام الواحد الهمزة والباء كثرت فى القرآن الكريم وقراءاته ، فمن ذلك :

أ – قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [١] ، قرأ ابن أبى عبلة : " لأذْهَبَ بأسماعهم " ، وفى تأويلها ثلاثة اقوال : الأول : الباء زائدة لتوكيد التعدية ، والثانى : أذهب فعْلٌ لازم بمعنى ذهب ، والثالث : مفعول أذهب محذوف تقديره : لأذهبهم [٢] .

ب – قوله عز وجل : ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [٣] ، فقوله " تلقوا " مجمع على ضم التاء فيه وهو من ألقى ، وقد أول على زيادة الباء فى المفعول [٤] .

وقيل : الباء للسببية وليست زائدة والمفعول محذوف ، والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم ، كما تقول : لا تفسد حالك برأيك [٥] .

وقيل : تضمن ألقى معنى فعل يتعدى بالباء فتعدى بتعديته ، والتقدير : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة [٦] .

---

(١) سورة البقرة ٢٠ .

(٢) ينظر : البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ١ / ٩١ – دار الكتاب الإسلامى – القاهرة ، والدر المصون للسمين الحلبى ١ / ١٨٤ – تح د / أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق ، وروح المعانى للآلوسى ١ / ١٧٦ – دار احياء التراث العربى – بيروت .

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٤) ينظر : معانى القرآن للأخفش ١ / ٣٥٣ – تح د / عبد الأمير الورد – عالم الكتب .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٢٦٥ تح / عبد السلام عبد الشافى محمد – دار الكتب العلمية ، و البحر المحيط ٢ / ٧١ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٢ / ٣١١ .

ونقل أبو البقاء عن المبرد أن الباء ليست زائدة بل هى متعلقة بالفعل مثل : مررت بزيد ، وعلى هذا فالذى عدّى الفعل عنده هو الباء لا الهمزة [١] .

جـ – قوله عز وجل : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [٢] ، وهذه الآية فيها قراءتان [٣] : إحداهما : بوصل الهمزة من " فاسر " ، والثانية : بقطع الهمزة منها . وعلى القراءة الثانية يجتمع فيها أداتا تعدية الهمزة والباء ، وهى محمولة على أن أسْرى بمعنى سَرَى [٤] ، فهمزته ليست للتعدية ، بل هو بمعنى الفعل المجرد سرى ، وتعديته بالباء ، ويجوز أن تكون للحال أى : مصاحبًا لهم [٥] .

---

(١) ينظر : التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى ١ / ٨٥ – تح / على محمد البجاوى – دار إحياء الكتب العلمية .

(٢) سورة هود ٨١ ، وسورة الحجر ٦٥ .

(٣) قرأ المدنيان وابن كثير بوصل الألف فى " فاسر بأهلك " فى هود والحجر ، و " فاسر بعبادى " فى الدخان ، و " أن اسر " فى طه والشعراء ، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة . ينظر : النشر لابن الجزرى ٢ / ٢٩٠ – دار الفكر .

(٤) ينظر : الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ١٨٩ تح د / عبد العال سالم مكرم – دار الشروق ، وحجة القراءات لأبى زرعة ص ٣٤٧ تح د / سعيد الأفغانى – مؤسسة الرسالة ، والتبيان فى إعراب القرآن ٢ / ٤٤ ، وروح المعانى ١٢ / ١٠٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٦ / ٣٦٤ .

د – قوله عز وجل : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ ﴾ [١] ، قرأها زيد بن على رضى الله عنهما : " ليحزنى أن تُذهبوا به " من أذهب رباعيًا ، وهى محمولة على زيادة الباء [٢] .

هـ – قوله عز وجل : ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ [٣] ، وهى من المجمع على قراءته بضم الياء من " يرد " مضارع أراد بزيادة الهمزة وهى مثل سابقتها ، الباء فيها محمولة على الزيادة لا على التعدية ، ومعناه : ومن يُرِدْ إلحادًا [٤] .

ويؤيده قراءة الحسن : " ومن يُرِدْ إلحاده بظلم " أى : إلحاده فيه ، فأضافه على الاتساع فى الظرف كقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [٥] [٦]

ويجوز أن يكون المفعول محذوفا والتقدير : ومن يرد فيه الناس بالحاد [٧] .

---

(١) سورة يوسف ١٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٢٨٦ ، والدر المصون ٦ / ٤٥٢ ، روح المعانى ١٢ / ١٩٥

(٣) سورة الحج ٢٥ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن لأبى عبيدة ٢ / ٤٨ تح د / محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجى ، و معانى القرآن للأخفش ٢ / ٦٣٦ ، وتفسير القرطبى ١٢ / ٣١ – دار الفكر العربى .

(٥) سورة سبأ ٣٣ .

(٦) ينظر : البحر ٦ / ٣٦٣ ، والدر المصون ٨ / ٢٦٠

(٧) ينظر : المحرر الوجيز ٤ / ١١٦ .

ويحتمل أن يضمن يرد معنى يتلبس فيعدى بتعديته أى : ومن يتلبس بإلحاد مريدًا له [١] .

على أنه قد حكى الكسائى والفراء أنه قُرئ " يَرِدْ " بفتح الياء ، من الورود ، ومعناه : من أتى فيه ظالما بإلحاد [٢] .

و – قوله عز وجل : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [٣] ، قرأها جماعة [٤] بضم التاء من " تُنبت " وهو مضارع أنبت ، وهذه الآية ذكرها الحريرى بعد تخطئة قولهم : " أدخل باللص السجن " وأولها بما لا يتعارض مع ما ذهب إليه [٥] .

وقد تناولها كثير من العلماء وهم فى تأويلها أقوال :

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٨ / ٢٦٠ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٨ / ٢٦١ .

(٣) سورة المؤمنون ٢٠ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وسهل ورويس والجحدرى بضم التاء وكسر الباء ، وقرأ الباقون بفتح التاء وضم الباء . ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٤٤٥ – تح د / شوقى ضيف – دار المعارف ، وروح المعانى ١٨ / ٢٢ .

(٥) ينظر : درة الغواص ص ٢١ .

الأول : أن أنبت بمعنى نَبَتَ ، فالهمزة فيه ليست للتعدية ، وهو ما ذهب إليه الفراء وأبو اسحاق الزجاج [١] ، وجعلا ذلك نظير قول زهير :

رَأَيتُ ذَوي الحاجات حَولَ بُيوتِهِم
قَطيناً بِها حَتّى إِذا أَنبَتَ البَقلُ [٢]

فـ " أنبت " فيه بمعنى نَبَتَ .

غير أن الأصمعي أنكر ذلك فى هذا البيت ، وذهب إلى أن الرواية : نَبَتَ بدون همزة [٣] .

ورَدَّ عليه الفارسيُّ ، قال : " وإذا جاء الشيء مجيئًا كان للقياس فيه مسلكٌ فَرَوَته الرواةُ لم يكن فيه بعد ذلك موضعُ مَطْعَنٍ " [٤] .

وقد أخرج الآلوسى الآية من باب التعدية مطلقًا فالفعل فيها غير متعدٍ على القراءتين ، والباء للملابسة أى : ملتبسة بالدهن ، وأنبت بمعنى نبت ، والذى دفعه إلى هذا القول أن إنبات الدهن غير معروف فى الاستعمال [٥] .

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ - تح / محمد على النجار وآخرين - دار السرور ، ومعانى القرآن للزجاج ٤ / ١٠ - تح د / عبد الجليل شلبى - دار الحديث .

(٢) البيت من الطويل فى ديوانه ص ٦٢ ، وروايته : نبت البقل ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) ينظر : البحر ٦ / ٤٠١ ، والدر المصون ٨ / ٣٢٨ ، وروح المعانى ١٨ / ٢٢ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٢٩١ - تح / بدر الدين قهوجى وآخر - دار المأمون للتراث .

(٥) ينظر : روح المعانى ١٨ / ٢٢ .

الثانى : الباء فى قوله : " بالدهن " زائدة ، وهو مذهب أبى عبيدة [١] ، وظاهر كلام ابن خالويه غير أنه حمل أنبت على معنى أخرج قال : " فالحجة لمن ضم أنه أراد تخرج الدهن ، ولم يتعد بالباء لأن أصل النبات الإخراج " [٢] .

وقد زيدت الباء مع هذه الكلمة فى قول الشاعر :

بوادٍ يمانٍ يُنبِتُ الشثَّ حولَهُ وأسفلُهُ بالمرخِ والشَّبهانِ [٣]

حمله على : ويبت أسفلَهُ المرخَ [٤] .

وقال ابن جنى : " فأما قوله " تُنبت بالدهن " فذهب كثير من الناس إلى أن الباء زائدة ، وأن التقدير : تنبت الدهن " [٥] .

---

(١) ينظر : مجاز القرآن ٢ / ٥٦ ، وتفسير القرطبى ١٢ / ١٠٦ .

(٢) الحجة ص ٢٥٦ .

(٣) البيت من الطويل لعلى الأحول فى الاقتضاب للبطليوسى ٣ / ٣٩٣ تح / مصطفى السقا وآخر - الهيئة المصرية العامة للكتاب . وغير منسوب فى مجاز القرآن ٢ / ٤٨ ، والحجة للفارسى ٥ / ٢٩١ . والشث : شجر ، ومثله : المرخ والشبهان .

(٤) ينظر : الحجة للفارسى ٥ / ٢٩١ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

وقوله السمين الحلبي بقراءة حذف الباء ، قال : " وقرأ زر بن حبيش (تُنبت الدهنَ) من أنبت ، وسقوط الباء هنا يدل على زيادتها في قراءة من أثبتها " [1]

وزيادتها للتوكيد ، قال مكي بن أبي طالب : " من ضم التاء في تنبت جعل الباء زائدة ، لأن الفعل يتعدى بغير حرف لأنه رباعي من أنبت الشيء ، لكن قيل : إن الباء دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته ، كقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [2] [3]

الثالث : مفعول تنبت محذوف ، والتقدير : تنبت زيتونها [4] أو الثمر ، والباء للمصاحبة ، وقوله : " بالدهن في موضع الحال ، أي : تنبت الثمر مصاحبًا للدهن " [5]

وهو أحسن الأقوال عند الخويري قال : " وقيل – وهو أحسن الأقوال – : إنما زيدت الباء لأن إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي

---

(١) الدر المصون ٨ / ٣٢٩

(٢) أول سورة العلق .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٩٩ – تح د / حاتم الضامن – مؤسسة الرسالة .

(٤) ينظر : الكشاف للزمخشري ٣ / ٢٩ – دار الفكر .

(٥) ينظر : معنى اللبيب ص ١٣٩ .

يخرج منه الدهن ، فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكونان في حال بعد حال ، وهما الثمرة والدهن ، احتيج إلى تقويته في التعدي بالباء " [1]

وعلى هذه الأقوال ليس في الآية جمع بين أداتي التعدية ، لكن بعض العلماء ابتعد عن التأويل وحكم على ظاهر الآية فاختار قراءة فتح التاء ، وهو المفهوم مما نقله الأزهري عن حماد بن سلمة ، " فعن محمد بن سلام قال : سمعت حماد بن سلمة يقرأ : " وشجرة تخرج من طور سيناء تَنْبُت بالدهن " فسألته فقال : تُنبتُ الدهن ، وتَنْبُتُ بالدهن " [2]

فعنده مضموم التاء يعدى بالهمزة دون الباء ، ومفتوحها يعدى بالباء .

ويعضد هذا ما ذهب إليه ثعلب ، قال : " الاختيار فتح التاء ، وتُنبت لا يحتاج إلى باء ، وهي قليلة في اللغة ، وإنما يقال : خرجت به وأخرجته ، وذهبت به وأذهبته " [3]

ز – قوله عز وجل : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [4] ، قرأ أبو جعفر " يُذهِبُ " بضم الياء ، وهي محمولة على زيادة الباء لتوكيد معنى التعدية ، أي : يذهب الأبصار [5] .

---

(١) درة الغواص ص ٢٢ .

(٢) معاني القراءات للأزهري ٢ / ١٧٩ – تح د / عبد درويش وآخر – دار المعارف .

(٣) مجالس ثعلب ١ / ١٦٤ – تح / عبد السلام هارون – دار المعارف .

(٤) سورة النور ٤٣ .

(٥) ينظر : المحتسب لابن جني ٢ / ١١٤ ، ١١٥ .

وذهب الأخفش وأبو حاتم إلى خطأ أبي جعفر فى هذه القراءة ؛ لأن الباء تعاقب الهمزة ولا يجوز اجتماع أداتى تعدية ، وقولهما مردود ؛ لأن الباء زائدة وليست للتعدية ، قال أبوحيان تعقيبا على قولهما : " وليس بصواب لأنه لم يكن ليقرأ إلا بما روى ، وقد أخذ القراءة عن جُلّة الصحابة أُبيّ وغيره ، ولم ينفرد بها أبو جعفر بل قرأه شيبة كذلك ، وخُرّج على زيادة الباء أى : يُذهب الأبصار ، وعلى أن الباء بمعنى من ، والمفعول محذوف وتقديره : يُذهب النور من الأبصار " [1] .

تعقيب :

ظهر مما سبق أنه لا يجوز الجمع بين حرفى التعدية لأن أحدهما كافٍ فى إيصال الفعل اللازم إلى مفعوله ، وهذه القاعدة أشار إليها كثير من النحويين .

فابن خالويه يشير إلى أن " كلام العرب إذا أثبتوا الألف فى الماضى خزلوا الباء ، وإذا خزلوا الألف أثبتوا الباء " [2] .

وقال ابن هشام : " ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز : أقمت بزيد " [3] .

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٤٦٥ ، وينظر : الدر المصون ٨ / ٤٢٤ ، وروح المعانى ١٨ / ١٩٢ .

(٢) الحجة فى القراءات السبع ص ٢٥٦ .

(٣) مغنى اللبيب ص ١٣٩ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١ / ٣١٧ – تح د / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة .

وقد بان من تأويلهم لما ورد من ذلك فى القرآن الكريم اعتدادهم بما أصّلوه فى هذا الباب ، فالآيات التى اشتملت على الهمزة والباء معًا يمكن تخريجها على أن الفعل المقترن بالهمزة بمعنى الفعل المجرد فالهمزة لم تؤثر فيه وإنما التعدية بالباء ، أو على أن الباء زائدة والتعدية بالهمزة ، أو على حذف مفعول قبل الباء .

والأسلوب الذى خطأه الحريرى يمكن حمله أيضا على زيادة الباء فى المفعول كما ذهب إلى ذلك الشهاب الخفاجى .

ومن غريب ما وقفتُ عليه ما نقله الآلوسى عن الطّيبى أن الحريرى يجوز الجمع بين أداتى تعدية ، قال : " وأجاز الحريرى كما نقل عنه الطيبى الجمع بين أداتى تعدية " [1] .

وكلام الحريرى السابق يؤكد أن من نقل عنه قد سها فى النقل ، نسأل الله أن يعصمنا من الزلل .

---

(١) روح المعانى ١٨ / ١٩٢ .

المبحث الخامس
الجمع بين أدوات استثناء

يجوز دخول إلا قبل ما خلا وما عدا دون غيرهما من أدوات الاستثناء ، فيكون هذا تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء ، وجوز الكسائى دخولها على حاشا إذا خفض بها [1] .

تقول : قام القوم إلا ما خلا زيدًا ، وإلا ما عدا زيدًا ، وإلا ما حاشا زيد .

وإنما جاز دخولها على ما خلا وما عدا ؛ لأن ما مصدرية فهى وما بعدها فى تأويل الاسم لأنه مصدر ، فكأنك قلت : إلا خُلُوَّ زيد ، وكذلك مع حاشا الجارة ؛ لأنه كقولك : قام القوم إلا فى الدار [2] .

أما دخول إلا على خلا وعدا غير مسبوقتين بـ " ما " فيمتنع ، قال ابن السراج : " واعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثانى اسمًا مثل قولك : قام القوم إلا خلا زيدًا ، هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا وخلا ، فإن قلت : إلا ما خلا زيدًا ، وإلا ما عدا زيدًا جاز ... " [3] .

وكذلك لو نصبت بحاشا لو قلت : إلا حاشا زيدًا [4] .

وعلة ذلك أن هذه الأدوات على هذه الصورة بمنزلة إلا فلا يجمع بينها وبين إلا كما لم يجمع بين إن واللام على سبيل التجاور بل قالوا : إن زيدًا لقائم ، وذلك لاختلاف لفظ هذه الأدوات مع اتفاقها فى المعنى [5] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ١٢٥ .

(٢) ينظر : الاستغناء فى الاستثناء للقرافى ص ٦٥ ، ٩٤ - تح / محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت .

(٣) الأصول فى النحو ١ / ٣٠٣ .

(٤) الأصول فى النحو ١ / ٣٠٣ .

(٥) ينظر : الاستغناء فى الاستثناء ص ٩٤ .

المبحث السادس
اجتماع حرفين من حروف الجر

لا يجوز دخول حرف الجر على مثله إلا إذا كان لفظهما واحدًا ومعناهما ، فيكون أحدهما إذ ذاك تابعًا للآخر ، كقول الشاعر :

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بى ... ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواءُ [1]

فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيدًا ، لأن لفظهما ومعناهما واحد [2] .

فإن اختلفا فى اللفظ والمعنى معًا امتنع الجمع بينهما ، وقد جاء دخول حرف الجر على مثله فى ثلاثة أحرف هى : على وعن والكاف ، وذهب النحويون فى تأويل ذلك إلى كون المدخول عليه اسمًا ؛ لأنه يمتنع اجتماع حرفى جر لغير توكيد .

ودخلت اللام على كى فوجب كونها ناصبة ، واجتمعت اللام وكى وأن ، فلابد من تأويل ذلك بما يخرجه عن اجتماع حرفى جر .

١ - على :

على التى يدخل عليها أحد حروف الجر حكم اللغويون عليها بالاسمية ، قال سيبويه : " وهو اسم ولا يكون إلا طرفًا ، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : غُص منْ عليه ، قال الشاعر :

---

(١) البيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالبى فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٥٠٧ - منشورات دار مكتبة الحياة ، وخزانة الأدب للبغدادى ٢ / ٣٠٨ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٦ .

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمَّ خِمْسُها

تَصِلُ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهَلِ (١) (٢)

وقال الهروى : " وتكون اسمًا وذلك إذا دخل عليها شئ من حروف الخفض كما قال الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عليه تَنْفُضُ الطَّلَّ بعدما

رأتْ حَاجِبَ الشمس استوى فترفَّعَا (٣)

وقال مزاحم العقيلى : ..... فـ " على " فى هذين البيتين اسم لدخول مِنْ عليها ، وهى لا تدخل إلا على الاسم ، وقوله : غدت من عليه ، أى : من عند فرخها ، يعنى القطاة ، وقال بعضهم : من فوقه ، أى : من فوق الفرخ ، فعلى ههنا ظرف من المكان بمعنى عند أو فوق " (٤) .

---

(١) البيت من الطويل لمزاحم العقيلى فى المقتضب ٣ / ٥٣ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١٠٧ ، والفوائد والقواعد للتنالبى ص ٣٤٢ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٤٩ والاقتضاب للبطليوسى ٣ / ٣٣١ ، وأسرار العربية ص ٢٥٧ ، والمتبع فى شرح اللمع ١ / ٣٧٥ ، والمقرب ١ / ١٩٦ ، وشرح الجمل ١ / ٤٨١ ، ووصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى ص ٣٧١ – تح د / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، والجنى الدانى ص ٤٧٠ ، والشاعر يصف قطاة يريد أنها أقامت مع فرخها حتى احتاجت إلى ورود الماء وعطشت فطارت تطلبه ، وحسبها هو ورود الماء كل خمسة أيام . ينظر : الاقتضاب ٣ / ٣٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٣) البيت من الطويل لزيد بن الطثرية فى الكامل للمبرد ٢ / ١٠٠١ – تح / محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة ، وانظره فى المقتضب ٣ / ٥٣ ، ومعانى الحروف للرمانى ص ١٠٨ ، وأسرار العربية ص ٢٥٦ ، ووصف المبانى ص ٣٧١ ، والطُّل : المطر الضعيف القطر الدائم ، وقيل : هو الندى .

(٤) الأزهية فى علم الحروف للهروى ص ١٩٣ ، ١٩٤ – تح / عبد المعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

وقال ابن عصفور : " فدخول مِنْ عليها دليل على أنها اسم ؛ لأن حرف الجر .... لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقًا له فى لفظه أو فى معناه ... ومِنْ ليست من لفظ على ولا فى معناها " (١)

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر :

فهى تُنوشُ الحوضَ نَوْشًا مِنْ على نَوْشًا به تَقْطَعُ أجْوَازَ الفلا (٢)

وعلى فى هذا البيت منقولة إلى الاسمية قبل دخول حرف الجر عليها ، لأنه لا يوجد لها مجرور ، بخلاف ما ورد فى باقى الشواهد ، فعلى داخلة على مجرور ، ومن داخلة عليها .

ومنه أيضا قول آخر :

فى كِنَاسٍ ظاهرٍ يَسْتُرُهُ .. مِنْ على الشَّفَّانِ هُدَّابُ الفَنَنْ (٣)

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٨١ .

(٢) البيت من الرجز لأبى النجم العجلى فى الفوائد والقواعد للتنالبى ص ٣٤٢ ، وأسرار العربية ص ٢٥٧ ، ووصف المبانى ص ٣٧١ ، ولم أجده فى ديوانه وهو لغيلان بن حريث فى لسان العرب ٦ / ٣٦١ ، والتصيير فى قوله للإبل يريد أنها تتناول ماء الحوض وتشرب شربًا كثيرًا وتقطع بذلك فلوات فلا تحتاج إلى ماء آخر ، وأجواز جمع جوز وهو الوسط .

(٣) البيت من الرمل بغير نسبة فى البيان فى شرح اللمع ص ٢٤٩ ، واصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٥ ، وهو لعبيد بن زيد العمادى فى اللسان ١ / ٧٨٠ ، وهو يصف ظبيا فى كناسه وهو موضع الوحش من الظباء والبقر تسكن فيه من المطر ويقال له : المكنس ، والشفان البرد ، والهدّاب واحد أهداب الأرطى ونحوه مما لا ورق له ، وروايته فى إصلاح المنطق واللسان : من على ، اى من فوق ، والشفان منصوب بإسقاط حرف الجر اى : من الشفان ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

واختلف فى اسميتها :

فقيل : هى من المشترك اللفظى ؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه ، وقال قوم : إن الأصل أن تكون حرفًا وإنما كثر استعمالها فشبهت فى بعض الأحوال بالاسم فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجر ، كما يشبه الاسم بالحرف ويجرى مجراه فى نحو : كم وكيف [1] .

٢ - عن :

تدخل على " عن " حروف الجر فتنقلها من الحرفية إلى الاسمية ، قال الرمانى : " فأما كونها اسمًا فنحو قولك : جلست من عن يمينك ، وقمت مِنْ عن شماله ، قال القطامى :

فقلتُ للركب لَمَّا أن علا بهمُ ∴ مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ [2]

والدليل على أنها اسم دخول " مِنْ " عليها ، وكل مكان دخلت من عليها فهى هناك اسم " [3] .

وإنما كانت اسمًا لأنه لا يجوز دخول حرف جر على حرف جر إلا إذا كان لفظهما واحدًا ومعناهما [4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٩ ، والجنى الدانى ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٢) البيت من البسيط له فى الشمع فى شرح الشمع ١ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٤١ ، والمقرب ١ / ١٩٥ ، وشرح الجمل ١ / ٤٧٦ ، والجنى الدانى ص ٢٤٣ ، والحُبَيَّا : موضع بالشام ، ونظرة قَبَل : أى نظرة مستقبلها نظر .

(٣) معانى الحروف ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٦ .

ومنه أيضا قول الشاعر :

فقلتُ اجعلى ضَوْءَ الفراقد كلها ∴ يمينًا وضوء النجم من عن شمالك [1]

وقول آخر :

فلقد أراني للرماح دَرِيئَةً ∴ من عن يميني تارةً وشمالى [2]

وقول آخر :

جرَّتْ عليها كلَّ ريح سَيْهُوجْ ∴ من عن يمين الخطِّ أو سَماهيجْ [3]

ويحتمل أن يكون منه عند ابن هشام قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ﴾ [4] ، فعن تقدر معطوفة على مجرور من ، لا على منْ ومجرورها [5] ، فكأنه قال : ومن عن أيمانهم ، ومن عن شمائلهم .

---

(١) البيت من الطويل لأبى النجم العجلى فى ديوانه ص ١٩٥ ، وغير منسوب فى أسرار العربية ص ٢٥٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٠ ، والفرقدان : نجمان فى السماء ، وقد قالوا فيهما : الفراقد كأنهم جعلوا كل نجم منهما فرقدا .

(٢) البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ٤٣٩ ، والجراية ١٠ / ١٥٠ ، وانظره فى : أسرار العربية ص ٢٥٥ ، والشمع فى شرح الشمع ١ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٠ ، ومعنى اللبيب ص ١٩٩ ، وأراني : أعلمني ، والدريئة : الحلقة التى يرمى فيها المتعلم ويطعن .

(٣) البيت من الرجز غير منسوب فى أسرار العربية ص ٢٥٥ ، والريح السيهوج : الشديدة ، وسماهيج : جزيرة فى البحر تدعى بالفارسية ماش ماهى ، فعربتها العرب . لسان العرب " سيهج " و " سمهج " .

(٤) سورة الأعراف ١٧ .

(٥) ينظر : معنى اللبيب ص ١٩٩ .

ويلحظ من هذه الشواهد السابقة أن الداخل على " عن " من حروف الجر هو مِنْ ، وهذا هو شرط اسميتها .

وندر دخول " على " عليها فى قول الشاعر :

على عن يمينى مرّت الطيرُ سُنَّحا ... وكيف سُنُوحٌ واليمينُ قَطيعُ [1]

وقد ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن عن إذا دخل عليها مِنْ باقية على حرفيتها ومعناها ابتداء الغاية ، فإذا قلت : قعدت من عن يمينه ، فمعناه : ابتداء القعود لشأ ملاصقًا لأول الناحية ، ويرى ابن مالك أن من الداخلة عليها زائدة [2] .

٣ - الكاف :

الكاف التى يدخل عليها حرف جر تطرأ عليها الاسمية بدخول حرف الجر ؛ لأنه لا يجوز أن يدخل حرف الجر على مثله ، قال السيرافى : " ومما لا يجوز إلا فى الشعر جعل الكاف فى موضع مثل ، مثل قولهم : زيد ككعمرو ، يريدون به : كمثل عمرو ، فجعلوا الكاف الثانية فى موضع مثل ، وجعلوا الكاف الأولى حرف جر دخل عليه ، قال الشاعر :

---

(١) البيت من الطويل بغير نسبة فى مغنى اللبيب ص ١٩٩ ، والجنى الدانى ص ٢٤٣ ، والسانح : ما أتاك عن يمينك من ظبى أو طائر أو غير ذلك ، والبارح : ما أتاك من ذلك عن يسارك ، والسانح أحسن حالاً عندهم فى التيمّن من البارح .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ص ١٩٩ ، والجنى الدانى ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

وصاليات ككما يُؤثفين [1]

يعنى : كمثل ما يؤثفين ، والكاف الأولى زائدة " [2] .

وقال أبو البركات الأنبارى : " وقد يقع اسمًا بالإجماع فى نحو قوله : وصاليات ككما يؤثفين ، فالكاف الأولى حرف والثانية اسم ، ولا يجوز أن تكون حرفًا ههنا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله ، ونحو قول الآخر : يصحكن عن كالبَرَدِ المُنهَمّ [3] .

المنهم : الذائب " [4] .

ومنه قول امرئ القيس :

ورُحْنَا بكابْنِ الماء يُجْنَبُ وسْطَنا

تَصَوَّبُ فيه العينُ طورًا وترتقى [5]

---

(١) رجز لحطام المجاشعى فى الاقتضاب ٣ / ٣٣٥ ، وانظره فى : معانى الحروف للرمانى ص ٤٩ ، والفوائد والقواعد للشمانينى ص ٣٤٠ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٢٥٦ ، وأسرار العربية ص ٢٥٧ ، والمتع فى شرح اللمع ١ / ٣٨٠ ، والصاليات : الأثافى وهى الحجارة تنصب تحت القدر ، وألفيت القدر : جعلت لها الأثافى ، أى : كأنها كما تركت ونُصبت للقدر لم يتغير منها شىء . ينظر : شرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٥٠٥ .

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) رجز للعجاج فى أسرار العربية ص ٢٥٨ ، والمتع فى شرح اللمع ١ / ٣٨٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧٠ والخزانة ١٠ / ١٦٧ . ولم أجده فى ديوانه .

(٤) منثور الفوائد لأبى البركات الأنبارى ص ٣٣٥ .

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٧٦ - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ، ومعانى الحروف للرمانى ص ٤٧ ، والاقتضاب ٣ / ٣٣٥ ونسبه لامرئ القيس أو لعمرو بن عمار الطائى ، وشرح الجمل ١ / ٤٧٨ ، يقول : رحنا من الصيد بفرس مثل ابن الماء فى سرعته وسهولة مشيه ، وعين الناظر تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابًا به . وابن الماء : طائر ، ويجنب : يُقاد ، وتصوب : تنحدر ، وترتقى : ترتفع . ينظر : الاقتضاب ٣ / ٣٣٥ .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء فى قوله " بكابن الماء " .

وقول آخر :

وَزَعْتُ بِكَالْهِرَاوَة أَعْوَجِيٍّ إِذَا وَنَت الرياحُ جَرَى وَثَابَا [1]

وقول ذى الرمة :

أبيتُ على مَىّ كَنِيًا وَبَعْلُهَا على كالتَّقا مِنْ عالجٍ يَتَطَحْ [2]

وقول آخر :

بِكَاللَّقوةِ الشَّعواءِ جُلْتُ فلم أَكُن لأُولَعَ إلا بالكَمِىِّ المُقَنَّعِ [3]

واسمية الكاف لا تكون إلا فى ضرورة الشعر عند سيبويه كأن يدخل عليها حرف من حروف الجر ، وذهب كثير من النحويين إلى أنها تكون حرفًا واسمًا فى الاختيار ، فإذا قلت : زيد كالأسد ، احتمل الأمرين [4] .

---

(١) البيت من الوافر لابن عادية السلمى فى الاقتضاب ٣ / ٣٣٤ ، وغير منسوب فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٨ . يقول : كففت الخيل عن انتشارها فى الغارة بفرس مثل الفراوة فى الشدة والصلابة ، ومعنى ونت : فترت وأعيت .

(٢) البيت من الطويل فى ديوانه ص ٤٥ وروايته :

أبيت على مثل الأثال وبعلها ∴ بيت على مثل النقا يتطح

وفى هذه الرواية لا شاهد فيه ، وهو فى الخزانة ١٠ / ١٦٧ ، والنقا : الكثيب من الرمل ، وعالج موضع بالبادية به رمل .

(٣) البيت من الطويل غير منسوب فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧١ ، والجنى الدانى ص ٨٢ ، واللقوة والشعواء : العقاب وهو طائر .

(٤) ينظر : معنى اللبيب ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، والجنى الدانى ص ٧٨ ، ٧٩ .

ورد ابن هشام ذلك وقال : " ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل : مررت بكالأسد " [1] .

٤ - كى واللام

تستعمل كى ناصبة وجارة على التفصيل التالى :

فإذا قلت : جئت كى تقوم : احتملت كى هذه وجهين :

الأول : أن تكون المختصة بالفعل بمنزلة أنْ ، فتكون هى الناصبة للفعل كما نصبته أن ، ويجوز دخول لام الجر عليها كما تدخل على أن ، تقول : جئت لكى تقوم ، كما تقول : جئت لأن تقوم [2]

ولا يجوز مع دخول اللام عليها القول بأن الفعل منصوب بأن مضمرة ، قال ابن عصفور : " وكذلك زعموا أن لكى تنصب باضمار أن ، وهذا باطل ؛ لأنه يلزم من ذلك دخول حرف الجر على مثله ، وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة " [3] .

وقال أبو عبد الله الدينورى : " ومن أجرى كى مجرى اللام فى دخولها على ما الاستفهامية ، فقال : كيمه ؟ كما تقول لمَهْ ؟ أجاز إضمار أن بعد كى أيضا ما لم يكن معها لام ، فإنها حينئذ لا يصح أن

---

(١) ينظر : معنى اللبيب ص ٢٣٩

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد للشلوبين ص ٥٠١

(٣) شرح الجمل ٢ / ١٤٢ .

تكون بمعنى اللام ؛ لأن الحرف لا يدخل على مثله ، وذلك فى مثل نحو قوله سبحانه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ (١) (٢).

الثانى : أن تكون بمنزلة لام الجر ، وعلى هذا التقدير يكون النصب بعدها بأن مضمرة ، والتقدير : كى أن تقوم ، كما تقدر أن بعد لام الجر مثل : جئت لتقوم ، تقديره : لأن تقوم .

ولا يجوز فى هذه الحالة دخول لام الجر على كى ؛ لأنه لا يدخل حرف جر على حرف جر ، ولا يجوز إظهار أن بعد كى كما لا يجوز إظهارها بعد لام الجر (٣).

وقد أظهر الشاعر أن بعد كى فقال :

فقالتْ أكلُّ الناسِ أصبحتَ مانحًا
لسائلكَ كيما أنْ تَغُرَّ وَ تَخْدَعَا (٤)

و " كى " هنا يتعين أن تكون حرف جر ؛ لئلا يلزم دخول حرف مصدرى على مثله (٥).

---

(١) سورة الحديد ٢٣ .

(٢) ثمار الصناعة ص ٤٤٢ .

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٥٠٢

(٤) البيت من الطويل لجميل بثينة فى ديوانه ص ٧٩ - دار صادر - بيروت ، والمفصل ص ٤٤٥ ، والخزانة ٨ / ٤٨٢ ، وقال السيوطى : " ثم رأيت البيت فى ديوان جميل بلفظ : لسائلك هذا كى تغر وتخدعا ، فلا ضرورة فيه " . شرح شواهد المغنى ١ / ٥٠٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٤ .

وقيل : كى ناصبة ، وأن زائدة للتوكيد ضرورة (١).

اجتماع اللام وكى وأنْ :

حكى الكوفيون عن العرب : لكى أنْ أكرمك (٢) ، وقال الشاعر :

أردتَ لِكَيْمَا أنْ تطيرَ بقربتى
فتركها مَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ (٣)

وكى فى هذا التركيب هى الناصبة وأن زائدة أو مؤكدة (٤) ، وقوى ابن مالك هذا الوجه ؛ لأن الاجتماع يؤدى إلى احتمالين : أحدهما : إما أن تكون كى حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفا جر ، وإما أن تكون مصدرية فيلزم اجتماعها مع أن وهما حرفان مصدريان ، إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل من اجتماع حرف جر ؛ لأن للحرف المصدرى شبهًا بالأسماء بوقوعه مواقعها ، وتوكيد اسم بمثله جائز (٥).

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤ / ٤٩ .

(٣) البيت من الطويل لم يعرف قائله . والمن : القربة الخلق ، والبيداء : الفلاة التى يبعد من يدخلها أى يهلك ، والبلقع : القفر . ينظر : الخزانة ٨ / ٤٨٨ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٦ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وهذا التخريج يجرى على مذهب الكوفيين الذين يجوزون إظهار أن بعد كى توكيدًا لها ، أما البصريون فيمنعون ذلك ، والبيت عندهم محمول على الضرورة التى لا يجوز القياس عليها ، أو أن البيت لا يعرف قائله فلا يكون حجة ، أو أنّ أنّ بدل من كيما [1] .

بدا لما تقدم أن اسمية الحروف الثلاثة الأولى تأتى فى الغالب عندما يتقدم عليها حرف من حروف الجر ، ولما أنه لا يجتمع حرفان من هذه الحروف لغير توكيد ، يحكم على الحرف الثانى بالاسمية ، وقد وجدنا أن اللغويين يوجبون هذا الحكم بناء على قاعدة امتناع اجتماع حرفين لمعنى ، فدخول حرف الجر علة قوية لهذا الحمل ، بل دفع هذا بعضهم إلى القول بإجماع النحويين عليه .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٣ .

المبحث السابع

اجتماع خطابين

يمتنع اجتماع خطابين فى كلام واحد ، لأن أحدهما يغنى عن الآخر ، وقد أشار النحويون إلى هذه القاعدة فى موضعين : أولهما : اجتماع تاء الخطاب وكافه ، وثانيهما : اجتماع خطاب النداء مع ضمير المخاطب .

أولاً : اجتماع تاء الخطاب وكافه :

لو قلت : أرأيتك ، فقد اجتمع فيه خطابان التاء والكاف ، وهذا ذهب النحويون إلى أن التاء قد خُلِعَ منها دلالةُ الخطاب بدليل أنها على صورة واحدة لا تثنى ولا تجمع . نقل السيوطى عن أبى على الفارسى فى التذكرة أنه قال : " الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيدًا ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء ، والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء فى جميع الأحوال على صورة واحدة " [1] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٣ .

وقال ابن الشجرى : " أما مجئ الفاعل المضمر مفردًا فى قوله :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ [١] ، وكذلك فى التثنية إذا قلت : أرأيتكما ، وفى خطاب جماعة النساء إذا قلت : أرأيتكن ، فإنما أفرد الضمير فى هذا النحو لأنه لو ثنى وجمع فقيل أرأيتماكما ، و أرأيتموكم و أرأيتكن ، كان ذلك جمعًا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ..... " [٢] .

وقال عبد اللطيف البغدادى فيما نقل عنه السيوطى : " فإن قيل: قولهم : أرأيتك : كيف جمعوا بين حرفين لمعنى واحد ؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى ، وبقى عليه معنى " [٣] .

ثانيًا : اجتماع خطاب النداء مع ضمير المخاطب :

يمتنع نداء ضمير المخاطب [٤] لأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأن أحدهما يغنى عن الآخر ، وأجاز قوم نداءه تمسكًا بقول الشاعر :

---

(١) سورة الأنعام ٤٠ ، ٤٧ .

(٢) الأمالى الشجرية ١ / ٢٩٢ – الدار العالمية للطباعة والنشر .

(٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٤ .

(٤) وكذلك ضمير التكلم والغيبة لأنهما يناقضان النداء ؛ إذ هو يقتضى الخطاب . ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٥ .

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا ... أنتَ الذى طَلَّقت عام جُعْتَا [١]

وقول بعضهم : يا إياك قد كُفِيتَك .

ورد عليهم الأولون بندور ذلك [٢] ، أو بأن يا فى البيت للتنبيه ، وأنت الأولى : مبتدأ ، وأنت الثانية تأكيد ، والموصول خبر [٣] .

وكذلك يمتنع إضافة المنادى إلى كاف الخطاب ؛ لأن هذا يؤدى إلى اجتماع النداء مع المخاطبة بالكاف ، قال المبرد : " اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التى تقع على المخاطب محال ، وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف ، فإن أضيف إلى الهاء صلح على معهود كقول القائل إذْ ذكر زيدًا : يا أخاه أقبل ، ويا أباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أخانا و يا أبانا " [٤] .

وقال الفارسى : " لا يجوز : يا غلامك أقبل ، وذلك أن الكاف لا تخلو من أحد أمرين : إما أن يعنى بها المنادى أو غيره ، فإن كنت تعنى بها غير المخاطب وجب أن يكون على لفظ الغيبة ، وإن عنيت

---

(١) رجز لسالم بن دارة فى الخزانة ٢ / ١٤٠ ، ونسبه فى التصريح ٢ / ١٦٤ ، والعينى ٣ / ١٣٥ إلى الأحوص ، وهو فى ديوانه ص ٢٦٨ – تح / عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجى .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ١٣٥ ، ١٣٦ – دار إحياء الكتب العربية .

(٤) المقتضب ٤ / ٢٤٥ ، وانظر : الأمالى الشجرية ١ / ٢٩٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

به المخاطب لم يجز ؛ لأنه يلزم منه أن يكون غلام نفسه ، وهذا فاسد ، وأيضا فإن قولك : يا غلامك ، إنما تريد نداء الغلام "[1] .

أما المندوب فيجوز إضافته إلى ضمير المخاطب ؛ لأنه غير منادى ، وإنما هو متفجَّعٌ عليه[2] ، قال أبو البركات الأنبارى مفرقا بين النداء والندبة : " فإن قيل : فلم جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : واغلامكاه ، ولم يجز نداؤه ؟ قيل : لأن المندوب لا ينادى ليجيب ، بل ينادى ليشهر النادب مصيبته ، وأنه قد وقع فى أمر عظيم ، وحطب جسيم ، ويظهر تفجعه كيف لا يكون فى حالة من إذا دعى أجاب ؟ ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدى إلى أن يجمع فيه بين علامتى خطاب ، وذلك لا يجوز "[3] .

وأجاز الفارسى أن يُسَوَّى بين النداء والندبة فى المنع ، قال : " فأما ما قاله – المبرد – فى المندوب فلو قال قائل : إنه لا يجوز أيضا كما لا يجوز فى المنادى من حيث كان منزلا منزلة المخاطب وإن كان مبنيا ، لكان قولا ، ألا ترى أنه بنى كما بنى المخاطب لوقوعه موقع حرف الخطاب ، فالتاء يدل على أنه بمنزلة المخاطب المواجه "[4] .

---

(١) المسائل الحلبيات ١ / ٥٧٨ – تح د / محمد الشاطر – مطبعة المدنى .
(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٥ .
(٣) أسرار العربية ص ٢٤٥ ، و ينظر : منثور الفوائد ص ٣٤٢ .
(٤) المسائل الحلبيات ١ / ٥٧٩ .

ملحوظة :

منع السيرافى نداء اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو : يا ذاك ، وأجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه[1] .

نخلص مما سبق إلى أن المخاطبة تكفى للدلالة عليها أداة واحدة ؛ ولذا خلع العربى دلالة الخطاب عن التاء وأبقاها فى الكاف فى قولهم : أرأيتك ، وامتنع عندهم كذلك نداء ضمير المخاطب ، أو إضافة المنادى إلى ضمير المخاطب .

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣٦ .

المبحث الثامن

اجتماع حرفى عطف

الأصل ألا يدخل حرفُ عطف على مثله ؛ ولذا اتفق النحويون على منع ربط جملة الحال بالواو إذا وقعت بعد عاطف كقوله سبحانه :

﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (١) ، (٢)

فجملة " هم قائلون " فى موضع الحال ، وقبلها أو العاطفة ، فلو دخلت عليها واو الحال لاجتمع حرفا عطف فى الصورة ؛ لأن واو الحال ليست عاطفة وإنما هى على صورة الواو العاطفة (٣) .

وفى اللغة صور دخل فيها بعض حروف العطف على بعض ، وهنا جعل النحويون أحد الحرفين عاطفًا ، والآخر لغير العطف ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله .

وإليك بعض دخول حرف عطف على مثله فيما يلى :

أ - دخول الواو أو الفاء على ثم :

منع البصريون دخول حرف عطف على ثم ، قال : " وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ؛ لأن ذلك يوجب خروج أحدهما

---

(١) سورة الأعراف ٤

(٢) ينظر : توضيح المسالك ٢ / ٣٥٣

(٣) ينظر : التصريح ٢ / ٣٩١ ، وحاشية يس على التصريح ٢ / ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٨٨

عن معنى العطف ، فلا يجوز : جاءنى زيد وثم عمرو ؛ لأنه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة أو ثم ، فأيهما ثبت له الحكم استغنى به عن الآخر " (١)

ونقل ابن جنى جواز ذلك بناء على اختلاف حروف العطف فى المعنى ، قال : " ونسخت من خط أبى بكر محمد بن السرى وقرأته على أبى على ، قال : قال أبو العباس : إذا اضطر الشاعر أدخل الواو من حروف العطف على سائر حروف العطف ، وأنشد للأعشى :

وَثُمَّتَ لا يَجزونَني بعد ذاكُمُ ∴ وَلَكِن سَيَجزيني الإِلَهُ فَيُعقِبا (٢)

وأنشد أبو الحسن بيتًا فيه ثم ، فأدخل الفاء على ثم ، فهذا كله يؤكد عندك اختلاف حروف العطف ؛ لجواز دخول بعضها على بعض إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتواليان ..... " (٣)

والبيت الذى أنشده أبو الحسن ذكره ابن جنى فى موضع سابق من كتابه سر الصناعة ، وعدَّ الفاء فيه زائدة ، قال : " ومن زيادتها بيت أنشده أبو الحسن :

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٧

(٢) البيت من الطويل فى ديوانه ص ٩ - دار صادر - بيروت ، وروايته فى الديوان :

فَذَلِكَ لا يَجزونَني عِندَ ذاكُمُ ∴ وَلَكِن سَيَجزيني الإِلَهُ فَيُعقِبا

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ .

أرانى إذا ما بتُّ بتَّ على هوى فثم إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا [1]

كأنه قال : ثم إذا أصبحت أصبحت غاديا " [2].

وهذا البيت استشهد به الرضى مرتين فى المرة الأولى جعل ذلك على إبدال ثم من الفاء [3] ، وفى المرة الأخيرة جوز كون أحد الحرفين زائدًا ، الفاء أو ثم [4].

ونقل البغدادى عن ابن عصفور فى الضرائر أن الفاء زائدة ، ومثله قول أبى كبير الهذلى :

فرأيتُ ما فيه فثَمَّ وزِنتُهُ فلبثتُ بعدك غيرَ راضٍ معمَري [5][6]

وابن هشام ذهب كذلك إلى زيادتها [7].

---

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٠٦ - دار صادر - بيروت ، وروايته فى الديوان : وأنى إذا أصبحت ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، ورواية ثم ذاتة فى شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٥٨ ، وشواهد التوضيح ص ١٩٤ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٩٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ .

(٣) شرح الكافية ٤ / ٤٩ .

(٤) السابق ٤ / ٣٩٣ .

(٥) البيت من الكامل له فى ديوان الهذليين بشرح أبى سعيد السكرى ٣ / ١٠٨٢ - تح / عبد الستار احمد فراج - مكتبة دار التراث .

(٦) ينظر : خزانة الأدب ٨ / ٤٩١ .

(٧) ينظر : مغنى اللبيب ص ١٥٩ .

ونقل السيوطى عن السيرافى أن الأجود : فَثَمَّ ، بفتح الثاء ، كراهة دخول عاطف على عاطف [1].

نخلص مما سبق إلى أن دخول الواو على ثم انفرد ابن جنى فيه بهذا البيت الذى ورد فيه : وثمت ، على أن رواية الديوان تخالف ذلك لأن فيه : هنالك لا تجزوننى .

وأن دخول الفاء على ثم مختلف فيه فابن جنى والرضى أجازا بقاء الحرفين على باهما من العطف ، لاختلاف معنييهما ، وذهب آخرون إلى زيادة الفاء وهو ما جوزه ابن جنى فى موضع آخر ، وجوزه الرضى أيضًا مع جواز كون ثم زائدة أيضًا .

وحمل السيرافى ثم على أنها اسم إشارة بفتح الثاء .

ب - دخول الواو على لا ولكن وإما :

دخلت الواو على لا كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ • وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ • وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الْحَرُورُ ﴾ [2] . وقوله : ﴿ لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ [3]

ودخلت على لكن فى قول بعض العرب : ما مررت برجل صالح ولكن طالح .

---

(١) ينظر : شرح شواهد المغنى ١ / ٢٨٤ .

(٢) سورة فاطر ١٩ - ٢١ .

(٣) سورة المائدة ٢ .

ودخلت على إما فى قولك : جاءنى إما زيد وإما عمرو .

والواو مع لا أو لكن عاطفة ، ولا لتأكيد النفى أو النهى ، ولكن على معناها فى الاستدراك ، وهذا لا خلاف فيه ، لئلا يدخل حرف عطف على مثله[1] .

أما الواو مع إما فقد اختلف فى العاطف منهما الواو أو إما[2] ، ولا يهمنا هذا الخلاف ، إنما الذى يهمنا أن نعلم أن الذى حملهم على ذلك امتناع دخول حرف عطف على مثله لإغناء أحدهما عن الآخر .

بان مما سبق أن العرب وضعت للعطف حروفًا اختص كل حرف منها بمعنى ؛ لذا امتنع الجمع بين حرفين منها ؛ لإغناء أحدهما عن الآخر ، وقد دخلت الواو والفاء على ثم ، والواو على لكن ولا وإما ، واللغويون خصوا أحد الحرفين بالعطف ونزعوا دلالة العطف عن الحرف الثانى ، ولم يشذ عن ذلك إلا ما أجازه ابن جنى والرضى من كون الحرفين للعطف لاختلاف معنييهما .

---

(١) ينظر : النشرة ١ / ١٣٧ - ١٣٩ ، وتوضيح العلل ص ٢٩٩ .
(٢) ينظر : النشرة ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٣١٢ .

المبحث التاسع

اجتماع استفهامين

من القواعد المنصوص عليها عند النحويين أنه يمتنع اجتماع استفهامين ، وقد جاء كلامهم على هذه القاعدة فى موضعين : الأول : أم المنقطعة الداخلة على استفهام ، والثانى: همزة الاستفهام الداخلة على هل .

أولاً : أم المنقطعة الداخلة على استفهام

لـ " أم " نوعان :

أحدهما : المتصلة : وهى المعادلة لهمزة التسوية كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[1] ، أو لهمزة الاستفهام التى يطلب بها وبأم التعيين مثل : أقام الولد أم قعد ، وأم هذه عاطفة[2] .

وهى ملازمة للاستفهام أو لازمه وهو التسوية ولهذا لا تدخل على الاستفهام[3] .

---

(١) سورة البقرة ٦ .
(٢) ينظر : الجنى الدانى ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٣) ينظر : الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام لابن هشام الأنصارى ص ١٢٣ - ١٢٥ ، ضمن كتاب : " أربع رسائل فى اللغة " تحقيق د/ عبد الفتاح [illegible] مكتبة الآداب

ثانيهما : المنقطعة : وهي الواقعة بين جملتين ليستا في تقدير المفردين ، بل كل منهما مستقل بفائدته ، وذلك إذا لم تكن بعد همزة التسوية ، أو الهمزة التي يطلب بها التعيين ، قال عز وجل : ﴿ الٓمٓ (١) تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ (٢) .

والأكثر أن تأتي بعد استفهام بـ " هل " كقول الشاعر :

هل ما علمتَ وما استُودِعتَ مكتومُ
أم حبلُها إذ نأتكَ اليومَ مصرومُ (٣)

وقد تسبق همزة يطلب بها التصديق ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ (٤) (٥) .

ومنه : أقام زيد أم قعد عمرو ، إذا أردت بأم الإضراب عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع من النسبتين فأم متصلة ، فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي تريده ، وهذا معنى كلام جماعة من النحويين (٦) .

وقد اختلف في دلالتها على العطف :

---

(١) سورة السجدة ١ ، ٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٩ ، وشرح الألفية ص ٥٣١ .
(٣) البيت من البسيط لعقبة بن عبده في المفضليات ص ٣٩٧ - ت / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف ، والكتب للأعلم ٢ / ٨٠٢ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٤ .
(٤) سورة الأعراف من ١٩٥ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٩ .
(٦) ينظر : الإلمام بشرح خلاصة الاستفهام ص ١٢١ .

فالمغاربة يقولون : إنها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة (١) ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول بعض العرب : إنها لإبل أم شاء ، قال : " فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها " (٢) ، ويرى جماعة أنها لا ترد عاطفة إلا مع الجمل ، وقالوا في : إنها لإبل أم شاء ، إن كلمة " شاء " مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : أم أرى شاء (٣) .

معنى أم المنقطعة :

في معنى أم هذه أقوال :

الأول : يرى البصريون أنها تفيد الإضراب والاستفهام معًا (٤) ، قال ابن الشجري : " والبصريون مجمعون على أنها لا تكون إلا بتقدير همزة الاستفهام معها " (٥) .

فإذا قلت : إن هذا لزيد أم عمرو ، فقولك : أم عمرو استفهام على جهة الإضراب عن قولك الأول ، فأم ليست مقدرة ببل وحدها ولا بالهمزة وحدها ، ولو كانت مقدرة بالهمزة وحدها لم

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص ٢٠٦ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ .
(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ١٠٤ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٧ .
(٥) الأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٥ .

يكن بين الأول والآخر علامة ، ولو كانت بمعنى الإضراب وحده لاستحال ذلك فى قوله تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [1] ، وقوله سبحانه : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ [2] إذ يصير ذلك محققا ، تعالى الله عن ذلك .

الثانى خالف الكوفيون فى ذلك فذهبوا إلى أن الإضراب لا يفارقها ، وقد تأتى له مجردا ، وقد تتضمن معه استفهاما إنكاريا أو طلبيا .

فمثال كونها للإضراب فقط قوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [3] لدخولها على استفهام .

ومثال كونها للإضراب مع الاستفهام الإنكارى قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ [4] ، تقديره : بل ألـه البنات ولكم البنون ؟ ؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال .

ومثال وقوعها للإضراب مع الاستفهام الطلبى قولهم : " إنها لإبل أم شاء " ، التقدير : بل أهى شاء [5] .

---

(١) سورة الزخرف ١٦ .
(٢) سورة الطور ٣٩ .
(٣) سورة الرعد ١٦ .
(٤) سورة الطور ٣٩ .
(٥) ينظر : مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٦ .

وهو مذهب ابن مالك ، قال : " ولابد فى المنقطعة من معنى الإضراب ، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا ... وقد يتجرد بها الإضراب كقول الشاعر :

وليتَ سُلَيْمى فى المَمَات ضَجيعتى
هنالك أم فى جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ [1] [2]

وقال ابن هشام مُعَضِّدًا مذهب الكوفيين : " ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [3] ليس على الاستفهام ؛ ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾ [4] ونحو : ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [5] ..... [6] .

---

(١) من الطويل لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣٨٨ – دار صادر ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٣٢ ، والتصريح ٢ / ١٤٤ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢١٩ .
(٣) سورة الرعد ١٦ .
(٤) سورة الرعد ١٦ .
(٥) سورة النمل ٨٤ .
(٦) مغنى اللبيب ص ٦٦ ، و ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٧٥ ، والتصريح ٢/ ١٤٤ .

وقال أيضا : " ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام ..... وهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو اكثرهم ق : إنها الإبل أم شاء ، بأن التقدير : بل أهى شاء ؛ إذ يجوز أن يكون التقدير : بل هى شاء ، على أن المتكلم أضرب عن الأول واستأنف إخبارًا بأنها شاء ، وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك أن يدعى أنها عاطفة مفردًا على مفرد ..... ويعلم أيضا غلط ابن الحوية [1] وغيره ق استدلالهم بنحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [2] وبنى [3] علقمة على أن هل بمعنى قد ظنا منهم أن

وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِ القُفِّ ذِى الأَكَمِ

وإنما يقطع على فوهم بالبطلان أنها ق البيت داخلة على الجملة الاسمية ، وقد لا تدخل عليها " [4].

---

(١) محمد بن يعقوب بن الياس الحموى بدر الدين الدمشقى المعروف بابن الحوية له : أسفار الفصاح ق شرح ضوء المصباح ، وشرح الملحة ابن معطى ت ٧١٨ هـ . ينظر : بغية الوعاة للسيوطى ١ / ٢٧٢

(٢) سورة الرعد ١٦

(٣) هل ما علمت وما استودعت مكتومُ ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصرومُ
أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكومُ

(٤) الأم بشرح حقيقة الاستفهام ص ١٢٥ - ١٢٧

الثالث : روى أبو عبيدة أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، وحمل على هذا قول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَم رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا [1]

فمعنى أم رأيت : : هل رأيت [2]

دخول أم المنقطعة على الاستفهام

نقل أبو حيان الأندلسى أن دخول أم المنقطعة على الاستفهام قليل لا يحفظ إلا ق أبيات من الشعر هى : قول الشاعر :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ [3]

وقول الآخر :

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةً

يُخَطُّ لَهَا مِنْ تَرْقَدَاءَ قَلِيبُ [4]

وقول آخر :

---

(١) البيت من الكامل ق ديوانه ص ٢٣٩ - شرح / محمد طراد - دار الجيل ، والكامل للمبرد ٢ / ٧٣٩ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٣٥ ، ومغنى اللبيب ص ٩٦ ، وخزانة الأدب ١١ / ١٣٣ ، وواسط : موضع .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ص ٩٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٤

(٣) من البسيط لعلقمة بن عبده ق المفضليات ص ٣٩٧ ، والكتاب ٣ / ١٧٨ ، والنكت ٢ / ٨٠٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٤٩٨ ، والبيان ق شرح اللمع ص ٩٧٩ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٣٤

(٤) من الطويل لعلقمة الفحل ق المفضليات ص ٣٩٢ ، والترقداء : موضع ، والقليب : البئر

أبا مالك هـل لُمْتَنى قُـذْ خَطَطْتَنى

على القتلِ أم هل لامَنِى منك لائِمُ ؟ [1]

وقد ردَّ أبو حيان هذا القول بأن دخولها على استفهام **كثير جاء** فى كتاب الله ، قال عز وجل : ﴿ أَمَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [2] ، ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾ [3] ، ﴿ أَمَّنْ هَـذَا **الَّـذِي** يَرْزُقُكُمْ ﴾ [4] ، ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّور ﴾ [5] [6] .

ونقل عن ابن السدهان فى الغرة : أنهم يدخلون أم **على** جميع الاستفهام إلا على الهمزة ، قال الراجز : أَحُرِمَتْ أَم وُدِمَتْ أم مالها ؟ [7] .

وقال الشاعر :

فأصبحَ لا يَدْرِى أيقعدُ فيكُمُ ∴ على حَسَبِكَ الشَّحْناءِ أم أينَ يذهبُ [8]

---

(١) من الطويل لزفر بن الحارث فى الكتاب ٣ / ١٧٦ ، قال الأعلم : " والصحيح أنه لخفاف بن حكيم السلمى " النكت ٢ / ٨٠١ .

(٢) سورة النمل ٨٤ .

(٣) سورة الملك ٢٠ .

(٤) سورة الملك ٢١ .

(٥) سورة الرعد ١٦ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٩ .

(٧) رجز غير منسوب فى الارتشاف ٤ / ٢٠١٠ ، واللسان ١١ / ١٩٦ وبعده :

أم صادفت فى قعرها حبالها ؟

(٨) من الطويل غير منسوب فى الارتشاف ٤ / ٢٠١٠ .

ومنه أيضا قول الشاعر :

أَلَـمْ جَـزَوْا عـامرًا سُـوءًا بفعلِـهِمُ

أم كيف يجزونى السُّوءى مِـنَ الحَسَـنِ

أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تُعْطِى العَلُـوقُ بـه

رِئْمَانَ أَلْفٍ إذا مـا ضُـنَّ بـالَّلبنِ [1]

فقد دخلت أم فى كل ما سبق على استفهام ، والحامل على عدها من القليل أن فيها الجمع بين أداتين بمعنى واحد هو الاستفهام .

وهذه الشواهد لا إشكال فيها على مذهب الكوفيين لأنهم يجعلون أم المنقطعة تنفصل عن معنى الاستفهام فتأتى للإضراب المطلق .

قال الصيمرى : " فأدخل أم على هل لأن أم من حروف العطف ، فيصير تقديره : وهل كبير بكى " [2] .

وقال ابن جنى عن البيت الذى جمعت فيه أم مع كيف : " فأم فى أصل الوضع للاستفهام كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين

---

(١) البيتان من البسيط لأفنون التغلبى فى الخزانة ١١ / ١٤٢ ، وبغير نسبة فى البيان فى شرح اللمع ص ٦٧٩ ، والمتع فى شرح اللمع ٢ / ٤٣٧ ، والعلوق من الإبل : التى لا ترأم ولدها ولا تدر عليه ، ورئمانها : عطفها ومحبتها . الخزانة ١١ / ١٤٥ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ٤٦٨ .

لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام ، وينبغي أن يكون ذلك الحرف أم دون كيف حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة بل فى الترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام ، لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها ؛ لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال عنها وجب إعرابها "[1] .

وقال الشريف عمر الكوفى[2] : " فإذا دخلت أم على الاستفهام فإنها تدخل عليه من حيث كانت عطفًا لا استفهامًا "[3] .

وقال أبو البقاء : " تكون أم بمعنى بل وحدها ، وذلك إذا كان بعدها استفهام ... ولا يصح أن تجعل بمنزلة بل والهمزة ؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام "[4] .

وقال ابن مالك : " وقد يجاء بها لمجرد الإضراب ، ومن علامات ذلك فى اللفظ أن يليها استفهام "[5] .

---

(١) الخصائص ٢ / ١٨٤ .

(٢) عمر بن إبراهيم بن محمد العلوى الكوفى ، من أئمة النحو واللغة ، أخذ النحو عن ابن على الفارسى ، وعنه أخذ ابن الشجرى ، صنف : شرح اللمع وغيره ، مات ٥٣٩ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٢١٥ .

(٣) البلغة فى شرح اللمع ص ٦٨٠ .

(٤) اللمع فى شرح اللمع ٢ / ٤٣٧ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ .

وقال المرادى : " ولكونها قد تخلو من الاستفهام دخلت على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة .... وهو فصيح كثير ، ووهم من زعم أنه قليل جدًا لأنه من الجمع بين أداتى معنى واحد "[1] .

فقد ظهر من كلام هؤلاء النحويين أن أم المنقطعة يمكن أن تأتى للإضراب المنفصل عن دلالة الاستفهام ، وبعضهم جعل الاستفهام بعدها دليلا على كونها للإضراب فقط .

لكن الشواهد السابقة فيها إشكال على مذهب البصريين الذين يرون أن أم تفيد الإضراب والاستفهام معًا ، فعلى هذا يجتمع استفهامان وهو محال ، وفى تأويل هذا وجوه :

١ - أشار ابن هشام إلى أن مذهب البصريين يحتم عليهم أن يحملوا ذلك على التوكيد[2] ، فتكون أم على بابها فى إفادة الإضراب والاستفهام ، ويكون الاستفهام الآخر للتوكيد .

٢ - نص ابن الشجرى على جواز أن يكون أحد الحرفين زائدًا دخوله كخروجه ، وإذا حكمنا بزيادة أحدهما فالأولى أن نحكم بزيادة هل لوقوعها حشوًا لأن الأغلب ألا يكون الزائد أولاً ، فالتقدير : بل أكبير بكى ؟[3] .

٣ - أشار ابن مالك إلى أن لفظ أم يشعر بالاستفهام إذا لم يذكر معها استفهام ، وعلى هذا يجوز إظهاره معها وإضماره ، قال : " فإن قلت كيف صح الجمع بين هل وأم المنقطعة ، والنحويون

---

(١) الجنى الدانى ص ٢٠٦ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ص ٦٦ .

(٣) ينظر : الأمالى الشجرية ٢ / ٣٣٥ .

يقولون : إنها تفيد الاستفهام والإضراب معًا ؟ قلت : يتجه ذلك على أن تكون أم دالة على الإضراب بالوضع ، وعلى الاستفهام إذا لم يذكر بعدها بالالتزام العرفى ، فإنها لا تدخل إلا على جملة استفهامية ، فصار لفظها مشعرًا بالاستفهام ، فيجوز إظهاره بعدها على الأصل ، ويجوز إضماره استغناء بدلالة أم "[1] .

وهذا يعنى أن دلالة الاستفهام موجودة فى الكلام المشتمل على أم ، ولكون أم ليست أصلاً فى الاستفهام جاز أن يستغنى بدلالتها عليه وجاز أن يدل عليه بأداة من أدواته .

٤ - ظاهر ما نقله أبو حيان عن ابن الدهان ، وما ارتآه أبو حيان نفسه أن هذا من باب اجتماع أداتى استفهام[2] .

وقد صرح بذلك فى البحر المحيط عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ، قال : " أم فى قوله : (أم هل) منقطعة تتقدر ببل والهمزة على المختار ، والتقدير : بل هل تستوى ؟ وهل وإن نابت عن همزة الاستفهام فى كثير من المواضع فقد جامعتها فى قول الشاعر : أهلْ رأونا بوادِ القُفِّ ذى الأكَمِ

وإذا جامعتها مع التصريح بها فلأن تجامعها مع أم المتضمنة لها أولى . "[3] .

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ١١٢ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ .
(٣) البحر المحيط ٥ / ٣٧٩ .

٥ - تضارب كلام ابن يعيش فى ذلك ؛ حيث ذكر مرة أنه يجب أن يخلع عن هل معنى الاستفهام دون أم ؛ لأن هل قد استعمل فى غير استفهام نحو قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾[1] ، ونحو : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾[2] ، أما قوله : أم كيف ينفع .... فإنه ينبغى أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من أم وقصرها على العطف لا غير ؛ لأنه لو نزع الاستفهام من كيف لأعربت[3] .

وذكر فى موضع آخر أن أم هى التى خلعت عنها دلالة الاستفهام ، وبقى العطف بمعنى بل للترك[4] .

ومعنى هذا أنه يجوز فى قوله : أم هل ، الوجهان ؛ كون أم للإضراب وهل للاستفهام ، أو بقاء أم على الإضراب مع الاستفهام ، ونقل هل عن معنى الاستفهام إلى معنى قد .

والذى يبدو صالحا لحل إشكال دخول الاستفهام على مثله هنا هو أن أم دلالتها على الاستفهام دلالة عرضية سببها طروء معنى بل عليها ، ومعنى الاستفهام يمكن أن تقوم به أم وحدها ، ويمكن أن تؤديه أداة بعدها فإذا وجدت الأداة فأم منقطعة فقط وإن لم توجد فأم منقطعة استفهامية معًا .

---

(١) أول سورة الإنسان .
(٢) سورة الرحمن ٦٠ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ١٨ ، ١٩ .
(٤) ينظر : السابق ٨ / ١٥٣ .

سابعا : همزة الاستفهام الداخلة على هل

ورد اجتماع همزة الاستفهام مع هل فى قول الشاعر :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا

أهل رأونا بِسَفْحِ القُفِّ ذى الأَكَمِ ؟ [1]

ودخول حرف استفهام على مثله لا يجوز ، وهذا الأصل جعل اللغويين يذهبون إلى خروج هل عن أصلها إلى معنى قد ، أى : قد رأونا .

ومجئ هل بمعنى قد مختلف فيه عندهم على مذاهب :

الأول : ذكر الزمخشرى أنها عند سيبويه بمعنى قد فى الأصل ، وأن الاستفهام إنما هو مفهوم من همزة مقدرة ، فلما كثر استعمال هل فى الاستفهام حذفت الهمزة وضمنت هل معناها [2] ،فاستعمالها بمعنى قد من باب الرجوع إلى الأصل .

قال سيبويه : " وتقول : أم هل ، فإنما هى بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف استغناء ؛ إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا فى الاستفهام " [3]

---

(١) من البسط لزيد الخيل من شواهد المقتضب ١ / ١٨١ ، والخصائص ٢ / ٤٦٣ ، والفوائد والقواعد ص ٨١٢ ، وأسرار العربية ص ٣٨٥ ، والمتبع فى شرح اللمع ٢ / ٧٠٢ ، ورصف المبانى ص ٤٠٧ ، والقف : ما ارتفع من متون الأرض وصلبت حجارته ، وسفحه : ما اضطجع منه ، والأكم : جمع أكمة وهو تل من القف .

(٢) ينظر : المفصل ص ٤٣٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٩٩ ، ١٠٠ ، وينظر : الكت ٢ / ٨١٠ .

وأنكر ابن هشام ما ذكره الزمخشرى بأنه لم يرد عند سيبويه [1] ، ورد الدمامينى على ابن هشام بأن هذا مسطور فى كتاب سيبويه [2] ، وقد تقدم .

الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن الأصل فيها الاستفهام ، وقد تأتى بمعنى قد ، وأوجب بعضهم هذا الوجه إذا دخل عليها استفهام ، كما فى البيت الذى معنا .

قال الفراء فى قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [3] : " معناه : قد أتى على الإنسان حين من الدهر ، وهل قد تكون جحدًا ، وتكون خبرا ، فهذا من الخبر " [4] .

وقال المبرد : " وتكون بمنزلة قد فى قوله عز وجل : ﴿ هَلْ أَتَى ... ﴾ لأنها تخرج عن حد الاستفهام وتدخل عليها حروف الاستفهام نحو قولك : أم هل فعلت ؟ وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فَعَلَ ، كما قال : سائل فوارس .... " [5] .

---

(١) ينظر : مغنى اللبيب ص ٤٦٠ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب ١١ / ٢٦٢ .

(٣) سورة الإنسان ١ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٣ / ٢١٣

(٥) المقتضب ١ / ١٨١ ، ١٨٢ .

وقال المالقى : " وعلى هذا ينبغى أن يحمل قول الشاعر ..... لا على الاستفهام ؛ لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على الاستفهام فيحمل هذا عليه " [١] .

وعلى هذا جرى كثير من النحويين ، فالثمانينى نصَّ على أن هل تكون بمعنى قد إذا دلَّ دليل على ذلك ، وهذا يكون مرتبطًا بالمعنى ، وباللفظ كدخول استفهام عليها [٢] ، وابن مالك جعل ذلك متعينًا فيها [٣] .

وجرى على هذا أيضا الشريف عمر الكوفى [٤] وأبو البركات الأنبارى [٥] ، وأبو البقاء العكبرى [٦] .

الثالث : ذهب جماعة إلى أنها لا تأتى بمعنى قد ، وإنما هى للاستفهام التقريرى ، وهو ضرب من الخبر .

وهو اختيار ابن جنى فقد جوز أن تكون هل فى الآية باقية على الاستفهام ، والغرض من الاستفهام التقرير حتى يحقر الإنسان نفسه ولا ينأى بما فُتِحَ له ، وجوز هذا الوجه فى البيت أيضا ؛ وذلك لأن التقرير يعتبر ضربًا من الخبر وهو ضد الاستفهام [٧] .

---

(١) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٤٠٧ .
(٢) ينظر : القواعد والقواعد ص ٨١٣ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ١١٢ .
(٤) ينظر : البيان فى شرح اللمع ٢ / ٧٠٢ .
(٥) ينظر : أسرار العربية ص ٣٨٦ .
(٦) ينظر : اللمع فى شرح اللمع ٢ / ٧٠٢ .
(٧) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

وأنكر أبو حيان فى شرح التسهيل أن تكون هل مرادفة لقد قال : " إن مرادفة هل لقد لم يقم عليها دليل واضح إنما هو شىء قاله المفسرون فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ .. ﴾ . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب . ولا يرجع إليهم فى شىء ، وإنما يرجع فى ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين ، وأما البيت فيمكن أن يكون من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله : **ولا للما بهم أبدا دواء** ، بل الجمع بين المسرة وهل أسهل لاختلاف لفظهما " [١] .

وصوَّب ابن هشام فى المغنى هذا الوجه ، ونقل عن السيرافى أن الرواية الصحيحة للبيت : أم هل ، وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل فى البيت ، وعلى تقدير ثبوت الرواية الأولى يمكن أن يكون من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد [٢] .

ونص الأعلم الشنتمرى على هذه الرواية فقال : " وأما دخول الألف عليها فغير معروف ، والرواية : أم هل " [٣] .

---

(١) خزانة الأدب ١١ / ٢٦٧ .
(٢) ينظر : مغنى اللبيب ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .
(٣) النكت ٢ / ٨١١ .

وإذا كان ابن هشام قد اعتمد على كلام مَنْ طعن فى رواية هذا البيت ، فماذا يقول فيما استشهد به الرضى وهو قول الشاعر :

أهل عرفت الدار بالعريّين ؟ (١) (٢)

قال البغدادى عن استشهاد الرضى بهذا البيت : " وإنما استشهد الشارح بالبيت الذى أوردته دون بيت الفصل (٣) لأنه طعن فى تأويله ... " (٤)

وقد ردَّ البغدادى ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام ؛ لأن ما رداه منقول عن أئمة البصريين والكوفيين ، وكلهم أئمة النحو والتفسير واللغة وقد خالطوا العرب الفصحاء ، وسمعوا كلامهم ، وفهموا مقاصدهم ، وثبت النقل عنهم ، فتعين الأخذ به ، وردُّ قولهم فى هذا الباب (٥) .

والأحسن من هذه الوجوه هو الرأى الثانى الذى عليه الأكثرون ؛ لأنه أكثر ملائمة للمعنى فى الآية ، ولا مانع له فى البيت ، أما حمل هل على التوكيد اللفظى فغير جارٍ على القياس ؛ لأن توكيد الحرف غير الحوارى يتعين فيه أن يكون من لفظ الأول وأن يُعاد مع ما اتصل به ، وشطر البيت الذى حملوا عليه الشاهد الذى معنا معدود من الضرورات عند النحويين .

وعلى ما تقدم لا يكون فى البيت دخول حرف استفهام على مثله ؛ لأن اجتماعهما لا يجوز ، للاستغناء بأحدهما عن الآخر .

---

(١) من السريع خطام المجاشعى فى خزانة الأدب ١١ / ٢٦٨ ، والعريّان : موضع بالكوفة .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤ / ٤٤٦ .

(٣) المفصل للزمخشرى ص ٤٣٧ .

(٤) خزانة الأدب ١١ / ٢٦٣ .

(٥) خزانة الأدب ١١ / ٢٦٨ .

المبحث العاشر

الجمع بين حرفى استقبال

أ - الجمع بين أنْ وحرفى التنفيس

أنِ المصدرية لا يجوز الجمع بينها وبين السين أو سوف ، أشار إلى هذه القاعدة ابن عصفور ، قال : " وتكون " أنْ " مصدرية فتقدر مع ما تدخل عليه بالمصدر ، نحو : يعجبنى أن يقوم زيد ، أريد أن يقوم زيد ، يعجبنى قيام زيد ، ولا يليها أبدًا إلا الفعل ، فإن كان ماضيًا نُفِّس على مضيه نحو : يعجبنى أن قام زيد ، أريد أن قام زيد ، يعجبنى قيام زيد فيما مضى ، ويعجبنى أن يقوم زيد ، أريد أن يقوم زيد ، يعجبنى قيامه فيما يستقبل ، ولذلك لا تدخل على الفعل الذى فى أوله السين أو سوف ، فلا تقول : يعجبنى أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد ، كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئا واحدًا وهو التخلص للاستقبال ..... " (١)

ب - الجمع بين حرفى التنفيس وبين ليت أو لعل

يمتنع الجمع بين ليت وسوف فلا تجوز : ليت زيدًا سوف يقوم ، وكذلك لعل ، وحكى الأخفش : لعل زيدًا سوف يقوم (٢) ، وجاء اجتماعها مع السين فى قول الشاعر :

فقولا لها قولاً رقيقًا لعلها ... سترحمنى من زفرة وعويل (٣)

قال ابن جنى : " كان ينبغى لاختصاص لعل بالاستقبال ألا يجمع بينها وبين السين كما لم يجمع بين أن والسين وسوف ..... " (٤)

وجعله ابن هشام من القليل (٥) .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٤٨٢

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤١

(٣) من الطويل لعبد الله بن مسلم بن جندب فى الصبح المنير للشعار بعمل لابن حبى ص ١٦٨ - تح / أحمد ماجى القيسى وآخرين - بغداد ، وغير منسوب فى الجنى ص ٣٨٠

(٤) اللمع ص ١٦٨

(٥) مغنى اللبيب ص ٣٧٩ .

المبحث الحادى عشر

الجمع بين العدد والمعدود فى واحد واثنين

الواحد والاثنان لا يجوز الجمع بينهما وبين المعدود ، فلا يجوز : واحد رجل ، ولا : اثنا رجلين ، لأن كلمة رجل تفيد الجنسية والوحدة ، وكلمة رجلين تفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما .

أما العدد من ثلاثة إلى عشرة فلابد فيه من ذكر المعدود ؛ لأن العدة والخمس لا تستفاد إلا من العدد والمعدود ، لأن قولك : ثلاثة يفيد العدة دون الجنس ، وقولك : رجال يفيد الجنس دون العدة ، فإن قصدت الإفادتين جمعت بين الكلمتين [1] .

وقد جمع بينهما فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

كأن خُصْيَيْه من التدلدل ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل [2]

وكان القياس : حنظلتان [3] .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) البيت من الرجز لحطائ الجاشعي فى الخزانة ٧ / ٤٠٣ .

(٣) ينظر : المفصل ص ٢٦٧ ، وشرحه لابن يعيش ٦ / ١٨ ، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٣٠٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٩٩ .

ملحوظة :

هذا الأصل فى واحد واثنين يجرى فيهما مضافين ووصفين فلا يجوز : رجل واحد ، ورجلان اثنان عند قصد الجنسية والعدد معًا ، إلا إذا قصد باسم الجنس المعدود لا الجنسية [1] ، فإن حصل ذلك جاز الجمع بينهما وهو ما أشار إليه الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [2] ، قال : " فإن قلت : إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا : عندى رجال ثلاثة وأفراس أربعة ؛ لأن المعدود عارٍ عن الدلالة على العدد الخاص ، وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال : رجل واحد ورجلان اثنان ، فما وجه قوله : ﴿ إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ؟ قلت : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت : " إنما هو إله " ولم تؤكده بواحد لم يحسن ، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية " [3] .

وعلى ما تقدم فإن الواحد والاثنين لا يجامعان المعدود ؛ لأن لفظهما يفيد معنى العدد والمعدود معًا ، فإن أوهم لفظهما كونهما للعدد فقط فلابد من ذكر المعدود لرفع هذا التوهم .

---

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح ٢ / ٢٦٩ .

(٢) سورة النحل ٥١ .

(٣) الكشاف ٢ / ٤١٣ .

المبحث الثانى عشر
اجتماع علامتى تأنيث

نصّ النحويون على استحالة اجتماع علامتى تأنيث فى اسم واحد ، لإغناء إحداهما عن الأخرى .

وقد جاءت إشارتهم إلى هذه القاعدة فى بابى جمع المؤنث السالم والعدد .

أ - باب جمع المؤنث السالم :

عند جمع المفرد المختوم بالتاء جمعَ مؤنثٍ سالمًا ، تحذف التاء منه بسبب تاء الجمع ، تقول فى جمع مسلمة : مسلمات ، ولا يجوز : مسلمتات ، قال المبرد : " وإنما حذفت التاء من مسلمة لأنها علم التأنيث ، والألف والتاء فى مسلمات علم التأنيث ، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث "[1] .

وقد ذكر ابن جنى هذه المسألة فى مسائل إصلاح اللفظ فقال : " ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة وبُسْرة : تمرات وبسرات ، فكرهوا إقرار التاء تاكيدًا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى النية لا لشىء إلا لإصلاح اللفظ ، لأنها فى المعنى مقدرة معوية لا غير ، ألا ترى إذا قلت : تمرات ، لم يعترض شك فى أن الواحدة منها تمرة وهذا واضح ، والعناية إذًا فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء فقضى لها حاكم تموضعها "[2] .

وإنما حذفوا التاء الأولى دون الثانية لأمرين :

---

(١) المقتضب ١ / ١٤٤ .

(٢) الخصائص ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

الأول : أن الثانية قد أغنت عنها فى التأنيث .

الثانى : أن إسقاطها لا يؤدى إلى إسقاط حرف آخر ، والإسقاط الذى لا يؤدى إلى إسقاط شىء آخر أولى .

ولا يجوز أن يحذفوا الثانية لأمرين أيضا :

أحدهما : أنها تفيد الجمع كما تفيد التأنيث ، فلو حذفت بطل علم الجمع .

ثانيهما : أنها زيدت مع الألف وصارتا كالحرف الواحد ، فلو سقطت لسقطت الألف بسقوطها ، وبطل علامة الجمع [1] .

فإن قيل : أليس قولهم فى جمع حبلى : حبلات ، جمعا بين تأنيثين ؟ يجاب عن ذلك بأن الألف فى حبلى قلبت ياء عند الجمع فزال تأنيثها بقلبها ياء ، وإنما قلبت ياء ولم تحذف لئلا يلتبس الجمع بالواحد عند الإضافة .

ولهذا أيضا قلبت الهمزة الممدودة واوًا عند الجمع ، قالوا فى جمع حمراء : حمراوات [2] .

ب - باب العدد :

قالوا فى العدد المركب مع المعدود المؤنث : إحدى عشرة امرأة ، وإنما عشرة مسلمة ، ألا يعد هذا من الجمع بين علامتى تأنيث ؟

يجاب عن ذلك بما يلى :

---

(١) ينظر : الفوائد والقواعد ص ١٤٧ ، ونثار الصناعة ص ٢٣١ ، وشرح اللمع ١ / ٢١٩ .

(٢) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص ٢٥ ، ٢٦ .

١ - أن تأنيث إحدى بالألف وليس بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو : قائم وقائمة ، وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء فى عشرة ، لأن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ، وهو فى ذلك مثل : حبلى وحبليات [1] ، فيما تقدم .

٢ - أن ألف إحدى للتأنيث قبل التركيب ، أما بعده فتجعل بمنزلة الألف التى للإلحاق ، فعلى هذا لم يجمع بين علامتى تأنيث .

٣ - قال بعض النحويين : يجوز أن يكونوا قد راعوا أصل الاسمين قبل التركيب فعدوا كل اسم على حاله ، كما جمعوا بين ست حركات فى : أحد عشر ، لأنهم راعوا كونهما اسمين ، لأن ست حركات لا تكون فى اسم واحد .

٤ - يجوز أن يكونوا قد راعوا الألف للتأنيث إذا كان الاسم مفردًا ، ولم يراعوا فيه التأنيث إذا ركب ، ولا يمتنع أن يكون الشئ الواحد يراعى من وجه ولا يراعى من وجه آخر ، يدل على ذلك أن ألف " يُهْمى " [2] للتأنيث فإذا أدخلوا عليها التاء قالوا : همماة ، فالأخفش يقول : الألف الآن للإلحاق ، وسيبويه يرى أنها للتكثير ، لأنه ليس فى كلام العرب : فُعْلَل [3] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢٦ .

(٢) يقولون للواحد : يُهْمى ، وللجمع : يُهْمى ، وهو نبت . ينظر : لسان العرب " هم " .

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٦٥٠ ، ٦٥١ ، واللباب فى شرح اللمع ص ٤٥٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٢٦ .

٥ - أن التاء فى اثنتين أصلية وليست لتأنيث اثنين ؛ لأنه اسم لا يفرد له واحد ، فهو تأنيث بنى عليه الاسم . ووجه آخر أن اثنتين فى معنى ثنتين وليست التاء فى ثنتين لمحض التأنيث إنما هى للإلحاق كتاء بنت ، فحملت فى البناء على أختها [1] .

العدد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر :

العدد المركب فى هذه الحالة تحذف التاء فيه من الأول وتثبت فى الثانى مع المؤنث ، وتثبت مع الأول وتحذف من الثانى مع المذكر ؛ وذلك لأنهم حملوا الاسم الأول على حاله قبل التركيب . فأثبتوا فيه التاء مع المذكر وحذفوها من عشرة لئلا يجمعوا بين علامتى تأنيث ، وحذفوها من ثلاث مع المؤنث وأثبتوها فى عشرة ليكون على التأنيث دليل ، لأنه قد يقال : رأيت ثلاث عشرة ، ولا يذكر المميز ، فيدل هذا على أن العدد مؤنث ، ويقال : عندى ثلاثة عشر ، ولا يذكر المميز ، ليدل على أن المعدود مذكر [2] .

نخلص مما سبق إلى أن العربى اجتنب الجمع بين علامتى تأنيث ، لإغناء إحداهما عن الأخرى ، وأن جمع حبلى على حبليات ، ليس فيه جمع بين هاتين العلامتين . وكذلك العدد المركب فى إحدى عشرة واثنتى عشرة .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٦١ ، شرح المفصل ٦ / ٢٦ .

(٢) ينظر : المسع فى شرح اللمع ٢ / ٥٩٢ .

المبحث الثالث عشر

اجتماع ضدين

هناك أمور يمتنع اجتماعها لتنافي معنى المجتمعين فيها ، فمن ذلك : اجتماع اللام وحروف النفي ، واجتماع بين التنوين والألف واللام ، واجتماع بين التنوين والإضافة ، واجتماع بين آل ومن الداخلة على المفضل عليه في أسلوب التفضيل .

أولاً : اجتماع اللام وحروف النفي :

يمتنع اجتماع اللام مع حروف النفي ، لتنافي معنى اللام ومعناها ، لأن اللام تفيد تحقيق الوقوع وتأكيده ، وهذه الحروف تفيد نفيه .

وهذه القاعدة عول عليها النحويون في المواضع الآتية :

الأول : دخول اللام في خبر إن المخففة من الثقيلة :

إن المخففة من الثقيلة يأتي بعدها المبتدأ أو الخبر أو الفعل ، ويلزم اللام في خبرها ، لئلا تلتبس بإن النافية ، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾[1] ، وقوله : ﴿ وإن كنت من قبله لمن الغافلين ﴾[2] .

هذا مذهب أهل البصرة في إن هذه ، وذهب أهل الكوفة إلى أنها إن النافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، ومعنى قوله : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ : ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين ، وكذلك الآية الثانية[3] .

---

(١) سورة الأعراف ١٠٢ .
(٢) سورة يوسف ٣ .
(٣) ينظر : اللامات للزجاجي ص ١١٤ ، ١١٥ .

وقد ردّ عليهم البصريون هذه القاعدة ، قال الزجاجي : " وهذا غلط ؛ لأن اللام للإيجاب والتحقيق وما للنفي ، فلا يجوز اجتماعهما في حال فيكون الكلام محققا منفيا ، ألا ترى أنك لو أظهرت " ما " في هذه الآيات لم يجز ، لو قلت : ما كنت من قبله لمن الغافلين ، وما زيد لقائم ، لم يجز ، وإنما يكون الشيء موضوعا موضع غيره إذا كان معناه كمعناه ، فأما إذا بانيه فحمله عليه خطأ ، وإنما يحسن إن بمعنى ما إذا كان بعدها إلا فسائغ جيد ، لأنك لو وضعت ما مكانها لم يمتنع ، وذلك قولك : إنْ زيد إلا قائم ، فهو بمعنى ما ، لأنك لو قلت : ما زيد إلا قائم ، كان كلاما جيدا "[1] .

والفرق بين إلا واللام أن إلا فيها نقض ما قبلها ، فإن كان منفيا جعلته موجبا وإن كان موجبا جعلته منفيا ، بخلاف اللام ؛ لأن فيها تحقيق ما بعدها ، فإذا دخلت في خبر ما ، مثل : ما زيد لقائم ، جمع بين النفي والإيجاب في الخبر ، وهو محال[2] .

الثاني : دخول اللام على "لا" في خبر إنَّ المشددة :

جاء ذلك في قول الشاعر :

وأعلمُ أن تسليمًا وتركًا ∴ لا متشابهان ولا سواءُ[3]

---

(١) اللامات للزجاجي ص ١١٥ ، وانظر : الإنصاف ١ / ١٩٦ .
(٢) ينظر : اللامات ص ١١٦ .
(٣) البيت من الوافر لأبي حزام العكلي في سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ ، وبغير نسبة في شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٠ ، وله في الخزانة ١٠ / ٣٣١ .

وإنما دخلت اللام على " لا " لأنها مشبهة بـ " غير " ، قال ابن جنى : " فإنما أدخل اللام وهى للإيجاب على " لا " وهى للنفى ، من قبل أنه شبهها بـ " غير " فكأنه قال : لغير متشاهين "[1] .

وحمل الرضى ذلك على الشذوذ ، قال : " وقوله ..... شاذ ، لدخولها على حرف النفى "[2] .

والبغدادى وجه الشذوذ فى قول الرضى على دخول اللام على حرف النفى أيضًا ، وألمح إلى أن ظاهر كلام الرضى كون " أنّ " فى البيت مكسورة ، فإن كانت مفتوحة ففيه شذوذان : دخوله على اللام فى خبر أنّ المفتوحة ، ودخولها على حرف النفى[3] .

الثالث : دخولها على ما النافية غير العاملة :

جاء ذلك فى قول الشاعر :

لَمَا أَغْفَلْتَ شُكْرَكَ فاصْطَنعنى ، وكيف ومِنْ عطائك جُلّ مالى[4]

فقد دخلت اللام فى " لما " على ما النافية ، وهى محمولة على ما الموصولة فى مثل : لَمَا تصنعه حسنٌ ، ولولا تشبيهها بـ " ما " الموصولة لما جاز دخول اللام عليها[5] .

الرابع : اجتماع ما واللام فى جواب القسم :

أشار ابن السراج إلى منع ذلك فقال : " وقالوا : تتلقى اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان فى القرآن وفى الكلام : ما و لا

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٤ / ٣٦٠ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب ١٠ / ٣٣٠ .

(٤) البيت من الوافر للنابغة فى ديوانه ص ١٤٧ - شرح د / حنا نصر الحتى - دار الكتاب العربى ، وبغير نسبة فى الأصول ١ / ٤٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ ، والمغنى ص ٨٩١ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٣٣٠ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ ، ومغنى اللبيب ص ٨٩١ .

و إن و اللام ، فأما " ما " فتقول : والله ما قام ، وما يقوم ، وما زيد قائما ، ولا تدخل اللام على ما ؛ لأن اللام تحقيق و ما نفى ، فلا يجتمعان .... "[1] .

وقال الرضى : " ثم إنها لا تجامع حرف النفى ، وإن جاز أن تؤكد الجملة التى فى خبرها حرف النفى نحو : لزيد ما هو قائم ، ولا يقال : لَمَا زيد قائم ، وذلك لأن اللام للتقرير والإثبات وحرف النفى للرفع والإزالة ، فبينهما فى ظاهر الأمر تناف ، وأما قولك : لزيد ما هو قائم ، وإن زيدًا لم يقم . فإنّ واللام أتيتا نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين "[2] .

وقد دخلت اللام عليه فى الضرورة قال الشاعر :

لعمرك يا سلمى لَمَا كنت راجيًا حياةً ولكنّ العوائدَ تُخْرَقُ[3]

ثانيًا : الجمع بين التنوين والألف واللام :

الاسم المنون إذا عرف بأل حذف تنوينه ؛ لأنه لا يجتمع مع الألف واللام ، فتقول : رجلٌ ، بالتنوين ، فإذا أدخلت عليه أل قلت : الرجل ، بحذف التنوين .

وإنما امتنع اجتماعهما لما يلى :

١ - لأن التنوين إنما دخل فى الأصل للتنكير فامتنع اجتماعه مع التعريف ؛ لأنهما ضدان ، ودخول التنوين على الأسماء الأعلام

---

(١) الأصول ١ / ٤٣٥ .

(٢) شرح الكافية ٤ / ٣٠٩ .

(٣) البيت من الطويل بغير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ .

لما فيها من الشياع والعموم ، فهى فى الأصل نكرات ، وإنما صارت من قبيل المعارف بالعلمية التى حصلت فيها [١] .

٢ - وقيل : لأن الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى [٢] .

٣ - علل البصريون لذلك بأن التنوين دخل فى الأسماء فرقًا بين المنصرف منها وغيره ، فإذا دخلت الألف واللام عليها ردتها إلى الأصل ، فانصرفت كلها فاستغنت عن دلالة التنوين ؛ لأنه لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد ، لا فضل لأحدهما على الآخر [٣] .

٤ - علل الفراء والكسائى وأصحابهما بأن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ؛ لأن من الأسماء ما جاء بوزن الأفعال نحو : جَعْفَر ، فهو بوزن : دَحْرَج ، وجَبَل بوزن : خَرَج ، فجعل التنوين فى الأسماء لأنها أخف من الأفعال ، فلما دخلت الألف واللام فَقَدَ التنوينُ دلالته فأُسقط ؛ لأن الألف واللام لا تدخل على الأفعال [٤] .

ثبوت نون التثنية والجمع مع الألف واللام :

تثبت نون التثنية مع الألف واللام ، وتحذف مع الإضافة ، والفرق بين هذه النون والتنوين أن النون قوية بالحركة ثم طرأت عليها الألف واللام فلم تقو على إسقاطها لقوتها ، وإنما قويت الألف واللام على إسقاط التنوين لضعفه وقوته بالسكون [٥] .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة ص ٢٠٥ .

(٢) ينظر : اللباب ١ / ٧٧ .

(٣) ينظر : اللامات ص ٥٠ .

(٤) ينظر : اللامات ص ٥٠ ، ٥١ .

(٥) ينظر : الفوائد والقواعد ص ١٢٦ .

وإنما تثبت النون - هنا - وتحذف مع الإضافة للأسباب التالية :

- أن النون عوض عن التنوين والحركة فحذفت فى موضع يحذف فيه التنوين وهو عند الإضافة ، وتثبت فى موضع تثبت فيه الحركة وهو عند دخول الألف واللام [١] .
- أن المضاف يعاقب النون على موضعها فيمنعها من الثبوت ، والألف واللام لم تعاقب النون على موضعها ، فلأجل هذا لم تمنع من ثبوتها [٢] .
- قال بعض الناس : النون عوض من الإعراب والتنوين ، فثبتت مع الإعراب فى الألف واللام ، وسقطت مع المضاف إليه ، فكأنها سقطت بحيث يسقط أحدُ يديها وهو التنوين ، وثبتت حيث يثبت أحدُ يديها وهو الإعراب مع الألف واللام ، فيتعدل الكلام ويتناصف [٣] .
- أن النون والإضافة فى موضع واحد وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان فى مكان واحد بخلاف الألف واللام فى أول الاسم والنون فى آخره ، والضدان فى مكانين يجوز أن يجتمعا فى الزمان [٤] .

ثالثًا : الجمع بين التنوين والإضافة :

الاسم المنون إذا طرأت عليه الإضافة حذف منه التنوين ؛ لأنه يمتنع اجتماع التنوين والإضافة ، وإنما امتنع ذلك لأمور :

---

(١) ينظر : توشيح العلل ص ٢٤٥ .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد ص ١٢٧ .

(٣) ينظر : الفوائد والقواعد ص ١٢٧ .

(٤) ينظر : المنع فى شرح اللمع ١ / ١٩٩ .

الأول : أن التنوين زيادة والإضافة كذلك ، فلا يجمع بينهما [١] .

الثانى : أن التنوين منتهى الاسم وغايته والمضاف إليه من تمام المضاف لاحتياجه إليه ، فامتنع اجتماعهما ؛ لأن الأول يدل على الانفصال والثانى يطلب الاتصال [٢] .

الثالث : أن التنوين فى الأصل يدل على التنكير ، والإضافة تعرف أو تخصص ، فلم يجتمعا لتنافى معنييهما [٣] .

وإنما حذف التنوين لغلبة حكم الطارئ وهو الإضافة ، قال ابن حى : " ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة نحو : غلام زيد ، وصاحب عمرو ، وذلك لأنهما ضدان ، ألا ترى أن التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده . فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا تعادتا وتنافتا فلم يمكن اجتماع علامتيهما ، وأيضًا فإن التنوين علم التنكير والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضًا قضيتان متدافعتان ، إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة ، ألا ترى أن الإفراد أسبق رتبة من الإضافة ، كما أن التنكير أسبق رتبة من التعريف " [٤] .

---

(١) ينظر : توضيح العلل ص ٢٤٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ص ٢٧٩ ، وغاز الصناعة ص ٢٠٦ ، واللباب ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، ٣٨٧ ، والمسع فى شرح اللمع ١ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) ينظر : اللباب ١ / ٧٨ .

(٤) الخصائص ٣ / ٦٥

ويحذف التنوين أيضًا لشبه الإضافة ، مثل : لا مال لزيد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإن قدرت فهو مضاف ، وللاتصال بالضمير عند من قال : إنه غير مضاف فى مثل : ضاربك [١] .

ويأخذ حكم التنوين نون التثنية والجمع ، لأنها عوض من التنوين ، تقول : هذان غلاما زيد ، وهؤلاء طالبو الحق [٢] .

رابعًا : الجمع بين "أل" و"من" الجارة للمفضل عليه فى أسلوب التفضيل :

لاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون مجردًا من أل والإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [٣] وفى هذه الحالة يجب له حكمان :

أحدهما : أن يكون مفردًا مذكرًا ، ثانيهما : أن يؤتى معه بـ "مِنْ" جارة للمفضل عليه .

تقول : زيد أفضل من بكر ، والزيدان أفضل من بكر ، والزيدون أفضل من بكر ، وهند أفضل من سلمى ، والهندان أفضل من سلمى ، والهندات أفضل من سلمى .

---

(١) ينظر : مغنى اللبيب ص ٨٤٣ .

(٢) ينظر : توضيح العلل ص ٢٤٥ ، والفوائد والقواعد ص ١٢٧ .

(٣) سورة يوسف : من الآية ٣٣ .

وقد تحذف مِنْ مع المفضل عليه لدليل ، ويكثر ذلك إذا كان أفعل خبرًا ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [1] ، ويقل الحذف في غير الخبر كالمعطوف على المفعول مثل قوله سبحانه ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [2] ، وكالصفة مثل قول الراجز :

تَرَوَّحِي أَحْذَرُ أَن تَقِيلِي ∴ غَدًا تَجِدِّي بَارِدٍ ظَلِيلِ [3]

أي : تروحي وأنى مكانًا أحذر من غيره أن تقيلي فيه [4] .

ويكثر تقدم مِنْ ومجرورها على أفعل في الشعر بحيث يصح القياس عليه ، تقول : إن عبد الله منك لأفضل ، فإن دخلت مِنْ على اسم مضاف إلى اسم استفهام مثل : مِنْ غلام مَنْ أفضل ؟ [5] [6] .

الحالة الثانية : أن يكون مقرونًا بأل ، وفي هذه الحالة يجب له حكمان :

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٦١ .

(٢) سورة طه : من الآية ٧ .

(٣) رجز لأحيحة بن الجلاح في التصريح ٢ / ١٠٣ ، وشرح شواهد الأشموني للعيني ٣ / ٤٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ٥٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٠ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٨ - ٢٣٣٢ ، والتصريح ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٣٠ ، ٢٣٣١ .

(٦) ينظر : التصريح ٢ / ١٠٣ .

أحدهما : أن يطابق موصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، تقول : زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهندات الفضليات أو الفُضَل [1] .

ثانيهما : ألا يؤتى معه بـ " مِنْ " الجارة للمفضل عليه ؛ لأن من وأل يتعاقبان فلا يجوز اجتماعهما [2] .

وعلة ذلك هو التناقض بين العموم الذي تفيده أل والتخصيص الذي تفيده مِنْ ؛ لأننا إذا قلنا : على أفضل من خالد ، ثم قلنا : على الأفضل ، أفاد المقترن بأل عمومًا لا يفيده المجرد منها ، وعلى هذا فهو يستغني عن التخصيص الذي تفيده من ، لأن العموم يدخل فيه هذا المخصص وغيره [3] .

قال ابن جني موضحًا ذلك : " ومن ذلك امتناعهم من إلحاق (مِنْ) بأفعل إذا عرفته باللام نحو : الأحسن منه ، والأطول منه ؛ وذلك أن من - لعمري - تكسب ما يتصل به من أفعل هذا تخصيصًا ما ؛ ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن - رضي الله عنه - فـ " مِنْ " صحَّتْ لك هذه الفائدة ، وإذا قلت : الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك ، فقد استوعبتِ اللامُ من التعريف أكثرَ مما تفيده

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٧٩ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ .

(٢) ينظر : التصريح ٢ / ١٠٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٤ .

(من) من حصتها من التخصيص فكرهوا أن يتراجعوا بعد أن حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه إذا هم أتبعوه من الدالة على حاجته إليها ، وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المفاد منه "[1] .

وقد أجاز أبو عمر الجرمي الجمع بينهما في الشعر عند الحاجة إليه[2] ، ونسب ابن حي[3] وابن يعيش[4] وابن هشام[5] تجويز ذلك إلى عمر بن بحر الجاحظ .

وجاء الجمع بينهما في قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصىً ∴ وإنما العزةُ للكاثرِ[6]

وقد ذكر النحويون في تأويل ذلك أربعة أوجه :

الأول : من ليست تفضيلية[7] ، وفي معناها وجهان :

أحدهما : من تعني في وهي ومجرورها في محل نصب حال من التاء في لست[8] ، أو هي متعلقة بليس - وإن كانت لا تدل على الحدث - لأن فيها معنى النفي ، وفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة[9] ، أو هي متعلقة بالأكثر على حد ما يتعلق به الظرف ، كأنه قال : ولست بالأكثر فيهم[10] ، أو حال من الضمير في أكثر[11] .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .
(٢) ينظر : خزانة الأدب ٨ / ٢٥٣ .
(٣) ينظر : الخصائص ١ / ١٨٥ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ٦ / ١٠٣ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب ص ٧٤٤ .
(٦) البيت من البسيط في ديوانه ص ٩٤ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٥٤ .
(٨) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٣٤ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ص ٧٤٥ ، والتصريح ٢ / ١٠٤ .
(١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٤ .
(١١) ينظر : التصريح ٢ / ١٠٤ .

ثانيهما : هي لبيان الجنس ، وبيان ذلك أن تقول لمخاطبك : زيد أفضل من عمرو ، ثم تقول بعد ذلك : زيد الأفضل من تميم ، فـ من هنا للبيان ، ومثلها من في قولهم : أنت منهم الفارس الشجاع ، أي : من بينهم ، والجار والمجرور في موضع الحال[1] .

الثاني : أل في الأكثر زائدة ، ومن تفضيلية ، وعلى هذا لا يمتنع الجمع بينهما .

الثالث : من تفضيلية تتعلق بأكثر محذوف مجرد من أل ، والتقدير : بالأكثر أكثر منهم ، وحذف أكثر لدلالة الأول عليه[2] .

الرابع : البيت شاذ ، قاله ابن عقيل[3] .

ملحوظتان :

الأولى : أشار البغدادي إلى أن الرواية الصحيحة عند أبي زيد في النوادر ، بالأكثر منه ، بإفراد الضمير ، وعلى هذه الرواية يتعين أن تكون من تفضيلية ، ولا يصح فيها التأويل الأول ، وإنما يذكر فيها باقي التأويلات[4] .

الثانية : يجوز الجمع بين أل ومن التي تدخل على غير المفضل عليه ، كقول الكميت :

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ من كُلِّ خَيرٍ ∴ وَهُمُ الأَبعَدُونَ من كُلِّ شر[5]

فمن الأولى بمعنى إلى والثانية بمعنى عن ، أي : الأقربون إلى الخير والأبعدون عن الشر .

---

(١) ينظر : المفصل ص ٣٠١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨١ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٥٦ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٥٨ ، وشرح الألفية ص ٤٨١ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٨٠ .
(٣) ينظر : المساعد ٢ / ١٧٤ .
(٤) ينظر : خزانة الأدب ٨ / ٢٥٧ .
(٥) البيت من الخفيف في ديوانه ص ٤٩٨ - ضمن : المجموعة الثريضية ، وفيه : ذام ، بدل شر ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٣١ ، وحاشية الصبان ٣ / ٤٧ .

الحالة الثالثة : أن يكون المضاف مضافًا ، وإضافته تكون إلى نكرة

أو إلى معرفة .

فالمضاف إلى نكرة يلزمه التذكير والإفراد ، ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف ، مثل : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة ، والهندان أفضل امرأتين ، والهندات أفضل نساء [1]

والمضاف إلى معرفة يجوز فيه لزوم الإفراد والتذكير ويجوز فيه مطابقة موصوفه ، مثل : هند أفضل النساء ، وفضلى النساء ، والهندان أفضل القوم ، وأفضلا القوم ، وهكذا .

وقد اجتمع الوجهان في قوله ﷺ : " ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا ، الموطئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون " [2] [3]

وكما أن من نكرة لا تجمع مع الألف واللام كذلك لا تجمع مع الإضافة ، ومن جمع بينهما في قول الشاعر :

---

(١) ينظر : التصريح ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) ورد في معجم الشعر المتوفر ٢ / ٨٩ - برج / عدد تكرار محمود - المكتب الإسلامي - بيروت - طبعة أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م بلفظ : " إن أحبكم إلي أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون ، وإن

نحنُ بِغرسِ الوَدِيِّ أعلمُنا ... منا بركض الجياد في الشوط [1]

وأُوِّلَ على عدم الاعتداد بالمضاف إليه ، فكأنه غير مذكور ، أي : أعلم منا [2] ، وقيل : نا ضمير رفع مؤكد للضمير في أعلم ، وهو نائب عن نحن [3] .

ظهر من هذه المواضع السابقة أن هناك أمورًا امتنع فيها الاجتماع ، لاتحاد معنى الجزءين ، فمن ذلك : اللام وحروف النفي ؛ لأن هناك تضادًا بين التحقيق والنفي ، وقد توهم البصريون بهذه القاعدة مذهبهم في إن المخففة من الثقيلة ، وشد دخولها على خبر إن المنفي بلا ، وعلى ما النافية غير العاملة ، وامتنع اجتماعها مع ما في جواب القسم .

والتنوين كذلك لا يجتمع مع الألف واللام ولا مع الإضافة ، لأن التنوين يدل على التنكير وهما يدلان على التعريف .

وأل ومنْ لا يجوز اجتماعهما في أسلوب التفضيل ، لأن أل تفيد العموم ومن تفيد التخصيص ، وكذلك لا تجتمع منْ مع الإضافة .

---

(١) من الشعر لسعد القرقرة أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٨٤٥ ، ولسعد في لسان العرب ٩ / ١٤٦ ، والعيني ٣ / ٤٧ ، وهو في زيادات ديوان قيس بن الخطيم ص ٢٣٦ - تح د / ناصر الدين الأسد - دار صادر - بيروت ، والودي : صغار النخل ، والشوط : الشوط والعدو .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٥٧ ، ٥٨ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٢٧ ، والمساعد ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص ٥٧٧ .

المبحث الرابع عشر

اجتماع أربعة متحركات

كره العرب اجتماع أربع حركات متواليات فى كلمة واحـــدة ؛ لأن النطق بها ثقيل ، فأزالوا ذلك بوسائل ، منها :

أ - إسكان آخر الفعل إذا اتصل به الضمير المرفوع :

تسكن لام الفعل إذا اتصل به الضمير المرفوع إصلاحًا للفـــظ ، قال ابن جنى : " ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل به علـــم الضمير المرفوع نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ وضَرَبْنَا ، وذلك أنهم أجـــروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات الـــذى لا يوجد فى الواحد ، فأسكنوا اللام إصلاحًا للفظ فقـــالوا : ضـــربت ودحلنا وخرجتم ، وقد كان يجتمع فيه أيضًا خمس متحركات نحو : خرجتما ، فالإسكان إذا أشد وجوبًا ..... "[1] .

فالتاء ونون النسوة بمنزلة جزء من الفعل ؛ بدليل أنهم لا يعطفون الاسم على هذا الضمير ، إلا بعد الإتيـــان بالضـــمير المنفصـــل أو بالفصل ؛ لكيلا يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنـــتَ وَمَـــن مَّعَـــكَ ﴾[2] ، فشـــدة اتصـــال الضمير يؤكد تنزيله مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة ، دون النظر إلى كونهما كلمتين[3] .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨ .

(٣) ينظر : توشيح العلل فى شرح الجمل للحوارزمى ص ٣٤٠ .

وحملوا " نا " عليهما وإن لم يكن بمنزلة الجزء ص الفعل طـــردا للباب وفرقا بين ضمير الفاعل والمفعول ؛ لأن سكون ما قبل " نا " فى الماضى الصحيح اللام يدل على أن الضمير للفاعل ، وفتحه فيـــه يدل على أن الضمير للمفعول ، تقول : ضربنا ، بسكون البـــاء فى ضمير الفاعل ، وضربنا بفتح الباء فى ضمير المفعول[1] .

وعلى هذا فالفعل إذا اتصل به ضمائر النصب مثـــل : ضـــربه وضربك وضَرَبَنَا ، جاز فيه اجتماع أربع حركات ؛ لأن المفعول فى حكم المنفصل بدليل جواز حذفه ، بخلاف الفاعل لأنه كالجزء مـــن الفعل ، ولهذا لا يسوغ حذفه[2] .

ب - امتناع دخول اللام على السين :

يجوز دخول اللام على سوف كقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾[3] ، ويمتنع دخولها على السين لعلتين :

الأولى : أن ذلك يؤدى إلى أن يجتمع حرفـــان مفتوحـــان زائـــدان عن الكلمة .

الثانية : أنه ربما أدى ذلك فى بعض الكلمـــات إلى اجتمـــاع أربـــع متحركات أو أكثر مثل لَسَيَجِدُ ، و لَسَيَتَعَلَّمُ ، فتثقل الكلمة[4] .

نخلص مما سبق إلى أن العربى يكره توالى الحركات ، وهذا جعله يسكن آخر الفعل المتصل به ضمير مرفوع ، لأن الضمير المرفـــوع بمنزلة جزء من الفعل ، وجعله كذلك يمنع دخول اللام على السين .

---

(١) ينظر : توشيح العلل فى شرح الجمل للحوارزمى ص ٣٤١ .

(٢) ينظر : المسع فى شرح اللمع لأبى البقاء ١ / ١٥٧ .

(٣) سورة الضحى ٥ .

(٤) ينظر : وصف المبانى للمالقى ص ٣٩٨ ، والجنى الدانى للمرادى ص ٤٥٦ .

الفصل الثانى

ما يمتنع اجتماعه فى باب التعويض

الفصل الثانى

ما يمتنع اجتماعه فى باب التعويض

من الثابت عند النحويين أنه لا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه ، وقد عولوا على هذا الأصل فى كثير من المسائل :

المسألة الأولى : الجمع بين حرفى التنبيه :

تدخل الهاء على اسم الإشارة للتنبيه فيقال : هذا ، وتدخل اللام كذلك للتنبيه أو لتحقيق الإشارة فيقال : ذلك ، ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام فلا يجوز : هذالك ، لأنهما يتعاقبان على الكلمة فلا يجمع بين العوض والمعوض لأن اللام تدخل عوضا عن الهاء لتحقيق الإشارة[1] .

وقيل : لا يجتمعان لاختلاف معنييهما لأن ها للقرب واللام للبعيد والبعد والقرب معنيان متدافعان[2] .

المسألة الثانية : الجمع بين العوض والمعوض منه فى باب كان

تحذف كان بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما ويبقى اسمها وخبرها ، كقولهم : أمَّا أنت برًّا فاقترب ، والأصل : لأن كنت برًّا فاقترب ، فحذف حرف الجر جوازًا ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا ، ثم أتى بما عوضا عن كان فصار : أن ما أنت برًّا ، ثم أدغمت النون فى الميم فصار : أما أنت برا[3] .

---

(١) ينظر : اللامات للزجاجى ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ومنثور الفوائد ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والأشباه والنظائر ١ / ٣٠٩

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

ومنه قول الشاعر :

أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإن قومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ (١)

وقول آخر :

إمَّا أقمتَ وأمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً فاللهُ يكلأُ ما تأتى وما تَذَرُ (٢)

وحذف كان هنا واجب ؛ لأنه قد عوض عنها ما ، وظهورها يؤدى إلى الجمع بين العوض والمعوض منه (٣) ، وهو لا يجوز ، ونسب إلى المبرد جواز ظهور كان تقول : أما كنت منطلقا انطلقت معك ، وهذا مبنى عنده على أن ما زائدة وليست عوضًا ، ومن هنا جاز اجتماع كان معها (٤) ، قال الرضى : " ولا يستند ذلك إلى سماع " (٥) .

المسألة الثالثة : الجمع بين بعض العوامل وما نابت عنه :

المنصوب فى باب الاشتغال مثل : زيدًا ضربته ، منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن الفعل الذى بعده كأنه عوض منه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه (٦) .

---

(١) البيت من البسيط للعباس بن مرداس فى الكتاب ١ / ٢٩٣ ، وخزانة الأدب ٤ / ١٨ .

(٢) البيت من البسيط غير منسوب فى المفصل للزمخشرى ص ١٠٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٤١٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٦ ، وذكر ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٩٩ أنه قد روى أيضا : وأما كنت مرتحلا ، وأوجب على هذه الرواية كسر إما لا فتحها ، وخزانة الأدب ٤ / ٢١ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٥٩ .

(٤) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٤٩ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ١١٩٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٩٨ .

وقد جعل ابن هشام حذف العامل هنا من الحذف الواجب الذى لا يجوز أن يتلفظ به ؛ لأن المذكور بعده عوض عنه (١) .

وهذا الكلام يجرى على مذهب الجمهور الذين يرون أن ناصبه فعل مضمر ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ناصبه الفعل المذكور بعده وقد عمل الفعل فى الظاهر والضمير معًا ، أو عمل فى الظاهر والغى عمله فى الضمير ، وهذان الوجهان مردودان لأن العامل الواحد لا يعمل فى ضمير اسم ومظهره ، وبأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل (٢) .

ومن ذلك الجمع بين الاسم المكرر فى التحذير والإغراء وبين الفعل ، إذا قلت : الأسد الأسد ، وأخاك أخاك ، فالتكرير هنا يغنى عن الفعل إذا قلت : احذر الأسد ، والزم أخاك ؛ ولذا لا يجوز إظهار الفعل لأن الاسم الأول يقوم مقامه وهو عوض عنه (٣) .

وهناك خلاف أيضا فى ناصب المنادى فمن ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر وناب يا منابه ، منع ظهور هذا الفعل ، لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه (٤) .

وذهب جماعة إلى أن ناصبه يا ، وهى نائبة عن الفعل ، وهذا الوجه رده السيوطى لأنه يؤدى إلى الجمع بين العوض والمعوض منه فى الحذف ؛ لأن يا يجوز حذفها ، فكما أن العوض والمعوض منه يمتنع الجمع بينهما فى الذكر ، فكذلك يمتنع الجمع بينهما فى الحذف (٥) .

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢١٦ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ١٦٨ ، واللباب ١ / ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٩ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٤٠٨ .

(٥) ينظر : همع الهوامع للسيوطى ٢ / ٢٦ .

المسألة الرابعة : اجتماع واو القسم مع الفعل ومع الضمير :

واو القسم بدل من الباء ؛ لأنهم أرادوا التوسع فى أدوات القسم ، لكثرته فى كلامهم [1] .

ولكون الواو بدلاً لا تدخل على المضمر لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان ، فلا يقال : وكَ ، كما يقال: بكَ [2] .

وقيل : واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء ، ولذا جاز الجمع بين الباء والفعل وامتنع الجمع بين الواو والفعل ، نقل السيوطى عن الأندلسى فى شرح المفصل : " يقال : إن واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عوضًا منه ، ومن ثم جاز : أقسمت بالله ، ولم يجز : أقسمت والله " [3] .

وقد عوضوا عن هذه الواو فى القسم : هاء التنبيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجروا بها لنيابتها عن الواو ، قالوا : لاها الله ، آلله ، ألله ، ويدل على ذلك امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبين الواو [4] .

المسألة الخامسة : الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى باب نعم وبئس :

فاعل نعم وبئس على نوعين :

الأول : أن يكون اسمًا ظاهرًا معرفا بـ آل ، كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [5] وقوله : ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾ [6] ، أو مضافًا

(١) ينظر : اللباب لأبى البقاء ١ / ٣٧٥ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤ / ٣٠٠ .
(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٣١٧ ، ٣١٨ .
(٤) ينظر : السابق ١ / ٣١٧ ، ٣١٩ .
(٥) سورة ص ٣٠ .
(٦) سورة الكهف ٢٩ .

إلى المعرف بها كقوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [1] وقوله : ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [2] ، أو مضافًا إلى مضاف إلى المعرف بها كقول الشاعر :

فنعمَ ابنُ أخت القوم غيرَ مكذَّبٍ ... زهيرَ حسامٍ مفردٌ من حمائلِ [3]

الثانى : أن يكون ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز كقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [4] .

وهو يوافق المخصوص مثل : نعم رجلا زيد ، ونعمت امرأة هند ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعمت امرأتين الهندان ، ونعم رجالاً الزيدون ، ونعم نساء الهندات [5] .

والتمييز هنا عوض عن الفاعل الظاهر ، بدليل أنه لا يكاد يجمع بينهما [6] ، وإنما كان عوضًا لأن الفعل لا ينفك عن الفاعل ، ولا يكون المنصوب فاعلاً ، والمخصوص لا يكون فاعلاً أيضًا ، فلم يكن بد من إضمار الفاعل ، وجعل اسم الجنس المنصوب بدلاً وعوضًا منه .

وقد اختلف فى مسألة الجمع بينهما على ثلاثة أقوال :

(١) سورة النحل ٣٠ .
(٢) سورة النحل ٢٩ .
(٣) البيت من الطويل لأبى طالب عم النبى ﷺ فى التصريح ٢ / ٩٥ ، وزهير هو ابن أبى المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب . والحمائل جمع حمالة وهى علاقة السيف مثل المحمل بكسر الميم .
(٤) سورة الكهف ٥٠ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ ، ٩ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧١ - ٢٧٣ ، والمساعد ٢ / ١٢٥ .
(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٥
(٧) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للحوارزمى ص ١٠٨

الأول : منع سيبويه والسيرافى وجماعة [١] الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، فلا يجوز : نعم الرجل رجلاً زيد ، جاء فى كتاب سيبويه بعد أن ذكر أنواعا من المضمرات منها المضمر فى هذا الباب : " فالذى تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ، ولا يكون فى موضع الإضمار فى هذا الباب مظهر " [٢] .

وقد ذكر العلماء لتقوية مذهب سيبويه أمرين :

أحدهما : أن المقصود من الفاعل الظاهر والتمييز الدلالة على الجنس ورفع الإبهام ، وأحدهما يغنى عن الآخر [٣] .

ثانيهما : أن هذا الجمع يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ؛ لأن المرفوع فاعل والنكرة المنصوبة تؤذن بأن الفعل فيه ضمير فاعل ؛ لأن النكرة المنصوبة بدلا لا تأتى إلا كذلك [٤] .

وهو اختيار الثمانينى [٥] ، وابن عصفور فى شرح الجمل [٦] ، ونسبه ابن يعيش إلى أبى بكر بن السراج [٧] ، وسيأتى أن مذهب ابن السراج خلاف ذلك .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥١ .
(٢) الكتاب ٢ / ١٧٦ .
(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٢٧٦ .
(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ .
(٥) ينظر : الفوائد والقواعد للثمانينى ص ٥٧١ .
(٦) ينظر : شرح الجمل ١ / ٦٠٦ .
(٧) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٣٢ .

الثانى : أجاز المبرد وابن السراج والفارسى [١] الجمع بينهما ، فأجازوا : نعم الرجل رجلاً زيد .

والتمييز مذكور للتوكيد للاستغناء عنه بذكر الفاعل ، قال المبرد " واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : رجلاً ، توكيد ؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً ، وإنما هذا بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهمًا ، إنما ذكرت الدرهم توكيدًا ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه " [٢] .

ويعنى هذا أننا لو تابعنا سيبويه لمنعنا التمييز فى كل ما لا إبهام فيه مثل : عندى من الدراهم عشرون درهمًا ، و مثل هذا جائز بلا خلاف ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ [٤] ، فكما جاز كون التمييز هنا للتوكيد كذلك يجوز فى باب نعم [٥] .

ومما ورد من ذلك فى النثر قول النبى ﷺ : " نعم المنيحة اللقحة الصفى منيحة " [٦] ، وقول امرأة عبد الله بن عمرو عنه : " نعم الرجل

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٠ ، والمساعد ٢ / ١٣٠ ، والتصريح ٢ / ٩٥ .
(٢) المقتضب ٢ / ١٤٨ ، وينظر : الأصول لابن السراج ١ / ١١٧ .
(٣) سورة التوبة ٣٦ .
(٤) سورة الأعراف ١٥٥ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥ .
(٦) أخرجه البخارى فى صحيحه ٢ / ٩٢٩ ، والمنيحة : الناقة ذات اللبن القريبة عهد بالولادة ، والصفى : الكريمة الغزيرة اللبن . صحيح البخارى ، كتاب الهبة ، باب فضل المنيحة ، ح ٢٤٤٠ ، ص ٤٥٠ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩ هـ .

من رجل لم يطأ لنا فراشا ، ولم يفرش لنا كفًا منذ أتيناه " [1] [2] ،
وقول الحارث بن عبّاد : نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب [3] .

وجاء منه فى الشعر قول الشاعر :

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا ∴ فنعم الزادُ زادُ أبيكَ زادا [4]

وقول آخر :

نعم الفتاةُ فتاةُ هندُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التحيةِ نُطْقًا أو بإيماءِ [5]

وقول آخر :

وَالتغلبيّونَ بِئسَ الفحلُ فحلُهُمُ فَحلاً وَأُمُّهُمُ زَلاّءُ مِنطيقُ [6]

وقول بعض الطائيين :

لنعم امرءًا أوسٌ إذا أزمةٌ عَرَتْ

وتَمَّمَ للمعروف ذو كانَ عَوَّدَا [7]

---

(١) أخرجه البخارى ٤ / ١٩٢٦ ، وأوصت بقولها هذا فى زوجها : أن تكنى عن عدم جماعه لها .
(٢) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠٧ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣٥ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥١ .

(٤) البيت من الوافر لخويز فى شرح ديوانه ١٠٥ ، والمنتصف ٢ / ١٤٨ ، والفوائد والقواعد ص ٥٧١ ، وثمار الصناعة ص ٢٩١ ، والمتبع فى شرح اللمع ٢ / ٥٥٢ ، والمقرب ١ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وتوضيح المقاصد ص ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٤ .

(٥) من البسيط لجرير فى ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٧٧ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣٤ .

(٦) من البسيط لخويز فى شرح ديوانه ص ٢٩٧ ، والمقرب ١ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٤ ، والمساعد ٢ / ١٣٠ .

(٧) لبعض الطائيين فى شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠٧ .

فالاسم الظاهر بعد نعم أو بئس فى هذه الشواهد السابقة فاعل ، والمنصوب بعده تمييز .

وقد اختار هذا المذهب أبو عبد الله الدينورى [1] وابن مالك [2] وابنه بدر الدين [3] ، واحتج ابن مالك بأن التمييز - هنا - ليس لرفع الإبهام وإنما هو للتوكيد ، وأن تخصيص المنع هنا تحكم بلا دليل ؛ لأن التمييز قد جاء فى غير هذا الباب للتوكيد ، فيحمل هذا عليه ، قال أبو طالب عم النبى ﷺ :

ولقد عَلِمْتُ بأن دينَ محمدٍ مِنْ خيرِ أديانِ البريةِ دينا [4] [5]

الرد على هذا المذهب :

ردَّ الذين اختاروا مذهب سيبويه حجة هذا المذهب بما يلى :

١ - أما احتجاجهم بما جاء فى الشعر ، فقد ذكر العلماء عدة تأويلات لنصب كلمة زادا الواردة فى البيت الأول ، ويمكن حمل ما جاء فى الشاهدين الآخرين عليها ، وهذه التأويلات هى :

أ - يرى الثمانينى أن زادا بدل من مثل أو عطف بيان وليس منصوبًا على التمييز [6] .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ .
(٣) ينظر : شرح الألفية ص ٤٧٠ ، ٤٧١ .
(٤) البيت من الكامل له فى شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧١ ، والتصريح ٢ / ٩٦ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٥ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٨ ، وفتح البارى ٩ / ٩٥ .
(٦) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٥٧١ .

ب – نقل أبو البقاء عن جماعة أنه لما فصل بين التمييز والمميز بقوله:
زاد أبيك ، وهو المخصوص ، انتصب زادا على الحال [١].

جـ – جوز ابن يعيش نصب "زادا" على المفعولية لتزود أو على المصدرية ، أو على أنه تمييز لقوله : مثل زاد أبيك ، وعلى تقدير كونه تمييزا لكلمة " الزاد " والعامل فيه نعم فيحمل على أنه من ضرورة الشعر ، وما ثبت للضرورة لا يقاس عليه [٢].

د – يرى ابن عصفور أنه منصوب على المصدرية لـ " تزود " و " مثل " : منصوب على الحال ، والأصل : تزود تزودا مثل زاد أبيك فنعم الزاد زاد أبيك ، فلما قدم على النكرة نصب على الحالية [٣].

٢ – أما الاحتجاج بأن التمييز هنا مسوق للتوكيد فقد ردّه الشيخ خالد الأزهرى قال : " وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورده – يقصد ابن مالك – فى الوجه الأول لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه "[٤].

وكلامه هذا محل نظر عند الشيخ يس العليمى قال : " فيه نظر لأن سيبويه والسيرافى احتجا على منع الجمع بأن التمييز لرفع الإبهام ، ولا إبهام مع ظهور الفاعل ، وحاصل رد ابن مالك أن التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور ؛ لأنه يأتى مؤكدا فى باب العدد فيجوز أن يكون ما هنا منه "[٥].

---

(١) ينظر : المنع فى شرح اللمع ٢ / ٥٥٢ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٣٣ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ١ / ٦٠٦ ، والمقرب ١ / ٦٨ ، ٦٩ .
(٤) التصريح ٢ / ٩٦ .
(٥) حاشية يس على التصريح ٢ / ٩٦ .

الثالث : فصّل بعضهم فقال : إن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما وإلا فلا ، فيجوز : نعم الرجل فارسا زيد ، ويمتنع : نعم الرجل رجلاً زيد [١].

ومن الجائز قول الشاعر :

تخيَّرهُ فلم يَعْدِلْ سواه ... فنعم المرءُ من رجلٍ تِهامى [٢]

فقوله : " من رجل " تمييز مجرور بمن وقد أفاد معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تِهاميًا ، نسبة إلى تِهامة [٣].

وقول آخر :

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

إذا المرضعُ العوّاءُ جالَ يرومُها [٤]

وقول امرأة عبد الله بن عمرو : " نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا " [٥].

فـ " من فتى " و " من رجل " تمييزان وقد أفادا معنى زائدًا بنفسهما [٦].

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥١ . وشرح ابن عقيل ٣ / ١٦٥ . والمساعد ٢ / ١٣٠ .
(٢) البيت من الوافر للأسود بن يعفر فى شرح المفصل ٧/ ١٣٣ . والتصريح ٢/ ٩٦ .
(٣) ينظر : التصريح ٢ / ٩٦ .
(٤) البيت من الطويل للكروس بن الخشن فى العينى ٣ / ٣٥ . ورجل : من الجولان . والمرضع : هو الخيل المفعول فيه لولدان تشده الرأة وتشليه . وجولان يرتمها كناية عن هزالها .
(٥) ينظر : شرح الأشمونى ٣ / ٣٥ .
(٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٣٤ ، ٣٥ .

وقد جرى على هذا المذهب ابن عصفور فى المقرب ، قال : " ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل " [١] .

و البيت الأول حمله ابن يعيش على ضرورة الشعر [٢] .

ظهر مما تقدم أن المانعين للجمع بين التمييز والفاعل الظاهر يرون أن التمييز إنما جاء لرفع الإبهام ولا حاجة إلى ذلك مع ظهور الفاعل ؛ لأن الجمع بينهما جمع بين العوض والمعوض منه ، لأن التمييز عوض عن إضمار الفاعل .

وأن المجوزين لذلك يرون أن التمييز للتأكيد لا لرفع الإبهام وحجتهم الأبيات التى جمع فيها بينهما ، وأن من فصّل قصر ذلك على حصول الفائدة وهى إحداث معنى جديد ليس فى الفاعل .

والأولى أن نقبل شواهد الجمع كما هى وألا نقيس عليها إلا بما يحصل منه فائدة كما هو فى المذهب الثالث ؛ لأن هناك فارقا بين قولك : نعم الرجل زيد ، وبين قولك : نعم الرجل فارسًا زيد ، فكلمة " فارسًا " فيها تخصيص من عموم صفات الممدوح وليست هذه الصفة موجودة فى الفاعل .

---

(١) المقرب ١ / ٦٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٣٣ .

المسألة السادسة اجتماع التاء والياء فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

اختص الأب والأم المضافان إلى ياء المتكلم فى النداء بجواز حذف الياء والتعويض عنها بتاء التأنيث ، قالوا : يا أبت ويا أُمَّت ، ويجوز فى التاء الكسر والفتح ، واختلف فى الضم [١] .

وهذه التاء هى تاء التأنيث بدليل أنهم يقفون عليها بالهاء فيقولون : يا أبَهْ ويا أُمَّهْ [٢] ، والقراء يقف عليها بالتاء ؛ لأنها ليست للتأنيث المحض كما هى فى : أخت وبنت [٣] .

وقد زيدت فى الأب للتفخيم كما فى : علاَّمة ونسَّابة ، وفى الأم لتحقيق التأنيث [٤] .

ويجوز حذفها للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو : يا أبَ ويا أُمَّ ، لئلا تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء [٥] .

إدخال التاء فى غير الأب والأم :

لا يجوز إدخال التاء فى غيرهما عوضًا ، فلا يجوز إدخالها فى عم وخال ؛ لأن لهما مؤنثًا من لفظيهما ، فلو دخلت التاء لالتبس المذكر بالمؤنث ، وعلى هذا جاز أن يقال فى عمة وخالة : يا عمتى ويا خالتى ؛ لأن دخول التاء فيهما لا يختص بالنداء ، ولهذا جاز اجتماعها مع الياء [٦] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٢٠٨ ، والتصريح ٢ / ١٧٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٣٩١ .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٣٥٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ١ / ٣٩١ .

(٦) ينظر : الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٥ .

إعراب المنادى مع التعويض بالتاء :

المنادى فى يا أبت ويا أمت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة التى قبل التاء لأنها تطلب فتح ما قبلها ، وليس الإعراب على التاء لأنها فى موضع الياء التى يسقها إعراب المضاف إليها [١] .

الجمع بين التاء والياء :

لما كانت التاء فى يا أبت ويا أمت عوضًا من الياء امتنع الجمع بينهما ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع العوض والمعوض منه ، قال المبرد : " فمن ذلك قولهم : يا أبَت لا تفعل ، ويا أُمَّت لا تفعلى ؛ فهذه التاء إنما دخلت بدلاً من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إذا جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبى لا تفعل ، ويا أمى لا تفعلى " [٢] .

وقال الفراء : " ولا يجوز إثبات الياء فيهما ؛ لأن التاء عوض من الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه " [٣] .

وقد خولف هذا الأصل ، فجمع بينهما فى قول الشاعر :

أيا أبتى لا زلت فينا فإننا ... لنا أملٌ فى العيش ما دُمتَ عائشا [٤]

وهو محمول على الضرورة عند البصريين ، خلافًا للكثير من الكوفيين [٥] .

---

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح ٢ / ١٧٨ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٦٢ .

(٣) التصرة والتذكرة ١ / ٣٥٢ .

(٤) من الطويل بغير نسبة فى التصريح ٢ / ١٧٨ ، وورد فى شرح المفصل ٣ / ٤٠٧ " يا أبت " وعلى هذا فهو من جمع بين العوض والأصل .

(٥) ينظر : إرشاد الضرب ٤ / ٢٢٠٨ ، والتصريح ٢ / ١٧٨ .

وجمع أيضا بين هذه التاء والألف فقيل : يا أبتا ويا أمتا ، ومنه قول الشاعر :

فيا أبتا لا تَزَلْ عندنا ... فإنا نخاف بأن نُحتَرَم [١]

وقول آخر :

يا أُمَّتا أبصرنى راكبٌ ... يسير فى مُنخَتَفِر لاحب [٢]

وقول الراجز : يا أبتا علّك أو عساكى [٣]

والعلماء مختلفون فى تأويل هذا الجمع على مذهبين :

الأول : هو من الجمع بين العوض والمعوض منه ، وسببه الضرورة ، ذهب إلى ذلك أبو الفتح ابن جنى [٤] وابن مالك فى شرح التسهيل [٥] ، وسهل ذلك تغير الياء إلى الألف ، فهذا قد أخرجها من صريح الإضافة [٦] .

قال ابن عصفور : " فإن قيل : فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء وأنت لا تجمع بين الياء والتاء ؟ فالجواب : أنه لما لم يكن يلفظ بها التاء عوض منه استجازوا ذلك " [٧] .

---

(١) من المتقارب للأعشى فى ديوانه ص ٢٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٦ ، ونحترم : نموت .

(٢) من السريع بغير نسبة فى الخصائص ٢ / ٢٣٩ ، وخزانة الأدب فى الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٤ ، وانظره فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨٢ .

(٣) رجز لرؤبة بن العجاج فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ - ط / وليم بن الورد - منشورات دار الآفاق الجديدة ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١ / ٤٤٣ .

(٤) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٦ .

(٦) ينظر : الأمالى الشجرية ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٧) شرح الجمل ٢ / ١٠٣ .

الخامس : أن الله جمع بين العوض والمعوض عنه ، وإنما هو الذي أتى
عوضين فالله عوض من الله والألف كذلك عوض عنه .
قال السجاوندي في تنوير المعاني : " أصلوا صوتين بسبعة
الإشباع نداء في نحو : يا أب ويا أمّ . وأصلوا صوتا آخر
فقالوا : يا أبا ويا أما . فليه بدلان : الهاء والألف ، ثم
جمعوا بينهما ، فقالوا : يا أبتا ويا أمتا ، ولم يجمعوا ذلك لتضمن
بين العوض والمعوض عنه ، لأنه جمع بين العوضين "[1] .

وقال الرضي : " وجاز يا أبتا ويا أمتا ؛ لأنه جمع بين
عوضين مختلفين . يا أبتي ويا أمتي ، فإنه لا يجوز ؛ لأنه جمع بين
العوض والمعوض عنه "[2] .

وابن مالك في شرح الكافية لا يرى الألف عوضًا من التاء وإنما
هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا أو مستغاثًا به أو
مندوبا ، وكذلك ليست عوضًا من ياء المتكلم ؛ لأن ياء المتكلم لا
تجامع هذه التاء فلا تجامع بدلها[3] ، ووافقه في ذلك ابنه بدر الدين[4] .

في ضوء ما تقدم يتبين أنه يمتنع الجمع بين التاء وياء المتكلم في
نداء الأب والأم ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه ، وتندر الجمع

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٣٢٠ .
(٢) شرح الكافية ١ / ٣٩٢ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٧ .
(٤) ينظر : شرح الألفية ص ٥٨٢ .

بينهما في ضرورة الشعر ، أما الجمع بين الله واللهم فهي مسألة
الجمع بين العوض والمعوض عنه . وقد جوز ابن مالك وابنه أن الألف في آخر اسم الله عوض
وتاء هي ألف أخرى .

المسألة السابعة : الجمع بين يا واللهم في نداء لفظ الجلالة

اختص اسم الله – عز وجل – في النداء بأمرين لم يثبتا لغيره
تدخل عليه يا ، وتالييها ، أدخلت يا وعوض منها ميم
فقيل : اللهم

وقد اختلف في أصل " اللهم " على مذهبين

الأول : يرى البصريون أن الميم المشددة في آخره عوض عن أداة
النداء ، قال سيبويه : " قال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء
والميم مختصة بالدخول في يا ، فجيء فيها بهما رحمه الخليل – رحمه
الله – آخر الكلمة مخففة يا في أوله "[1] .

وإنما زادوا الميم ؛ لأن فيها غنة تشبه حرف المد ، فجعلت عوضا[2]
وشددوها لتكون حرفين مثل يا ، وأخرت تبركا بالابتداء باسم الله تعالى
وقد احتج البصريون لمذهبهم بما يلي :

أ – أنه لا يجمع بين يا واللهم إلا في ضرورة الشعر ، فلا يقال : يا
اللهم اغفر لي ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه[3] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٩٦ .
(٢) ينظر : المسع في شرح اللمع لأبي البقاء ٢ / ٤٩٣ . والجنى الداني ص ٤٥٠ .
(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٣ .
(٤) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٤٦٠ . وشرح المسع للواسطي ص ١٤٧ .

ب - أن اللهم لا يكون إلا فى النداء ، لا تقول : غفر اللهم لزيد ، ولا : سخط اللهم على عمرو ، كما تقول : غفر الله لزيد ، وسخط الله على عمرو ، وإنما تقول : اللهم اغفر لنا ، اللهم اهدنا [1] ، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام يا حتى كأنهم قد صرحوا بها [2] .

جـ - يدل على أن الميم عوض أنها فى موضع غير المعوض منه ، وهذا شأن العوض [3] .

الثانى : يرى الكوفيون أن الميم ليست عوضا ، وأصل اللهم : يا الله أمنا بخير ، أى : اقصدنا بخير ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفًا ؛ حيث خففت همزة أمنا ، فاتصلت الميم بالهاء وصارت الكلمتان شيئًا واحدًا باختلاطهما ، وحذفوا يا من أوله تخفيفًا فقالوا : اللهم [4] .

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : أن حمله على ما ذكر صحيح ولا ينافيه المعنى ، والنداء موضع تغيير ، ولأن فى قولك : يا الله أمنا بخير ، زيادة معنى وتصريح بما هو المقصود من النداء ، فكان المصير إليه أولى [5] .

---

(١) ينظر : البيان فى شرح اللمع ص ٣٨٣ .

(٢) ينظر : التبيين ص ٤٥٠ .

(٣) ينظر : السابق نفس الصفحة .

(٤) ينظر : التصرة ١ / ٣٦٤ ، والفوائد والقواعد ص ٤٦٠ ، والبيان فى شرح اللمع ص ٣٨٣ ، وأسرار العربية ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٥) ينظر : التبيين ص ٤٥١ .

ثانيهما أن الميم لو كانت عوضا لم يجمع بينها وبين الياء فى قول الشاعر :

إنى إذا ما حدثت ألمّا أقول يا اللهمّ يا اللهمّا [1]

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلّما صليت أو سبحت يا اللهمّ ما اردد علينا شيخنا مسلّما [2]

وقول الآخر :

غفرت أو عدت يا اللهما [3]

فلما جاز الجمع بينهما دلّ ذلك على أنها ليست عوضا ، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان [4] .

وقد ردّ البصريون ما احتج به الكوفيون بوجوه :

أ - أن العرب تقول : اللهم أمنا بخير ، فلو كان أصله : يا الله أمنا بخير ، لكانوا قد جمعوا بينهما ومعناهما واحد [5] .

---

(١) رجز غير منسوب فى المقتضب ٤ / ٢٣٢ وكثر من المصادر ، وهو لأبى حزام العكلى فى شرح شواهد شرح الأشمونى للعينى ٣ / ١٤٦ ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع

(٢) رجز غير منسوب فى أسرار العربية ص ٢٣٣ ، والإنصاف ١ / ٣٤٢ ، والتبيين ٤٥١ ، واللمع ٢ / ٤٩٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٨٤ ، والتحصير ١ / ٣٥٨ .

(٣) رجز غير منسوب فى الإنصاف ١ / ٣٤٣ ، والتحصير ١ / ٣٥٨

(٤) ينظر : أسرار العربية ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، والإنصاف ١ / ٣٤١

(٥) ينظر : شرح اللمع للواسطى ص ١٤٨ ، والفوائد والقواعد ص ٤٦١ ، والتصرة ص ٣٤٥ ، واللباب ١ / ٣٣٨ ، واللمع ٢ / ٤٩٣

هـ - ان الذى ذكروهُ يُفضِى إلى حذف كثير ومَزْجِ فعلٍ باسم ، وكل ذلك لا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة [١] .

هـ - لو كان الأصل كما يقولون لجاز : يا الله أمنا بخير ، بلا عطف قياسًا على : اللهم ارحمنا ، ولجاز أيضًا : اللهم وارحمنا ، قياسًا على : اللهم أمنا وارحمنا ، وهما ممنوعان [٢] .

د - أن قولهم : هو صحيح ولا ينافيه المعنى ، لو كان كذلك لما جاز أن يستعمل فى غير هذا المعنى ، ولا شك أنه يجوز : اللهم العَنْهُ ، اللهم أخْزِهِ ، وأن تقول : اللهم لا تؤمهم بخير [٣] ، على أنه ليس كل ما صح فيه المعنى جعل مكانه ، بدليل أن قولهم : ما قام زيد لا يصح أن يقوم مقام : أنفى قيام زيد [٤]

هـ - لو لم يكن عوضًا لكثر الجمع بينهما ، فلما لم يأت ذلك إلا فى الضرورة علم أنه عوض ، فلم يجمع بينه وبين المعوض [٥] .

و - أن ما جاء فى الشعر يحمل على الضرورة لإقامة الوزن ، وسهل الجمع بينهما أن العوض فى آخر الاسم ، والمعوض فى أوله ،

---

(١) ينظر : المنع فى شرح اللمع ٢ / ٤٩٣ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧٣ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، والإنصاف ١ / ٣٤٤ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٨٣ ، والتحصيل ١ / ٣٥٨ .

(٤) ينظر : التبيين ٤٥٢ .

(٥) ينظر : التبيين ٤٥٢ ، ٣٣٨ .

قال المبرد : " اضطر فأدخل يا فى اللهم لما كان العوض فى آخر الاسم " [١] ، ويؤكد الضرورة أنهم قالوا : اللهم ما ، فزادوا على الكلمة شيئًا آخر ، وكل ذلك ضرورة [٢] ، وبعضهم قال : إن الشعر لا يعرف قائله فلا يحتج به [٣] .

وضح مما تقدم أن مذهب البصريين فى هذه المسألة هو الأقوى والأولى ، وذلك لكثرة الأعمال فيما ذكره الكوفيون ، ولكون الأصل الذى ذكروه غير مسلم به ؛ لأن اللهم يرد فى ضد هذا المعنى ، وليس يعارض مذهب البصريين إلا هذه الشواهد وهى محمولة على الضرورة .

المسألة الثامنة : الجمع بين لام المستغاث وزيادة الندبة :

لا يجوز الجمع بين لام المستغاث به وزيادة الندبة ؛ لأن اللام عوض عنها ، قال ابن يعيش نقلاً عن الخليل : " هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومحرائهما واحد لأنك لا تدعو أحدًا منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء " [٤] .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٤٢ .

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد ص ٤٦٠ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، والتبيين ص ٤٥٢ ، والتذييل ١ / ٣٣٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٥ ، والتبيين ص ٤٥٢

(٤) شرح المفصل ١ / ١٣١ ، وانظر : الأشباه والنظائر ١ / ٣١٢ .

وقال الزجاجي : " واعلم أن لام المستغاث به فرض من الزيادة التي تقع آخر المنادى المضاف عندك في قولك : يا زيداه ويا عمراه ، ولا تجوز الجمع بينهما ، فلو قلت : يا زيداه ، لم يجز لأن العوض والمعوض لا يجتمعان "[1]

المسألة التاسعة: احتياج الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط :

إذا جاء جواب الشرط فعلاً ماضيًا لفظًا فجعله شرطًا لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط [2] ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه [3] ، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل كقوله تعالى : ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ [4] ويجب رفعه مطلقًا [5] .

وإذا لم يصلح الجواب لجعله شرطًا فلابد من اقترانه بالفاء ، وذلك إذا كان جملة اسمية كقوله تعالى : ﴿ إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم ﴾ [6] ، أو فعلية طلبية كقوله تعالى : ﴿ إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾ [7] أو كان الجواب مقرونًا بالسين أو سوف ، أو منفيًا بـ لن أو ما أو إن .

---

(١) اللامات ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٤ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٤ / ١١٠ .
(٤) سورة المائدة ٩٥ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ٧٩ .
(٦) سورة الحج ٥ .
(٧) سورة آل عمران ٣١ .

ولا تجوز حذف الفاء من هذه الجوملة إلا في ضرورة أو نحوها [1] .

والجواب عن الفاء في الربط : إن المجاب منصوب إن منصوب أدوات الشرط الجازمة ، وإذا من أدوات الشرط غير الجازمة كقوله تعالى : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [3] .

وإنما لابت إذا عن الفاء لأنها تشبهها في عدم الاستقلال فسا [4] .

وفي إفادة معنى التعقيب [5]

ويشترط لصحة إنابتها كون الجواب جملة اسمية غير طلبية ، ولا منفية فلا تجوز : إن قام زيد إذا يقوم عمرو ، وإن يعطني زيد إذا وإلى له ، وإن أطاع إذا سلام عليه ، وإن يقم زيد إذا ما عمرو قائم [6]

ونسب أبو حيان وتبعه السيوطي إلى الأخفش أن إذا لا تقوم مقام الفاء في الربط ، وأنها في قوله : ﴿ إذا هم يقنطون ﴾ على حذف الفاء ، أي : فإذا هم يقنطون ، وردًا عليه بأن حذف الفاء لم يرد في كلامهم إلا في ضرورة الشعر [7] .

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠١ .
(٢) سورة الروم ٣٦ .
(٣) سورة الروم ٢٥ .
(٤) ينظر : التصريح ٢ / ٢٥١ .
(٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٤ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ٨٥ .
(٧) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٤٥٩
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٥٩

[illegible]

الفصل بين الفاء و إذا

إذا نابت عن الفاء وعرض فيها ، وقد يمنع الفصل بينهما ، وإن كان جائزا في غير الشرط مثل : عرضت فإذا الأسد ؛ لأن المعروض لا ينفصل مع العرض ، فلا يقال : إن يقم زيد فإذا عمرو قائم[1]

قال سيبويه : " وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء أبين ، فهذا قد ترفق عن الفاء كما ترفقت الفاء عن غيرها ، فصارت إذا ههنا عوضا كما صارت الفاء عوضا "[2]

وقد منع الشيخ عبد الأزهري جواز الفصل بينهما قائلا : " وقد تفصل بين الفاء وإذا الفجائية خلافا لمن منع ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ "[3]

فإذا هذه جواب لشرط مقدم في قوله : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون * واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا ﴾[4]

---

(1) معاني القرآن ٢ / ٥٨٧

(2) ينظر : إرشاف الضرب ٤ / ١٦٧٢ ، وشرح تسهيل ٢ / ١٥٩

(3) التذييل ٤ / ٩٤

(4) التصريح ٢ / ٢٥٦

(5) سورة الأنبياء ٩٦ ، ٩٧

[illegible]

(1) الكشاف ٢ / ٨٨٤

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٨٦ ، ٨٧ ، وهو عازم زيد = عازم الكتب

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٤٩ ، ٦٥٢

(4) معاني القرآن ٢ / ٢٢٦ .

(5) معاني القرآن للزجاج ٣ / ٤٠٥

(6) إعراب القرآن ٣ / ٨٦

(7) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٣٢٩ ، والدر المصون ٥ / ٢٠٢

وإذا وجد في أول هذه الأقوال وجدنا قد الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في الجواب

وهو ما صرح به الشيخ خالد استنادًا إلى كلام الزمخشري .

وأول من قال هذا القول هو الكسائي نسبه إليه أبو جعفر النحاس [1] وحوزه الأنباري في الإنصاف في الرد على الكوفيين بأن الواو العاطفة لا تأتي زائدة [2] ، وهو قول الحوفي [3] وابن عطية [4] والبيضاوي [5] وأبي السعود [6] والآلوسي [7] .

تخلص مما سبق إلى أن إذا الفجائية تنوب عن الفاء في ربط الجواب بالشرط ، مع إن وإذا بشروط خاصة ، وأن الجمع بينهما يمتنع عند كثير من النحويين لأنه من الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وذهب جماعة من النحويين إلى تجويز ذلك في الموضع الذي جاء فيه احتماعهما لتقوية وصل الجواب بالشرط ، وصرح الشيخ خالد بجواز ذلك مطلقًا .

---

(1) إعراب القرآن ٣ / ٨١

(2) الإنصاف ٢ / ٥٥٩

(3) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٣٣٩ ، والدر المصون ٨ / ٢٠٢

(4) ينظر : المحرر الوجيز ٤ / ١٠٠

(5) تفسير البيضاوي ٤ / ٢٠٨ ـ ط : دار الفكر - بيروت

(6) تفسير أبي السعود ٦ / ٢٥٠ ـ ط : دار إحياء التراث العربي - بيروت

(7) روح المعاني ١٤ / ٢٣٠

المسألة العاشرة : الجمع بين أمّا و ما نابت عنه

أمّا : حرف شرط وتوكيد دائمًا ، وتفصيل غالبًا [1] وهي تنوب عن أداة الشرط وحدها فإذا قلت : أما زيد فكاتب قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق [2] ، فأنب أما جاب مهما يكن من شيء فصار : أما فزيد منطلق ، ثم أحرت الفاء إلى الخبر فصار : أما زيد فمنطلق [3] ، وأحرت إلى الخبر لإصلاح اللفظ ؛ لأن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة فهي على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أما فزيد منطلق ،كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ،لوضعت الفاء الجارية مجرى العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم إنما قبلها في اللفظ حرف ، فيسطوها بين الكلمتين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو : قام زيد فعمرو [4]

ولكون أما خلفًا عن أداة الشرط رفضه لا يجوز أن يجمع بينه [5] لأنه من الجمع بين العوض والمعوض

---

(1) ينظر : توضيح المسالك ٤ / ٣٣٩

(2) ينظر : المفصل للزمخشري ص ٣٤٣

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ٤ / ٥٢

(4) ينظر : خصائص الأنبار ١ / ٣٤٥

(5) ينظر : الأشباه والنظائر ٦ / ٣٤٥

الخاتمـــــــة

الحمدُ لله على سوابغ نِعَمِهِ وواسع فَضْلِهِ ، والصلاة والسلام على أفضل خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه .

وبعد

فهذه مسائل جمعتُها من تضاعيف كتب النحو ، وصَنَّفتُها تحت باب " ما يمتنع اجتماعه في الكلام . دراسة نحوية " . وهي تكشف عن ظاهرة من الظواهر الكثيرة التي امتازت بها تراكيبُ لغتنا الغراء .

وبعد أن وقفنا على مباحث هذه الظاهرة يمكن أن نثبت هنا النتائج التي تكشفت من وراء دراستها :

(١) إنَّ أصول النحويين امتناع اجتماع تعريفين على معرف واحد ، وقد عَوَّلوا على هذا الأصل فيما يلي :

أ – قوّى الأكثرون مذهبهم في أنَّ تعريف الذي والتي بصلتهما لا بالألف واللام ، لأداء ذلك إلى اجتماع تعريفين ، تعريف الصلة والألف واللام ، وكذلك المنادى المعرف قبل النداء زال عنه تعريفُ العلمية وحلَّ محله تعريفُ النداء .

ب – اتفقوا على أن الإضافة المعنوية لا تجامع الألف واللام ؛ لأن المضاف فيها يتعرف بالمضاف إليه . فلو دخلتْ عليه أل لاجتمع تعريفان .

جـ – لا يجوز دخول أل على أي ؛ لأنها في نية الإضافة .

د – العدد المضاف مثل : ثلاثة رجال ، يتعرف بإدخال أل على المضاف إليه ، ولا يجوز : الثلاثة رجال ، ولا : الثلاثة الرجال ، وهو جائز عند الكوفيين ، والعدد المركب مثل : خمسة عشر كتابًا ، يتعرف بإدخال أل على الجزء الأول ولا يجوز دخولها على الثاني ، فلا يجوز : خمسة العشر ، ولا : الخمسة العشر ، وأجاز الكوفيون دخول أل عليهما معًا ، وعليهما مع التمييز .

هـ – لا يجوز عند البصريين الجمع بين يا وأل في النداء ؛ لأنهما تفيدان التعريف ، وهو جائز عند الكوفيين .

و – اسم الإشارة لا يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، لأدائه إلى اجتماع تعريفين في الصفة . تعريف الإشارة وتعريف العهد .

(٢) الأفعال العلاجية لا يجوز فيها اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ، إذا كان المفعول هو الفاعل ، لا يجوز : ضربني ، إذا أردت : ضربتُ نفسي ، ولا : اضربْك ، إذا أردت : اضرب نفسك .

(٣) يمتنع الجمع بين حرفي تأكيد متجاورين ، فلا يجوز : إنَّ أنَّك ذاهب ، ولا : قد عرفت أن إنك منطلق ، ولا يجوز أيضًا : إدخال لام التوكيد على إنَّ ، بل يجب تأخيرها إلى الخبر ، وقد دخلت على اسم إن شذوذًا في قولهم " خرجت فإذا إنَّ لغرابا ، ودخلت على إن بعد قلب همزها هاء قالوا : هَلَك ، واختلف في هذه اللام والأصح أنها لام التوكيد ، وسهَّل الجمع بينها وبين إن قلب همزة إن هاء .

(٤) لا يجوز الجمع بين حرفين للتعدية ؛ لأن أحدهما كاف فى إيصال الفعل اللازم إلى مفعوله ، ولذا حكم الحريرى على قولهم : أدخلَ القلنسوةَ الرأسَ ، بالخطأ ، وهذه الصورة جاءت فى القرآن وقراءاته فى غير آية ، وأولها النحويون بما يخرجها عن اجتماع حرفى التعدية ، فقالوا : يجوز أن يكون الحرف الثانى زائدا ، أو الفعل المزيد بالهمزة فى معنى الفعل المجرد ، أو المفعول محذوف قبل الباء .

(٥) إلا الاستثنائية لا تجمع مع حتى وعدا دون " ما " قبلهما ، لا يجوز : قام القوم إلا حتى زيدا ، و إلا عدا زيد ، فإن دخلت " ما " قبلهما جاز .

(٦) لم يشر النحويون إلى استعمال حرف الجر اسما إلا فى الموضع الذى وجدوا فيه اجتماع حرفى جر ، وهذا يعنى أن سبب جعل الحرف على الاسمية هو اجتماعه مع نظيره ، وقد جعل النحويون الاجتماع علة موجبة لهذا الحمل أو علامة له .

ودخول الجر على مثله اختص به الشعر ، ولم يأت فى الكلام إلا ما حكى عن بعض العرب : هُنَّ مِنْ عليه ، ويحتمل أن يكون منه عند ابن هشام قوله تعالى : ﴿ ثم لآتينهم مِّن بَيْنِ أيديهم وَمِنْ خَلْفِهِمْ وعن أيمانهم وعن شمائلهم ﴾ (١) ، وأشار الرمانى إلى مجىء هذا فى سعة الكلام كثيرا .

ولم يذهب أحد إلى بقاء الحرف على أصله إلا ما نقل عن الفراء ومن وافقه من الكوفيين فى " عن " إذا دخلت عليها " مِنْ " .

وكى : إذا دخلت عليها اللام يتحتم أن تكون مصدرية ؛ لئلا يدخل حرف جر على مثله .

---

(١) سورة الأعراف ١٧ .

(٧) أدوات الخطاب لا تجتمع فى كلام واحد ؛ لأن ذلك يستلزم خروج إحدى الأدوات عن الخطاب ، ولذا قيل : إن التاء فى : أرأيتك ، قد خلع عنها دلالة الخطاب ، وسمعوا مثل : يا أنت ، ويا إياك ، ويا غلامك .

(٨) الأصل أن يعطف بحرف واحد ، ولا يجوز العطف بحرفين ، فإن اجتمع حرفا عطف فلابد من جعل أحدهما للعطف والآخر لغير العطف ، وأجاز بعضهم كونهما للعطف ، والصحيح هو الأول .

(٩) اجتمع استفهامان فى أم المنقطعة الداخلة على استفهام ، وفى همزة الاستفهام الداخلة على هل .

والجمع بين استفهامين فى أم المنقطعة جاء على مذهب البصريين لأنهم يرون أنها تفيد الإضراب والاستفهام معا . أما الكوفيون فيرون أنها تأتى للإضراب المجرد ، وقد تتضمن معه الاستفهام . وقد وافقهم كثير من المتأخرين لأن فى ذلك الخروج من دائرة الممتنع وهو اجتماع استفهامين ، والمتأولون للبصريين حملوا ذلك على التأكيد أو على الزيادة ، ونص أبو حيان على أنه من باب اجتماع استفهامين .

والأحسن فى هذه الحالة جعل الاستفهام بعد أم لا لها وقصرها على معنى الإضراب ؛ لأن دلالتها على الاستفهام دلالة عَرَضِيَّة سببها طروء معنى بل عليها ، فإذا وجدت أداة استفهام فأم منقطعة فقط ، وإن لم توجد فأم منقطعة استفهامية معا .

ودخلت همزة الاستفهام على هل فى شاهدين من الشعر ، وهذا جعل أكثر النحويين يوجبون أن تكون هل بمعنى قد ، وهذا الرأى أنكره أبو حيان وابن هشام . وذهب أبو حيان إلى أنه من اجتماع بين أداتين على سبيل التوكيد ، وطعن ابن هشام فى رواية البيت الأول

الذى وقف عليه ، وردّ عليهما العبادى بالشاهد الثانى الذى أورده الرضى فى شرحه لكافية ابن الحاجب .

والأحسن حمل هل على معنى قد ، لأن القول بالتوكيد غير موافق للقياس .

(١٠) أن المصدرية وليت ولعل ، حروف تشبه الاستقبال ، ولهذا امتنع الجمع بينها وبين حرف الاستقبال .

(١١) لا تجتمع العدد مع المعدود فى واحد واثنين ، لأن فيهما معنى العدد والمعدود ، فلا حاجة إلى ذكر المعدود ، إلا إذا توهم متوهم انتفاء الدلالة على المعدود فيجوز .

(١٢) لا تجتمع علامة تأنيث ، ولذا قالوا فى جمع مسلمة : مسلمات ولم يقولوا : مسلمتات ، وحذفوا التاء من العدد المركب من ثلاثة إلى عشرة مع المؤنث فقالوا : ثلاث عشرة أفراد ، وأثبت التاء فى إحدى واثنتين لأن تأنيثهما قبل التركيب

(١٣) بعض الأضداد لا تجتمع ، لأنه لا يحسن اجتماع معنى الضدين فى كلام واحد ، ولهذا حكم البصريون على أن " يكون " التى فى خبرها اللام ، أنها مخففة وليست نافية ، ولهذا عند النحويين دخول اللام على " لا " فى خبر إنّ ، وعلى ما النافية غير العاملة ، وعلى ما فى جواب القسم .

ولهذا أيضًا امتنع الجمع بين التنوين والألف واللام ، وبين التنوين والإضافة .

وامتنع كذلك الجمع بين أل ومِنْ فى أسلوب التفضيل لأن أل تفيد العموم ومن تفيد التخصيص .

(١٤) كرهوا توالى الحركات فى كلمة واحدة ، ولما سكنوا الحرف المتصل به ضمير مرفوع ، لأنه جزء من الفعل ، بخلاف الضمير المنصوب لأنه فى نية الانفصال ، وضعوا دخول اللام على السين ، لأدائه إلى توالى الحركات

(١٥) لا تجتمع الهاء واللام فى اسم الإشارة لا نحو : هذالك ، لأن اللام تأتى عوضًا عن الهاء ، فلو اجتمعت معها لاجتمع العوض والمعوض وهو لا يجوز .

(١٦) تحذف كان بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما ، ولذا امتنع الجمع بينهما ، وجوز المبرد أن تقول : أمَّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك .

(١٧) المنصوب فى باب الاشتغال لا يجوز إظهار عامله ، لأن الفعل الذى يعمل كأنه جزء من معموله ، ولا يجوز كذلك الجمع بين الاسم المكرر فى التحذير وبين الفعل ، وتمنع أيضًا ظهور الفعل مع يا فى النداء .

(١٨) واو القسم بدل من الباء ، ولذا امتنع دخولها على المضمر ، لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان ، لا يجوز : وَكَ ، كما يقال : بِكَ ، وقيل : واو القسم عوض من الفعل ولذا امتنع الجمع بينهما .

(١٩) يأتى التمييز فى باب نعم وبئس عوضًا عن الفاعل الظاهر رفعًا للإبهام ، ولذا منع الأكثرون الجمع بينهما . والمجوزون للجمع بينهما يرون أن التمييز للتأكيد لا لرفع الإبهام ، وفصّل جماعة فجوزوا الجمع بشرط حصول الفائدة ، وهو الأولى .

(٢٠) يمتنع الجمع بين التاء وياء المتكلم فى نداء الأب والأم ، وندر الجمع بينهما فى ضرورة الشعر فلا يجوز : يا أبتى ؛ لأن التاء عوض عن الياء .

(٢١) لا يجوز الجمع بين يا والميم فى نداء لفظ الجلالة ، فلا يقال : يا اللهم ، وهو مذهب البصريين ، وجوزه الكوفيون بناء على أن الميم ليست عوضًا ، وإنما الأصل : يا الله أمنا بخير ، والأقوى مذهب البصريين لأن الأصل الذى ذكره الكوفيون غير مسلم به ، وفيه أعمال كثيرة ، والشواهد التى احتجوا بها محمولة على الضرورة .

(٢٢) لا يجوز الجمع بين لام المستغاث به وزيادة الندبة ، لا تقول : يا لزيداه .

(٢٣) تنوب إذا الفجائية عن الفاء فى ربط الجواب بالشرط مع إنْ وإذا بشروط خاصة ، ولذا امتنع الجمع بينهما عند كثير من النحويين .

(٢٤) تنوب أنا عن الشرط وجملته ولذا امتنع الجمع بينهما .

(٢٥) ظهر مما سبق أن مسائل امتناع الجمع فى النحو كانت من أقوى أسباب الخلاف بين النحاة ، كاختلاف البصريين والكوفيين فى تعريف العدد المضاف والمركب ، والجمع بين يا وأل فى النداء ، وفى دلالة أم المنقطعة ، وفى إن المخففة ، وفى جواز الجمع بين يا والميم فى نداء لفظ الجلالة ، وكاختلاف النحويين فى ناصب المشغول عنه ، وناصب المنادى ، وفى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، والجمع بين الباء والتاء فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، والجمع بين الفاء وإذا الفجائية فى جواب الشرط .

وبعد فهذا جهد مُقل ، أرجو أن أكون فى ذَيْل المُصيبين من ذَنَب غيرهم نالتْ ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

ثبت المصادر

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تح د / رجب عثمان - الخانجى .

٢ - الأزهية فى علم الحروف للهروى - تح / عبد المعين الملوحى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى - تح / محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

٤ - أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى - تح / محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٥ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - تح د / عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط أولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م

٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت - تح / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف

٧ - الأصول فى النحو لابن السراج - تح د / عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة .

٨ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس - تح د / زهير غازى زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ط ثانية .

٩ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب للبطليوسى - تح أ / مصطفى السقا ، و د / حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٣ م .

١٠ - الإلمام بشرح جملة الاستفهام لابن هشام الأنصارى : ضمن كتاب "أربع رسائل فى النحو" - تح د / عبد الفتاح سليم - مكتبة الآداب .

١١ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى - الدار العالمية للطباعة والنشر

١٢ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى - تح / محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

١٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى - دار الفكر .

١٤ - البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - دار الكتاب الإسلامى - القاهرة - ط ثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م

الوعاة للسيوطي - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية.
١٦ - البيان في شرح اللمع لابن جني - للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي - تح د / علاء الدين حموية - دار عمار - ط أولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
١٧ - التبصرة والتذكرة للصيمري - تح د / فتحي أحمد مصطفى - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
١٨ - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تح / علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العلمية .
١٩ - التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري - تح د / عبد الرحمن العثيمين - مكتبة العبيكان - ط أولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
٢٠ - ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي - تح / عادل محسن سالم - ط جامعة أم القرى - ط أولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
٢١ - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية .
٢٢ - تفسير أبي السعود - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٢٣ - تفسير القرطبي - دار الغد العربي .
٢٤ - تفسير البيضاوي - تح / عبد القادر عرفات - دار الفكر - بيروت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
٢٥ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني - تح / أحمد ناجي القيسي وآخرين - بغداد .
٢٦ - ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الدينوري - تح د / محمد بن خالد الفاضل - جامعة الإمام محمد بن سعود .
٢٧ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تح د / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت
٢٨ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية .
٢٩ - حاشية يس على التصريح - دار إحياء الكتب العربية .
٣٠ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تح د/ عبد العال سالم دار الشروق - بيروت - ط رابعة ١٤٠١ هـ .

٣١ - حجة القراءات لأبي زرعة - تح د / سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة ، وآخر - دار المأمون للتراث - ط أولى ١٤٢٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٢ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي - تح / بدر الدين قهوجي ، ٣٣ - خزانة الأدب للبغدادي - تح / عبد السلام هارون - الخانجي .
٣٤ - الخصائص لابن جني - تح / محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت .
٣٥ - درة الغواص في أوهام الخواص للحريري - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة .
٣٦ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تح د / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط أولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
٣٧ - ديوان الأخطل - شرح مجيد طراد - دار الجيل - بيروت .
٣٨ - ديوان الأعشى - دار صادر - بيروت .
٣٩ - ديوان امرئ القيس - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - ط خامسة .
٤٠ - ديوان جران العود برواية أبي سعيد السكري - دار الكتب المصرية - ط ثالثة ٢٠٠٠ م .
٤١ - ديوان جميل بثينة - دار صادر - بيروت .
٤٢ - ديوان ذي الرمة - تح / أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية .
٤٣ - ديوان زهير بن أبي سلمى - دار صادر - بيروت .
٤٤ - ديون العجاج - تح / سعد ضناوي - دار صادر ١٩٩٧ م
٤٥ - ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار صادر - بيروت .
٤٦ - ديوان الفرزدق - شرحه / علي فاعور - دار الكتب العلمية .
٤٧ - ديوان قيس بن الخطيم - تح د / ناصر الدين الأسد - دار صادر
٤٨ - ديوان الكميت بن زيد الأسدي - تح د / محمد نبيل طريفي - دار صادر - ط أولى ٢٠٠٠ م .
٤٩ - ديوان النابغة الذبياني - شرح د / حنا نصر الحتي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
٥٠ - ديوان أبي النجم - تح د / سجيع جميل الجبيلي - دار صادر .

٥٦ - رصف المباني في شرح حروف المعاني - تح / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥٧ - روح المعاني للآلوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٨ - السبعة لابن مجاهد - تح د / شوقي ضيف - دار المعارف.
٥٩ - سر صناعة الإعراب لابن جني - تح د / حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - ط أولى ١٤١٣ هـ.
٦٠ - شرح ابن عقيل لابن عقيل العقيلي - تح / عبد الحميد السيد - دار الجيل - بيروت.
٦١ - شرح التسهيل لابن مالك - تح د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر.
٦٢ - شرح جمل الزجاجي لابن خروف - تح د / صاحب أبو جناح - [illegible] - المطبعة الوطنية الحديثة - المملكة المغربية.
٦٣ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تح د / صاحب أبو جناح - [illegible] - المطبعة الوطنية الحديثة - المملكة المغربية.
٦٤ - شرح جمل الزجاجي لابن هشام الخضراوي - تح د / موسى بناي العليلي - مطبعة العاني - بغداد.
٦٥ - شرح جمل الزجاجي لابن الناظم - تح د / فخر صالح قدارة - دار عمار - عمان - ط أولى ١٤٠٧ هـ.
٦٦ - شرح جمل الزجاجي لابن هشام اللخمي - تح د / سلمان القضاة - مطبعة الأمانة - القاهرة - ط أولى ١٤٠٩ هـ.
٦٧ - شرح الجمل في النحو لابن خروف - تح د / سلوى محمد عمر العوا - رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى - ط أولى ١٤١٩ هـ.
٦٨ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - تح د / عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث.
٦٩ - شرح المفصل في النحو لجواسطي الخوارزمي - تح د / رجب عثمان محمد - الخانجي - ط أولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
٧٠ - شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي بالقاهرة.
٧١ - شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالمخيم للخوارزمي - تح د / عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - ط أولى ١٩٩٠ م.
٧٢ - شعر الأحوص الأنصاري - تح / عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي - القاهرة.
٧٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تح / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية.
٧٤ - صحيح البخاري - تح د / مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - ط ثالثة
٧٥ - الصحيح ومسند من ليس في الصحيح المنسوب للإمام أبي يعلى الموصلي - تح / حسين سليم أسد الداراني - مؤسسة الرسالة.
٧٦ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي - شرحه / محمد بهجة الأثري - دار الآفاق العربية - القاهرة - ط أولى ١٤١٨
٧٧ - فتح الباري لابن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩ هـ
٧٨ - الفوائد والقواعد للشنقيطي - تح د / عبد الوهاب محمود الكحلة - مؤسسة الرسالة - ط أولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
٧٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
٨٠ - الكامل في اللغة والأدب للمبرد - تح / محمد أحمد الدالي - مؤسسة الرسالة.
٨١ - الكتاب لسيبويه - تح / عبد السلام هارون - الخانجي.

٨٢ - الكشاف للزمخشري - دار الفكر .
٨٣ - لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت - ط أولى .
٨٤ - اللامات للزجاجي - تح / مازن المبارك - دار الفكر - دمشق - ط ثانية ١٩٨٥ م .
٨٥ - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - تح / عبد الإله نبهان وآخر - دار الفكر - دمشق - ط أولى ١٩٩٥ م .
٨٦ - ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي - تح د / عوض بن حمد القوزي - دار المعارف - ط ثالثة .
٨٧ - المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري - تح د / عبد الحميد حمد الزوي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ط أولى ١٩٩٤ م
٨٨ - مجاز القرآن لأبي عبيدة - تح د / محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي .
٨٩ - مجالس ثعلب - تح أ / عبد السلام هارون - دار المعارف .
٩٠ - مجموع أشعار العرب " ديوان رؤبة " تح / وليم بن الورد البروسي - منشورات دار الآفاق الجديدة .
٩١ - المحتسب لابن جني - تح / علي النجدي ناصف ، د / عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٩٢ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي - تح /عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية .
٩٣ - المسائل البصريات لأبي علي الفارسي - تح د / محمد الشاطر احمد - مطبعة المدني - ط أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
٩٤ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تح د / محمد كامل بركات - دار المدني ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
٩٥ - مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي - تح د / حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة .
٩٦ - معاني الحروف للرماني - تح د / عبد الفتاح شلبي - دار نهضة مصر للطباعة والنشر .
٩٧ - معاني القراءات للأزهري - تح د / عبد درويش ، د / عوض القوزي - دار المعارف .
٩٨ - معاني القرآن للأخفش - تح د / عبد الأمير الورد - عالم الكتب .

٩٩ - معاني القرآن للفراء - تح / محمد علي النجار وآخرين - دار السرور .
١٠٠ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تح د / عبد الجليل شلبي - دار الحديث .
١٠١ - المعجم الصغير للطبراني - تح / محمد شكور محمود - المكتب الإسلامي - بيروت .
١٠٢ - مغني اللبيب لابن هشام - تح د / مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - ط سادسة ١٩٨٥ م
١٠٣ - المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري - تح د / علي بو ملحم - دار ومكتبة الهلال - بيروت - ط أولى ١٩٩٣ م .
١٠٤ - المفضليات للمفضل الضبي - تح / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف .
١٠٥ - المقتضب للمبرد - تح / محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
١٠٦ - المقرب لابن عصفور - تح / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري - العاني - بغداد - ط أولى ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
١٠٧ - منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري - تح د / حاتم الضامن - ضمن : مجلة المورد العراقية - المجلد العاشر - العدد الأول ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
١٠٨ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري - دار الفكر .
١٠٩ - النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري - تح / زهير عبد المحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت - ط أولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
١١٠ - همع الهوامع للسيوطي - تح / أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية .